الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامـــعة زيان عاشـــور – الجلفـــة –
كـلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية
قـــسم علم النفس و الفلسفـــة

الفكر السياسي بين توماس هوبز وجون لوك

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص فلسفة عامة

* **من إعداد الطالب** :
– جعيدير عبد الله

* **إشراف الدكتور**:
– زبير احمد

السنة الجامعية: 2021 – 2022م

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر و تقدير

قال تعالى: ((وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ))

النمل الآية 19

أتقدم بجزيل الشكر و الامتنان والتقدير العميق إلى

الأستاذ المشرف ، الدكتور الفاضل زبير احمد الذي تفضل

بالإشراف على هذه المذكرة وقدم لي التوجيهات و النصائح القيمة

طيلة فترة قيامي بالعمل ، كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل

أساتذتنا الكرام و كل طاقم قسم الفلسفة بجامعة

زيان عاشور و كل من ساعدنا من قريب أو بعيد .

إهـــــــــــــداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى والدي

العزيزين حفظهما الله وأمدهم بالصحة و العافية

والبركة و إلى زوجتي و أبنائي الأعزاء

(أنس وفتيحة هبة الرحمان) وكـــــل الأهل و الأحباب.

و إلى كل و أساتذتي الكرام و زملائي

و أصدقائي الأعزاء كل باسمـــــه.

جعيدير عبد الله

الفهرس

مقدمة ..... أ

الفصل الأول : الفكر السياسي لتوماس هوبز

المبحث الأول : الإنسان في ا لحالة الطبيعية عند هوبز..... 01

المبحث الثاني : الانتقال من حاله الطبيعة إلى الحالة المدنية (العقد الاجتماعي) 07

المبحث الثالث :الدولة عند هوبز 21

الفصل الثاني: الفكر السياسي عند جون لوك

المبحث الاول : الحالة الطبيعية عند جون لوك 35

المبحث الثاني : العقد الاجتماعي عند جون لوك 40

المبحث الثالث : طبيعة ومكونات الحكومة ومبدأ فصل السلطات عند جون لوك..... 44

الفصل الثالث:الفرق في الفكر السياسي بين هوبز ولوك

أوجه الاتفاق وأجه الاختلاف وطبيعة العلاقة بين الفكر السياسي لكل من هوبز ولوك 52

الطـور الأول من الوضعية الإنسانية..... 52

التعاقد الاجتماعي و الحالة المدنية 53

التــأسيس للأخلاق و القيم الليبرالية..... 55

الخاتمة..... 57

قائمة المصادر و المراجع..... 60

المقدمة

مقدمة :

إن العقل الإنساني اشتغل منذ بدايات التاريخ بالبحث والتأمل في موضوعات في كبرى من بينها ما يتعلق الفلسفة السياسية أو التفكير السياسي بدءا بالمرحلة الأولى للفلسفة أي من هذه الفلسفة في اليونانية وما أبدع فيه فلاسفتها أمثال أرسطو أفلاطون وغيرهما وانتهاء بالفلسفة الغربية الحديثة وما تميزت به من تطور ونهضة في جميع المجالات بعد أن كانت أوروبا تعاني من سيطرة رجال الدين والكنيسة والغياب شبه الكلي لسلطة العقل والمنطق والعلم تحرير العقل مع التحجر الفكري الذي فرضته الكنيسة وتحرير العقل وهذا ما انعكس بصورة أدت إلى نهضة شاملة في كل مجالات العلوم التي من بينها ما هو متعلق بالفلسفة السياسية ، ومما لا شك فيه أن السياسة ضرورة إنسانية لأنها نقلت الاجتماع الإنساني من حالة الفوضى والاحتراب والعيش البدائي الذي لا يقوم على نوع منظم والمقنن من التعاون والتبادل ، إلى طور أرقى من العيش يقوم على شيء من علاقات التعاون والتبادل السلمي ،والسياسي حسب التعريف الجامع للفقهاء : " ما كان به الناس أقرب إلى الصلاح ، وأبعد عن الفساد " ، وبهذا يتضح لنا الأهمية الكبرى لعلم السياسة أو الفلسفة السياسية أو الفكر السياسي وانعكاسها المباشر على حياة الناس وتأثيرها العظيم على سيرورة الإنسان في مختلف الأزمنة ، ومن بين مراحل الفكر الفلسفي السياسي ما يتعلق بالفلسفة في أوربا في عصر النهضة أو الفلسفة الحديثة وما تميزت به من ظهور لفلاسفة كبار ساهموا بشكل كبير في بلورة فكر سياسي مبني على العقل والدراسة العلمية أمثل **توماس هوبز** و **جون لوك** وما مثله إسهامهما في الفكر السياسي من تأثير بالغ الأهمية على الفكر السياسي في أوربا بصفة خاصة والعالم أجمع .

إن كل من هوبز ولوك يعتبران من رواد الفكر السياسي ومن مؤسسي نظرية العقد الاجتماعي بالمفهوم الحديث المبني على قواعد علمية وعلى التحليل المنطقي والعقلي في ما يخص تشكل الأنظمة السياسية ، وتعتبر هذه النظرية العقد الاجتماعي بمثابة حجر الزاوية في أي فكر سياسي وبالتالي في أي بيئة سياسية منذ ذلك العصر حتى يومنا هذا وكذلك في المستقبل ، حيث أن هذه النظرية تعتبر جوهر أي فكر سياسي في تحليل ودراسة الظواهر السياسية بمختلف أبعادها وبنياتها.

لقد كان اختيارنا لكل من" توماس هوبز" و"جون لوك " يعود إلى أنهما يمثلان أحد أهم أقطاب الفكر السياسي والفلسفة السياسية في العصر الحديث ، والذي حاولنا فيه من خلال هذا البحث معالجة إشكالية مراحل انتقال الإنسان من حالة الطبيعة التي كان يعيشها الإنسان في غياب أي نظام سياسي منظم أي في الحالة البدائية ومن ثم دواعي وأسباب انتقاله إلى بنية سياسية منظمة عن طريق التعاقد مرورا بتعاقد يكون قبل هذا الانتقال يسمى العقد الاجتماعي .

ومن خلال دراستنا لأهم كتب هوبز ولوك في ميدان الفكر السياسي فإننا استعنا بأهم كتابين لهما وهما **"اللوفيثان"** لهوبز وكتاب **"في الحكم المدني"** لجون لوك وكذلك من خلال دراستنا لبعض المراجع في الفكر السياسي لكل منها نذكر من بينها :

- 1/ إمام عبد الفتاح إمام، توماس هوبز فيلسوف العقلانية
- 2/ محمد على محمد، علي عبد المعطي، السياسة بين النظرية والتطبيق
- 3/ محمد وقيع الله أحمد، مدخل إلى الفلسفة السياسية .
- 4/ علي عبود المحمداوي ، الفلسفة السياسية .
- 5/ محمد محمد بالروين ، فلسفة السياسة عند بعض الفلاسفة اليونانيين والفلاسفة المسلمين وفلاسفة عصر النهضة .

و قد حاولنا في هذا البحث معالجة الإشكالية حول الفكر السياسي لكل منهما من خلال التساؤلات التالية :

كيف تكون حياة الإنسان في الحالة الطبيعية عند كل من هوبز ولوك ؟

ما هي مميزات الحالة الطبيعية عندهما ؟

ما هي دواعي انتقال الإنسان من حالة الطبيعة إلى الحالة المدنية ؟

ما هو تصور كل من هوبز ولوك للعقد الاجتماعي ؟

ما هي ابرز قواعد الاجتماعي لكل منهما ؟

ما هو شكل الدولة لدى كل من هوبز ولوك وما هي الضوابط التي تضبط علاقة الافراد بالحاكم ؟

ولمعالجة الإشكالية قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول وهي كالتالي :

الفصل الأول : الفكر السياسي عند توماس هوبز حيث احتوى على ما يلي:

المبحث الأول : حالة الطبيعة التي يعيشها الإنسان قبل الحالة المدنية وأبرز مميزاتها .

المبحث الثاني : الانتقال من حالة الطبيعة إلى الحالة المدنية عن طريق العقد الاجتماعي وأهم مميزاته .

المبحث الثالث : الدولة عند هوبز وأهم شروط العقد الاجتماعي بين الحاكم وأفراد الشعب .

تناولنا في هذا الفصل المجال الحديث على الفكر السياسي الواسع عنده وناقشنا فيه الحالة الطبيعية وهي الحياة البدائية قبل العقد ، وما كان يسودها من الفوضى وما ترتب عن هذه الحالة من نتائج ، أما في المبحث الثاني تناولنا العقد الاجتماعي الذي يعتبر وسيلة للانتقال من حالة الطبيعة للمجتمع السياسي ، مضمون هذا العقد التنازل الكلي والمطلق عن كافة الحقوق والحريات الطبيعية ، أما في المبحث الثالث فقد تناولنا مفهوم المجتمع المدني والانتقال من العقد الاجتماعي إلى الحالة السياسية المدنية وكل ما يميزها أي كل ما يميز حاله الدولة من خلال ضبط العلاقة بين الحاكم والشعب والقواعد السارية المفعول التي يجب أن يلتزم بها كل طرف .

وفي الفصل الثاني على غرار الفصل الأول :

المبحث الأول : فقد تناولنا نظره جون لوك بالحالة الطبيعية التي كان يعيش فيها الفرد قبل انتقاله إلى المجتمع المدني، ثم بعد ذلك في **المبحث الثاني** نشأة المجتمع السياسي وأسباب انتقال الأفراد إلى هذا المجتمع من خلال العقد الاجتماعي ، ثم في **المبحث الثالث** تناولنا فيه بداية تكوين الحالة المدنية أو ما يسمى بالحكومة أو السلطة وذلك بشرح الانتقال إلى الحالة المدنية وتناول علاقة الحاكم بالشعب ، والالتزامات التي هي بين الحاكم والشعب والضوابط التي تضبطها قانونيا ودستوريا ، ثم شرح أسباب وعوامل قيام الثورة من طرف الشعب نحو الحاكم الذي لا يفي بالتزاماته الدستورية أو ما يسمى بحق الشعب في القيام بالثورة

وفي الفصل الثالث تناولنا تحديد **أوجه الاتفاق** و**أوجه الاختلاف** وتحديد أيضا **الأفكار المشتركة** بين توماس هوبز وجون لوك في الفلسفة السياسية أو الفكر السياسي الخاص بكل منهما وما يمثل ذلك في شرح النقاط المهمة في ما يخص الفكر السياسي نظرا لأهمية الفكر السياسي لكل منهما .

لقد تطلب منا هذا البحث وهذه الدراسة استخدام عدة مناهج نذكر من بينها: المنهج التحليلي الذي قمنا فيه بالتحليل واستنطاق أهم نصوص وأفكار توماس هوبز وجون لوك ، والمنهج المقارن الذي قمنا فيه بمقارنة أفكار هوبز وأفكار لوك وكذلك مقارنة أفكارهما بأهم الأفكار السياسية التي كانت سائدة في عصر النهضة والعصور التي سبقتها مثل الفلسفة اليونانية ، والمنهج التاريخي الذي القينا فيه الضوء وبصوره وجيزة على الصيرورة التاريخية والأوضاع السائدة التي كانت في أوروبا في تلك الفترة كذلك التطرق إلى العوامل التي كان لها الأثر في بروز التصور الجديد للدولة بالمفهوم الحديث .

أما فيما يخص أسباب اختيار الموضوع فهي تتعلق بقلة الدراسات التي تتناول المقارنة بين الأفكار السياسية لتوماس هوبز و جون لوك ، وكذلك عامل ذاتي ألا وهو حب معرفه إلقاء الضوء على بعض من إسهامات الفلسفة السياسية لعصر النهضة وخاصة هوبز ولوك التي أثرت تأثيرا بالغ فيما بعد في مجمل الفكر السياسي والفلسفة السياسية بصورة عامة ومدى التأثير البالغ لهذين الفيلسوفين في مجال الفلسفة السياسية .

الفصل الأول

الفكر السياسي لتوماس هوبز

1. المبحث الأول : الإنسان في ا لحالة الطبيعية عند هوبز:

توماس هوبز (5 أبريل 1588 - 4 ديسمبر 1679) بالإنجليزية **(Thomas Hobbes)** عالم رياضيات وفيلسوف إنجليزي.
يعد توماس هوبز أحد أكبر فلاسفة القرن السابع عشر بإنجلترا وأكثرهم شهرة خصوصا في المجال القانوني حيث كان بالإضافة إلى اشتغاله بالفلسفة والأخلاق والتاريخ، فقيها قانونيا ساهم بشكل كبير في بلورة كثير من الأطروحات التي تميز بها هذا القرن على المستوى السياسي والحقوقي.كما عرف بمساهمته في التأسيس لكثير من المفاهيم التي لعبت دورا كبيرا ليس فقط على مستوى النظرية السياسية بل كذلك على مستوى الفعل والتطبيق في كثير من البلدان وعلى رأسها مفهوم العقد الاجتماعي . كذلك يعتبر هوبز من الفلاسفة الذين وظفوا مفهوم الحق الطبيعي في تفسيرهم لكثير من القضايا المطروحة في عصرهم. توماس هوبز من ميلمزبيري (5 إبريل 1588 – 4 ديسمبر 1679), في بعض الكتب القديمة توماس هوبز من ملمزبيري, كان فيلسوفًا إنجليزيًا، واشتهر اليوم بأعماله في الفلسفة السياسية. ولقد وضع كتابه الصادر عام 1651 تحت اسم اللوفيثان "Léviathan " الأساس لمعظم الفلسفة السياسية الغربية من منظور نظرية العقد الاجتماعي.

ألّف هوبز مؤلفات عدة في السياسة والمنطق والرياضيات والفلسفة والقانون منها: ‘‘عناصر القوة بالإنجليزية عام ١٦٥٠، المواطن De Cive باللاتينية عام ١٦٤٢، De Corpore عام ١٦٥٥، De Homineعام ١٦٥٨، Elementa philosophica، فلسفة ديكارت عام ١٦٤١، كتاب في البصريات، كتاب في الرياضيات ويقول فيه أنه وجد حلاً لتربيع الدائرة ، كتاب التنين أو الوحش léviathan بالانجليزية عام ١٦٥١، ولعل هذا الكتاب أهم كتب هوبز الذي يتضمن خلاصة أفكاره في الفلسفة الأخلاقية ’’ يشكل عملًا فلسفيًا كبيرا ‘‘، في قسم كبير منه يحلل الإنسان، طبيعته، روحه، وطرقه للمعرفة والعلوم ، وفي القسم الثاني يكرسه للجمهورية أو بمعني آخر للدولة، والقسم الثالث والرابع للقضايا الدينية ، ويعتبر الكثيرون هذا الكتاب رائعته الكبرى. وقد ارتبطت مؤلفات هوبز السياسية ارتباطًا وثيقًا بالواقع التاريخي الذي عرفته انجلترا في المدة التي عاشها.
لقد كان هوبز مناصرًا للملكية المطلقة، ولكنه قام أيضًا بتطوير بعض أساسيات الفكر الليبرالي: الأوروبي: حق الفرد والمساواة الطبيعية بين جميع البشر والشخصية الاعتبارية للنظام السياسي (التي أدت لاحقًا إلى التمييز بين المجتمع المدني والدولة)؛ وهو أيضًا صاحب رأي أن جميع القوى السياسية الشرعية يجب أن تكون "ممثلة" وقائمة على قبول الشعب؛ والتفسير الحر للقانون الذي يمنح الناس حرية فعل ما لم ينص القانون على تجريمه صراحةً.
لقد كان توماس هوبز أحد مؤسسي فلسفة السياسة الحديثة. ولقد ظل فهمه للبشر باعتبارهم مادة وحركة تنفذ نفس القوانين المادية مثل أية مادة وحركة أخرى ذات تأثير كبير؛ ويظل اعتباره للطبيعة البشرية باعتبارها تعاونًا مركزه الذات وللمجتمعات السياسية باعتبارها قائمة على "العقد الاجتماعي" أحد أهم الموضوعات في الفلسفة السياسية

.
ولقد ساهم هوبز أيضًا، إلى جانب الفلسفة السياسية، في عدد متنوع من المجالات الأخرى،

من بينها التاريخ والهندسة وفيزياء الغازات والإلهيات والأخلاق والفلسفة العامة.

النشأة والتعليم :

ولد توماس هوبز يوم 5 من إبريل عام 1588 في ويستبورت، التي هي الآن جزء من ميلمزبيري في ويلتشير في إنجلترا. ولد تومس هوبز قبل أوانه عندما سمعت والدته بقدوم غزو الأرمادا الإسبانية، ويقول هوبز عن ذلك لاحقًا "لقد وضعت أمي توءمًا: أنا والخوف." كانت طفولته عادية جدًا، ولا يُعرف اسم والدته. وكان لتوماس هوبز الأب شقيق أكبر منه اسمه فرانسيس هوبز وكان تاجرًا ثريًا ولم تكن له أسرة منفصلة. وكان لتوماس هوبز، الابن، شقيق اسمه إدموند يكبره بعامين تقريبًا. ولقد هجر توماس الأب زوجته وولديه وابنته وتركهم في رعاية أخيه فرانسيس، بعدما أُجبر على الفرار من لندن بعد اشتراكه في مشاجرة مع أحد رجال الدين خارج كنيسته. تلقى هوبز تعليمه في كنيسة ويستبورت منذ أن كان عمره أربعة أعوام، ثم انتقل بعدها إلى مدرسة ميلمزبيري ثم انتقل إلى مدرسة خاصة يديرها رجل شاب اسمه روبرت لاتيمير الذي تخرج من جامعة أكسفورد. كان هوبز تلميذًا يشار له بالبنان، وفي عام 1603 تقريبًا مجدلاين هول التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بـ كلية هيرتفورد، بأكسفورد. ولقد كان العميد جون ويلكنسون شخص تطهيري وكان له تأثير على هوبز. كان يبدو في الجامعة أن هوبز يتبع منهجًا تعليميًا خاصًا به، ولم يكن منجذبًا كثيرًا بالتعليم الدراسي". ولم يكمل شهادة الليسانس حتى عام 1608؛ ولكن أوصى به سير جيمس هيوسي، لدى أستاذه في مجدلاين، ليكون معلمًا لابنه ويليام كافيديش بارون هاردويك (وأصبح لاحقًا إير ديفونشير) وبدأ علاقة طويلة الأمد مع هذه العائلة.

في باريس 1630 1637 وجد هوبز وظيفة كمعلم خاص لجيرفيس كليفتون، ابن السير جريفيس كليفتون، وقضى معظم وقت تدريسه له في باريس حتى عام 1631. عقب ذلك وجد هوبز مرة أخرى وظيفة مع عائلة كافيندش كمعلم خاص لويليام كافنديش، الإيرل الثالث لديفونشاير، والابن الأكبر لتلميذه السابق. وخلال السبعة أعوام التي تلت ذلك، وإلى جانب التدريس، وسع هوبز معرفته بالفلسفة، مما أيقظ بداخله الفضول حول جدالات ومناظرات الفلسفة الكبرى. وقد زار فلورنسا عام 1636، وأصبح بعدها مناظرا معتادا في الصالونات الفلسفية بباريس بصحبة مارن ميرسين.

كان اهتمام هوبز الدراسي الأول دراسة فلسفات فيزياء الحركة والزخم الفيزيائي. ورغم اهتمامه بهذه الظواهر، إلا أنه لم يحبذ الأعمال التجريبية كتلك الفيزيائية. ثم أمضى قدما في فهم النظام الفكري الذي كرس للاستفاضة فيه معظم حياته. كان بداية مخططه أن يؤلف بحثا منفصلا عن مبادئ الأجسام، وتبيين كيف أن تفسير الظواهر الفيزيائية من حيث حركتها ممكن، وذلك وفق الفهم السائد حينها حول الحركة وميكانيكيتها. ميز هوبز حينئذ الإنسان عن الطبيعة والنباتات. وفي مؤلف آخر له، قام بتوضيع الحركات الفيزيائية المحددة التي تتدخل في الظواهر الفريدة من الإحساس، المعرفة، العاطفة، والشغف، والتي وفقها تتكون العلاقات بين إنسان وآخر. وأخيرا، أوضح في مؤلفه الأهم ما يحرك الإنسان للانخراط في المجتمع،

وجادل بأن ذلك واجب التنظيم لتفادي وقوع الإنسان في الوحشية والبؤس. وبذلك فقد اقترح توحيد ظواهر الجسم، الإنسان، والدولة معا.[1]

الإنسان في ا لحالة الطبيعية عند هوبز:

إن هوبز من الفلاسفة الذين ألموا وتناولوا الإنسان في الحالة التي تسبق نشوء الكيان السياسي أو بتعبير أخر ضروريات قيام الكيان السياسي من منطلق ضرورة إنسانية وذلك الطبيعة البشرية بحد ذاتها وهو ما أسماه بالحالة الطبيعية حيث أنها تمثل المبرر والضرورة لقيام الكيان السياسي الممثل في الدولة .

إن هوبز يرفض فكرة أن الإنسان كائن اجتماعي، وأنه لا يملك القدرة على الاجتماع مع بني جنسه والتعاون معهم ، حيث أن الإنسان كان يعيش حالة طبيعية غير منظمة قبل أن ينتقل إلى الحالة المنظمة المتمثلة في المجتمع المدني ، وهذه الحالة الغير منظمة هي مرحلة ضرورية لابد عليه أن يمر بها ، حيث تسود حالة حرب الكل ضد الكل،" إن حالة الفطرة ، الحالة الطبيعية، هي بنظر هوبز حالة حرب وفوضى . فالناس متساوون بالطبيعة ؛ وعن المساواة تصدر الريبة ، ومن الريبة تأتي الحرب يشنها كل شخص على كل شخص "[2].

ومن ناحية أخرى فإن هذه الحالة هي مقدمة ضرورية لتحقيق أي ازدهار ورقي يعيشه الإنسان في شتى نواحي الحياة ، وذلك لأن الإنسان قد عرف حالة من التدهور وغياب الاستقرار والخوف والحرب التي كان يعشها في الحالة الطبيعية ، وهذه الحالة هي الحالة الأصلية للإنسان وهي حالة فطرية لديه وبدائية .

الحالة الطبيعية في نظر هوبز هي الحالة السابقة لكل صورة للمجتمع المدني الذي تحكمه القوانين والمجتمع ، والإنسان في الحالة الطبيعية في نظر هوبز لا تحركه إلا حاجاته الفردية التي تتعلق بغذائه وأمنه ، ولا اعتبار لأي شيء آخر يتعلق بالآخرين ، و هذه الحالة هي الحالة التي كان الإنسان يحياها قبل الانتقال إلى المجتمع السياسي ، في غياب لأي سلطة أو حكومة مدنية تنظم حياة الإنسان ، والحالة الطبيعية توجد بين أسلاف كل الأشخاص الذين يعيشون الآن في مجتمع مدني [3].

أما في ما يخص السبب الذي يجعل الإنسان في حالة حرب شاملة (حرب الكل ضد الكل) فيرجعها هوبز إلى ثلاثة دوافع :

---

[1] **https://maktaba-amma.com/?p=19472**

[2] **جان توشار ، تاريخ الافكار السياسية ، تر : ناجي الدراوشة ، ط 1 -2010 ؛ دمشق سوريا ،دار التكوين للتأليف والنشر ، ص449 .**

[3] **- ليو شتراوس وجوزيف كروسبي ، تاريخ الفسلفة السياسية ، تر : محمود سيد أحمد ، د ط ؛ القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة ،2005، ج1 ، ص586 .**

الدافع الأول : يحثه للحرب من اجل الكسب المادي . **والدافع الثاني** يقوده لركوب الحرب طلبا للسلامة ، وأما **الدافع الثالث**: فيزين له ركوب الحرب كوسيلة لنيل السمعة والصيت الحسن [1].

وبهذا فإن تبرير تصور هوبز لهذه الحالة التي يكون فيها الإنسان في حالة حرب دائمة مع الكل هو أنه فاسد بطبعه فهو برأيه ذئب لأخيه الإنسان ، وحالة الطبيعة هذه أشبه بالغابة حيث تغيب القوانين التي تنظم الحياة وتحفظ الحقوق و تسهر على أداء الواجبات المنوطة بكل فرد من أفراد هذا المجتمع ، وبغياب النظم هذه فان قانون الذئاب هو الذي يسود ومن هذا التصور فإن الأفراد ليسوا إلا " قوى تحركها الرغبة أين لا يحدها شيء، هم أحرار تماما وكليا، سوى العجز المادي الذي يمكنهم أن يصابوا به وهم يسعون لإشباع رغباتهم .وفي هذه الحالة يشعر الإنسان من حيث أنه آلة حسية بمشاعر يسودها الحسد والخوف "[2] .

وتتجلى هنا نظرة هوبز الثاقبة لمدى تأثير أن يكون الإنسان غير خاضع لأي سلطة سوى سلطة الإحساس أو إدراكه بوجوب حفظ البقاء في ضل عالم ومحيط تسوده الفوضى والحرب مع بني جنسه حيث يكون له كل المبررات والمسوغات التي تجعله يفعل أي شيء للظفر بخيرات الأرض وتحقيق الذات والسيطرة على الآخرين بما أهلته قوته وقدراته لتحقيق ذلك ، أما إذا كان يفتقر إلى القوة فإنه يلجأ إلى الحيلة والخداع والمكر ، والإنسان في هذه الحالة له حق طبيعي يؤهله ويبرر له استخدام جميع الوسائل التي تحفظ له حياته وحريته الخاصة .

ويصف هوبز المرحلة الطبيعية بأنها خالية من أي شكل من أشكال التمدن والحضارة ، فلا وجود لصناعة أو أدب أو أي قانون يسير عليه الإنسان حتى إنه لا مكان لوجود معيار يحدد الخطأ من الصواب ، والقانون الوحيد الذي هو ساري المفعول مفاده : " لا يملك المرء إلا ما يستطيع الحصول عليه ويملكه ما دام يستطيع الاحتفاظ به " بهذا فإن هوبز يرسم صورة لحياة الإنسان في ظل الحياة الطبيعية حيث تسود حالة من العزلة والتوحش ، وفي هذا يقول هوبز : "فالحياة وحدية فقيرة بهيمية قصيرة وليس ثمة مفهوم للعدل أو الظلم حتى ولا للملكية ولا صناعة ولا مجتمع حتى" [3] إن هذه الصورة التي يرسمها هوبز لحالة الإنسان في الحياة الطبيعية والتي يسودها الصراع الدائم وحالة اللاأمن والصراع المتعدد الأبعاد سواء كان جسدي أم فكري ، فردي كان أم جماعي هو في الحقيقة تحكمه علل وأسباب أدت إليه كنتيجة طبيعية منطقية ، وهذه الأسباب التي تجعل البشر يتصادمون لا محالة في هذه الحالة ترجع إلى ثلاث عوامل رئيسية تتمثل في : المنافسة و **انعدام الثقة والعظمة أو المجد** ، يقول

---

[1] **- محمد وقيع الله أحمد ، مدخل إلى الفلسفة السياسية ، دار الفكر ؛ دمشق سوريا 2010 ، ص153 .**

[2] **- عصام سليمان ، مدخل إلى علم السياسة ، ط2 ؛ بيروت : دار النضال للطباعة والنشر و التوزيع ، 1989 ، ص201 .**

[3]- جان توشار ، **تاريخ الأفكار السياسية من عصر النهضة إلى عصر الأنوار 2** ، تر : ناجي الدرواشة ، (ط 1 ؛ سوريا : دار التكوين والتأليف والترجمة والنشر ،2010) ص44 .

هوبز "هكذا فإننا نجد في طبيعة الإنسان ثلاثة أسباب أساسية للتصادم . الأول هو المنافسة ، والثاني عدم الثقة ، والثالث المجد " [1].

المنافسة :

يرى هوبز أن المنافسة هي احد العوامل المفضية إلى الصراع وذلك لتحقيق المكاسب بغض النظر عن الطريقة المؤدية إلى ذلك حتى ولو كانت بالعنف في سبيل تحقيق السيادة على الآخرين وهذا ما يؤدي إلى حالة الحرب من أجل الحفاظ على المكتسبات الخاصة ، والحرب هنا تكون من أجل القضاء على المنافس وبهذا فإن هذه المنافسة هي سبب لنشوب الحرب والصراع الدائم ، والبشر هنا في سعي دائم لا ينتهي من أجل تحقيق المجد ، " فالتنافس يدفع المرء لكي يهاجم آخرين بغية تحصيل منافع المادية وغيرها ، وعدم الثقة يدعوه إلى استخدام العنف احتياطا لنفسه من غدر آخرين ، وطلبا للأمن بالمبادرة بغزوهم قبل أن يغزوه"[2]

انعدام الثقة :

يرى هوبز أن تضارب المصالح وتعارض الأغراض بين الناس يؤدي إلى انعدام الثقة بين الناس , فانعدام الثقة هو المحصلة النهائية للعوامل السابقة ويقول هوبز، سبب انعدام الثقة بين كل فرد وآخر فإنه لا توجد طريقة يضمن بها الإنسان حياته أو يحمي نفسه بطريقة معقولة سوى الاستباق.

وانعدام هذه الثقة تولدت من عدم اجتماع الأفراد فيما بينهم وانعدام تعاونهم ولو كان هناك اجتماع وتعاون ستكون هناك حتما ثقة بين الأفراد ، وعدم وجود هذه الثقة يؤدي إلى خلق نوع من الشك بين الأفراد وهذا ما يؤدي إلى خلق صراع وحرب فيما بينهم. ويوضح هوبز أن سبب هذه الحالة من عدم الثقة إنما يرجع إلى غياب سلطة رادعة أو قوة توفر الحماية من التعرض لشرور الغير .

المجد :

في نظر هوبز فإن الإنسان في حالة سعي دائم لتحقيق المجد والرفعة والشهرة ، وكلما زاد سعيه هذا فأنه يمثل خطرا لأنه يؤدي في النهاية إلى التصادم والى حالة الحرب المستمرة بين الإنسان وغيره وبين الجميع ضد الجميع .

وبالإضافة إلى تلك الأسباب الثلاثة التي تؤدي إلى تغذيه الصراع وشياع حاله الحرب بين الناس يمكن أن نضيف أسباب أخرى تساعد كذلك في هذه الحالة نذكر من بينها :

1/ القدرات المتساوية بين البشر :

[1] - توماس هوبز ، **اللفياثان: الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة** ، تر : ديانا حرب وبشرى صعب ، (ط1 ؛ أبو ظبي ، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث ودار الفارابي ، يناير 2011 م) ص134 .

[2] - محمد وقيع الله أحمد ، **مدخل إلى الفلسفة السياسية** ، دار الفكر ؛ دمشق سوريا 2010 ، ص153 .

حيث أن الناس في نظر هوبس متساوون في القدرة وهذا ما يؤدي إلى عدم الاستقرار وحاله الحرب الدائمة ، فالطبيعة قد جعلت البشر متساوين في القدرات المختلفة الجسدية والفكرية ، وحتى إن وجد تفوق جسدي لشخص ما بصوره واضحة ، أو يتمتع بقدرات اكبر ، فان هذا لا يجعل هذا التفوق كبيرا حيث انه يمكن أن يعوض بأساليب أخرى كالحيلة أو التحالف مع الغير لتعويض فارق القوه ، وفي هذا الصدد يقول هوبز : " فبالنسبة إلى قوه الجسد ، إن الأضعف يملك القوه الكافية لقتل الأقوى ، إما بحيله سريه أو بالتحالف مع طرف آخر يتعرض لما يتعرض له هو من خطر " [1].

2/ تضارب المصالح :

فتضارب المصالح له دور كذلك في تغذيه حاله الحرب واللااستقرار فعندما تلتقي رغبه الإنسان في أشياء معينه مع رغبه الآخر بحيث لا يستطيعان الاستفادة منه كليهما فان هذا التضارب يؤدي حتما إلى نشوء الصراع والحرب بينهما .

" لذلك إذا رغب شخصان بشيء واحد لا يقدران على الاستمتاع به كلاهما، فإنهما يصبحان عدوين " [2].

في ظل هذه الحالة الطبيعية والتي تسودها المظاهر السالفة الذكر والدوافع المتضاربة فانه لابد من الإشارة إلى إن نتائج هذه الحالة الطبيعية وذلك لإدراك مدى ضرورة الانتقال إلى الحالة الثانية " المدنية " أو ما يسمى **" العقد الاجتماعي "**

ويمكن إبراز أهم نتائج الحالة الطبيعية من خلال ما سبق إلى ما يلي:

ا/ غياب كل أنواع العمل الجماعي :

وبالتالي غياب أي مظهر اجتماعي أو روابط اجتماعيه بين البشر نتيجة للصراع والحرب الدائمة حيث يكون بناء مجتمع مستقر شبه مستحيل .

ب/ غياب مقومات الحياة:

فلا زراعه ولا صناعه ولا اتصالات " كما يتعذر العيش في حاله تمدن ورقي ، فلا زراعه مستقره، ولا صناعه نامية، ولا اتصالات وثيقة "[3].

ت/ غياب أي شكل حضاري أو صوره للتمدن : حيث يستحيل بناء حضارة أو أي شكل من أشكال التمدن بين البشر .

ث/ شيوع الفوضى ولا الاستقرار وغياب الأمن : الحرب المستمرة واللامنتهية وكذلك نتيجة الخوف الدائم والمستمر من الإنسان تجاه الأخر.

---

[1] ، **اللفياثان** ،ص 131

[2] **اللفياثان** ،ص132 .

[3] - محمد وقيع الله أحمد ، **مدخل إلى الفلسفة السياسية** ، ص 153

"وعن هذه الفوضى العارمة والحرب الحامية الوطيس ينجم دمار كل المكتسبات الجماعية لبني الإنسان "[1] .

وفي الأخير نصل إلى نتيجة مفادها أن هوبس قد صور الحالة الطبيعية على أنها حاله من الحرب والفوضى استقرار والدمار والخوف الدائم وحرب للكل ضد الكل لأنها تمثل حاله بائسة للحياة وذلك بسبب غياب سلطه تحكم وتنظم وتردع شرور الناس ضد بعضهم البعض ، حيث يعيشوا الناس كأعداء ضد بعضهم البعض ، ولا مجال الاحترام حقوق ولا مجال لتجريم أي فعل كان حيث يكون غياب أي معيار أخلاقي أو قانوني أو حتى عرفي ينظم حياه الناس ويحفظ حقوقهم ويضمن عدم تعدي احدهم على الأخر.

2. المبحث الثاني : الانتقال من حاله الطبيعة إلى الحالة المدنية (العقد الاجتماعي) :

إن هوبز قد قدم حلا أو طريقه للخروج من الحالة الطبيعية التي تسدها الفوضى والرعب إلى حاله يسودها السلام و الطمأنينة والاستقرار وذلك لحماية الناس من بعضهم البعض وللخروج من حاله الحرب والتخلص منها نهائيا ، وقد اعتمده من هذه الحالة العاطفية والعقلية ، وذلك لان هذه الفعاليات الإنسانية (النفسية والعاطفية والعقلية) هي الدوافع الحقيقية للفرد في الحالة الطبيعية . وهذا أسماه هوبز بالقوانين الطبيعية والحقوق الطبيعية وهذا الحل الذي قدمه هوبز يتمثل في إبرام عقد ملزم للجميع يكون بموجبه تنازل كل الأفراد عن حقوقهم وحرياتهم كاملة لتكوين كيان مدني وسياسي .

ولكن قبل أن ندخل في تفسير حاله الانتقال إلى العقد الاجتماعي يجب علينا أولا أن نوضح ماهية ما يسمى القوانين الطبيعية والحقوق الطبيعية وما علاقتهما بالعقد الاجتماعي ؟

الحقوق الطبيعية : مصطلح الحقوق الطبيعية هو مصطلح قديم منذ الفلسفة اليونانية وحتى ما قبلها ، وقد عرف الحق الطبيعي من قبل الكثير من المفكرين ، ومن بينها التعريف التالي : بأنه :(مجموع الحقوق اللازمة عن طبيعة الإنسان من حيث هو إنسان)[2]

يقول هوبز عن الحق الطبيعي : (إن الحق الطبيعي الذي يسميه الكتاب عاده **بالعدل الطبيعي** " " jus naturels معناه: حرية كل واحد في العمل بكامل قوته ، وكما يحلو له ، من اجل الحفاظ على طبيعته الخاصة ، بعبارة أخرى على حياته الخاصة ، وبالتالي القيام بكل ما يبدو له ، حسب تقديره الخاص وعقله الخاص ، أنه انسب وسيله لتحقيق هذا الغرض)[3].

لقد اعتمد هوبز أربعه حقوق أساسية وهي مشتركة لدى كل إنسان ، لان العقل يفترض وجودها عند كل فرد ، ويطلب التسليم بها وهي :

---

[1] محمد وقيع الله أحمد ، **مدخل إلى الفلسفة السياسية** ، ص 153

[2] **جميل صليبا، المعجم الفلسفي(د ط)؛ بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1982 ، ج1 ، ص484 .**

[3] **إمام عبد الفتاح إمام ، توماس هوبز فيلسوف العقلانية ، ص 335 .**

1/ حق البقاء والمحافظة على الذات : الذي ينبع منه كل حق آخر، وهو مسلم به عقليا فالإنسان يبذل كل ما في وسعه للحفاظ على بقائه حتى لو كانت الطريقة خاطئة مثل السرقة في حالة المجاعة .

2/ استخدام جميع الوسائل في الحفاظ على الذات : يقول هوبس في ذلك : (من له الحق في الغاية له الحق في الوسيلة أيضا) ، بشرط أن تكون الوسائل ضرورية كضرورة الغاية تماما بحيث لا يبلغها بدونها وذلك لحفظ البقاء .

3/ تقرير نوع الوسائل التي تضمن تحقيق الغاية_: وهذه الغاية هي المحافظة على الذات، وهذا الحق دائما مترافق مع حجم الخطر الذي يتعرض له الإنسان فكلما كان الخطر أكبر زادت الاختيارات بالنسبة للوسائل .

4/ حق الملكية : يعتبر هوبز أن الإنسان له الحق في تملك كل شيء دون قيد أو شرط (بكل إنسان الحق في سائر الأشياء ومن حقه أن يفعل ما يشاء ، وقت ما يشاء ، ولمن يشاء، وأن يمتلك ويستخدم ويستطيع ويقدر ما يستطيع)[1] .

فكل هذه الحقوق هي حقوق مستنبطه من العقل أي أنها فطري يشترك فيها جميع الناس وللإنسان اتخاذ جميع السبل والطرق لحماية هذه الحقوق .

القانون الطبيعي : يعرف هوبس قانون الطبيعة في كتابه الشهير: إن قانون الطبيعة les naturalizes هو مبدأ أو قاعدة عامه يحدها العقل و بها يمنع الإنسان من فعل ما هو مدمر لحياته او ما يقضي على وسائل الحفاظ عليها، ومن إهمال ما يظن انه يمكن أن يحفظها)[2]

هذه القوانين هي في حقيقتها عقليه أي أنها من إملاء العقل علينا ، ولكن ما هي قوانين الطبيعة هذه : إن هوبز يطرح 12 قانونا ويخصص لها الفصل الرابع عشر من كتابه التنين قانونين ثم يعرف البقيه في الفصل الخامس عشر وملخص هذه القوانين هو:

1/ القانون الأول: الركون إلى السلام والدفاع عن النفس :

حيث أن الإنسان يجب أن يكون راغبا في سلام وفي نفس الوقت مدافع عن نفسه بكل الطرق وذلك طالما يسعى الآخرون إلى السلام .

2/ **القانون الثاني :** تنازل الجميع عن حقوقهم الطبيعية : وهو يمثل الاستعداد الإنسان للتخلي عن حقوقه الطبيعية في مقابل تنازل الآخرين عن هذه الحقوق كذلك .

3/ **القانون الثالث** : التزام الجميع بالعهود المبرمة :

حيث يجب على الجميع الالتزام بالعقد أو بالعهد الذي ابرم بينهم من اجل السلام بين الناس وتحقيق العدل والمساواة وفي غيابه أي الالتزام فان حاله الحرب سوف تعود لا محالة ، (وهو أن يفي الناس بالعهود التي قطعوها، وإلا أصبحت العهود بلا جدوى مجرد كلمات جوفاء)

[1] إمام عبد الفتاح إمام ، توماس هوبز فيلسوف العقلانية ، ص 336 .
[2] اللفياثان ،ص139

4/ **القانون الرابع :** قانون الاعتراف بالجميل : وعكسه نكران الجميل وهذا القانون مفاده أن الإنسان يجب أن يقدم أو يقدر أي فائدة يتحصل عليها من الغير .

5/ **القانون الخامس** : قانون الكياسة :

كلمه الكياسة أن يكون الإنسان في تعاملاته مع الغير سهلا، أن يكون مقبولة تصرفات وليس منفرا منه من خلال تصرفاته وهذا ما يسمح للأفراد بالتعامل بطريقه فيها نوع من الود والذكاء الاجتماعي بحيث تكون تصرفاته احترام الأخر وعدم استعداء الناس بسبب او بدون سبب .

6/ **القانون السادس :** التحلي بخلق التسامح والعفو:

هنا يجب على الإنسان أن يتمتع برحابه الصدر والتسامح لمن يخطئون في حقه طالما في إمكانه ذلك وهذه السجية أي التسامح تؤدي في النهاية إلى شيوع السلام والبعد عن حاله الحرب والعداء .

7/ **القانون السابع :** تجنب إلحاق الأذى بالأخر عن طريق الانتقام: طالما في مقدور الإنسان الاستمرار في حياته بدون مشاكل وجوديه جوهريه فانه لا جدوى من الانتقام من الأخر حيث أن الانتقام من ابرز الأسباب المثيرة للحرب ولحاله الفوضى : (ذلك أن الخير الذي يأتي من عدم الانتقام هو أعظم من الانتقام بحد ذاته)[1]

8/ **القانون الثامن:** قانون تجنب الإهانة :

على الإنسان أن لا يعلن عن أي نوع من الكراهية أو الاحتقار أو الانتقاص من قدر الآخرين وهذه الفكر مما جاء في الكتاب المقدس علي انه واجب على الإنسان في احترام الآخرين وواجب عليه .

9/ القانون التاسع : المساواة : وهو أن يقر كل إنسان للأخر بأنه مساوي له ، فالبشر متساوون في جميع الحقوق .

ومن هنا نخلص إلى أن هذه القوانين لها هدف وغاية عظمى ألا وهي تحقيق السلم والأمن والقضاء على كل إشكال التميز والطغيان والظلم بين الناس ولا عدل وبالتالي سيادة السلم بين الناس والتخلص من حاله الحرب والخوف ولا امن وهذه القوانين هي الضمان لبناء مجتمع سياسي الدولة وبالتالي سيادة القوانين والنظم .

الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية عند هوبز:

تختلف النظريات التي تفسر نشأة الدولة ، من العصور القديمة والتي كان لنشأة الدولة فيها بعض المفاهيم التي تختلف على ما هو موجود حاليا ،فنجد أن معظم الكيانات السياسية التي نشأت قديما كانت تعتمد على نظرية القوة والقهر ، ولكن في العصر الحديث تغير هذا المفهوم من مجرد كيان يقوم على الغلبة والقهر إلى كيان سياسي يقوم على أساس التعاقد بين

[1] **اللفياثان** ،ص 154.

أفراد الشعب والسلطة الحاكمة ، وقد ازدهرت هذه النظرية الأخيرة خاصة في القرنين 17 و 18، ومن بين الذين ساهموا في تطور هذه النظرية السياسية التعاقدية توماس هوبز .

أما فيما يخص الفكرة الأساسية التي تقوم عليها هذه النظرية فهي فكرة التعاقد التي تكون بين أفراد الشعب والسلطة الحاكمة التي تضطلع بمهمة الحكم وتنظيم أمور الدولة في كل نواحيها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها ، وهذه الفكرة التعاقدية كفيلة بنقل الإنسان من حاله الطبيعية التي تسود فيها الفوضى والحرب وعدم الأمان وغياب القوانين والنظم التي تحمي الإنسان من الإنسان الأخر إلى حاله أخرى يسود فيها القانون والنظام والأمان بحيث يصبح الإنسان آمنا على نفسه وعلى ماله ولا يعاني من أي خوف أو قلق من الاعتداء عليه من الآخرين .

إن فكرة العقد الاجتماعي ليست بحديثه بل هي ممتدة منذ الفلسفة اليونانية وخاصة في عهد السفسطائيين الذين أن الإنسان هو الذي يضع القيم والنظم وإن الإنسان هو مقياس كل شيء وبالتالي فهو الذي يضع القواعد التي يمكن أن تنظم حياته مع الآخرين في شكل نظام سياسي يسمى بالدولة والرابط بين الإفراد عقد ينشا بينهم يسمى بالعقد الاجتماعي هذا العقد الذي يضمن الحقوق والواجبات وان يأمن كل إنسان على نفسه وهو سبيل الوحيد لوقف حاله الحرب الدائمة بين الناس ، ولد فان فكره العقد الاجتماعي نتيجة لما تتميز به من مزايا قد لقيت قبولا واسعا من طرف المفكرين والفلاسفة وقد دافع عليها الكثير من المفكرين من بينهم الذي رأى لضرورة الانتقال من الحالة الطبيعية الفوضوية والمخيفة إلى حاله الجماعة المنظمة والتي يسودها الأمن ولا يكون ذلك إلا من خلال هذا العقد والسؤال المطروح هنا ما هي رؤية هوبز لهذا العقد وما هو مضمونه وما هي شروطه ما هي النظرة العامة التي تتعلق بهذا العقد في نظر هوبز.

مفهوم العقد :

العقد هو اتفاق يلتزم بمقتضاه شخص أو عدة أفراد اتجاه شخص ما او جماعة وذلك في القيام بالأفعال أو عدم القيام بها ، أما من الناحية الفلسفية فيقال عن العقد ما يكون ثنائي الطرف أو متعدد الأطراف أو ما يمكن أن نسميه بالالتزامات والتعهدات المتبادلة[1] .

العقد الاجتماعي هو مصطلح يطلق على مجموعة من الاتفاقات الرئيسية في الحياة الاجتماعية والتي بموجبها يقوم الفرد بوضع إمكانياته رهن إرادة المجتمع[2] .

بينما رأى البعض الاجتماعي يمثل اتفاق يحرر من قبل الحكماء والعقلاء والشخصيات البارزة من مختلف المجالات ويستهدف ذلك الاتفاق التأسيس لمجتمع يقوم على المساواة

[1] **أندري لالاند ، الموسوعة الفلسفية ، المجلد A-G،تر خليل احمد خليل، د ط ، منشورات عويدات، بيروت، 2001 ،ص 224.**
[2] **أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة ،ط1، عالم الكتب، مصر ،2008 ،ج 2، ص 1527 .**

والعدالة العقد الاجتماعي السياسي يبين نشأة وشكل المجتمع أو عقد اجتماع بين الحاكم والمحكومين يوضح العلاقة التي تربط بينهما [1].

أما من الناحية القانونية فهو عبارة عن اتفاق بين شخصين أو أكثر يلزم الكل بمقتضى الأعمال لعدة أشخاص والعقد في الفلسفة الأخلاقية يرتبط حرا بين شخصين أو أكثر وهو مرادف للعهد ومن ثم فوائد إلزام المطلق ومقيد[2] .

إن تفسيره هوبز الخاص للعقد الاجتماعي فهو كما يقول بطرس بحق محاوله لتطبيق منهج غاليليو التحليلي التركيبي على المجتمع المدني من اجل المبادئ الأساسية التي يفترضها وجوده في حاله إعادة التركيب العقلي للسمات الظاهرة أمامنا وفي هذه التجربة يقوم بتجريد خصائص المجتمع المدني الموجود الآن " القانون النظام ،القضاء ، العدالة" إلى غير ذلك من الأمثلة فيستبعدها في البداية خاصية وراء خاصية ثم يعيد تركيبها من جديد بوصفها استنباطات من مسلماته ومصادراته الأساسية [3].

بهذا نجد أن العقد الاجتماعي يرسم الأطر التي بموجبها يكون الاتفاق المتبادل الذي يتحاكم الناس بموجبه بطريقة متبادلة في حقوقهم الطبيعية وفي كل شيء ويفوضون سلطتهم إلى الحاكم كما يعتبر هوبز العقد الاجتماعي هو الوسيلة للانتقال من حالة الطبيعة إلى مرحلة المجتمع السياسي المنظم وذلك بافتراض هوبز أن هنالك حياة بدائية قبل هذا العقد كان يسودها حالة من الفوضى والغوغاء وغياب الأمن الدائم والسلام ، لذلك فان فان هذا العقد قد جاء لتوفير الأمن والسلام لكافة أفراد الشعب .

هوبز يعتقد بضرورة إنشاء العقد الذي هو محاولة جادة للتخلص من الحياة الفوضوية التي تسود فيها الحرب في حالة الطبيعة ولا يكون ذلك إلا بضرورة التفويض لبعض الحقوق من اجل حفظ الأمن الإنسان وهذا التفويض هو ما يسمى بالعقد فالإنسان هنا ينتقل من الحالة الفوضوية إلى الحالة المنظمة ، ويرى هوبس على عكس الكثير من الفلاسفة أن الإنسان ليس كائنا اجتماعيا بطبيعته أو مدنيا ، وعلى العكس من بعض الكائنات التي تعيش بطريقة اجتماعية منظمة كالنحل والنمل أو غيرهما ، " اتفاق هذه المخلوقات في ما بينها اتفاق طبيعي وأما اتفاق البشر مع بعضهم فلا يمكن أن يكون إلا تعهديا أي مصطنعا "[4] ، وهذا معناه أن اتفاق هذه الكائنات اتفاق وانسجام غريزي فطري على العكس من البشر الذين يكونوا الاتفاق بينهم اتفاق إرادي وواعي وعقلاني .

---

[1] **عمر محمود ،نظرية العقد الاجتماعي، مجلة الدراسة التاريخية والاجتماعية كلية الآداب والعلوم السياسية جامعة نواكشوط ،موريتانيا، جوان 2020 ،ص 324 .**

[2] **جميل صليبا المعجم ،الفلسفي ،ج 2، د ط، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، 1912 ،ص 82.**

[3] **إمام عبد الفتاح ،توماس هوبز فيلسوف العقلانية ،صفحه** 368 .

[4] **روبرت م- ماكليفر، المرجع السابق صفحه 35 .**

البنية الأساسية للعقد الاجتماعي عند هوبز وأبرز مميزاته :

انطلق توماس هوبز إلى أن مفهوم العقد الاجتماعي هو عقد ضمني يتنازل بموجبه الناس عن حريتهم مصالحهم إلى هذه السلطة والتي هي سلطة الدولة . وفي هذه الحالة يكون الناس قد تخلوا عن كل ما يملكون من حرية وقوة وحقوق لشخص واحد يمثلون سلطة واحدة مشتركة .

وكذلك يقول هوبز أن العقد الاجتماعي هو عبارة عن اتفاق البشر فيما بينهم على الخضوع والامتثال لأوامر شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص تمثل الشرطة وذلك بصورة طوعية بهدف تحقيق الأمان والسلام وتجسد هذا التنازل أو الاتفاق الذي ينشأ بموجبه العقد [1] .

وبالتالي فإن إنشاء المجتمع السياسي للدولة يفترض دائما أن الأفراد قد اتفقوا وتوافقوا جميعا عن التخلي الكلي وذلك بصورة طوعية عن قوتهم الفردية ونقلها إلى السلطة الممثلة لهم وهذا التخلي يتم بصورة إرادية للأفراد المشكلين لهذا الكيان السياسي ، وهذا دليل على أن الأفراد قد وصلوا إلى درجة من العقلانية والحكمة ، لأن هذا ضروري للخروج من حالة الطبيعة التي يسودها الحرب إلى السلم الاجتماعي ، ويعني هذا أن العقد يتم بصورة إرادية ولم يجبر عليه أي فرد ولكنه من ناحية أخرى مجبرون باعتبار أن حالة الطبيعة من المستحيل التعايش معها وبالتالي فان العقد هو ضرورة عقليا يمليها العقل السليم .

وبالتالي فإن التعاقد للانتقال إلى الحالة المدنية يكون بتفويض جميع الأفراد لإنسان أو هيئة من اجل تأسيس حالة مدنية أو كيان سياسي.

يقول هوبز:"إننا نقرر أن قيام الدولة يتم حين توافق وتتعاقد الأغلبية أو كل فرد مع كل فرد آخر على أن يتنازلوا عن حقوقهم شخص أو هيئة في مقابل منحهم السلام والحماية [2]"

وتكون طبيعة هذا التعاقد مشروطا ببعض القواعد التي تنطلق من أن التنازل عن السلطة هذا يجب أن يرافقه تنازل جميع الأفراد الآخرين بنفس الدرجة من التنازل عن هذا الحق أي التفويض الذي يبرر للسلطة المشروعية التي تمنح لها من طرف جميع هؤلاء الأفراد الذين يتنازلون لها عن هذه القوة "لقد أعطيت السلطة ,وتنازلت عن حقي في حكم نفسي الى الشخص أو تلك الهيئة على شريطة أن تعطيه أنت نفس الحق الذي يخصك والسلطة في كل فعل يقوم به [3]" .

---

[1] توماس هوبز ،المصدر السابق ص 181 .

[2] اللوفيثيان ، ص 165 .

[3] محمد عبد المعطي محمد , محمد علي محمد ,ص 132

-فالانتقال من الحالة الطبيعية الى الحالة المدنية يفترض بوجوب إعطاء تفويض عام والتنازل عن القوى لكل الأفراد لصالح فرد واحد أو هيئة أو مجموعة من الهيئات تدعى السلطة تتمتع بالتحكم في كل القوى الفردية في شكل قوة واحدة متصرفة بما يمليه هذا الاتفاق أو هذا التعاقد .

-كما أن هوبز يطرح نوعين من التمثيل هذا فيما يخص بالشخص أو الهيئة المفوضة ,أولهما يسمى بالشخص الطبيعي والثاني يسمى بالشخص الصناعي وهذا موجود في الوفيتان حيث يقول هوبز:"كلمات وأفعال أشخاص اصطناعية معينة تنتسب إلى الذين يمثلون الشخص إذن الفاعل والذي تنتمي إليه الأفعال والكلمات وهو المصدر في هذه الحالة الفاعل له الولاية التي تلقاها من اجل التصرف[1]"

وهذا التصنيف الذي أطلقه فرويد في التفريق الشخصية الطبيعية والشخصية الصناعية يوجد اليوم في الوقت الحالي وصيغته القانونية هو ما يسمى بالشخصية الطبيعية والشخصية المعنوية أو ما يسمى بالسلطة التي تمارسها المؤسسات وهي التي تسمى بالشخصية المعنوية أو المؤسساتية .

ومعنى قول هوبز في العبارة السابقة هو أن الشخص الطبيعي هو المصدر أما الشخص الصناعي هو الفاعل.

-والعقد الاجتماعي كما يرى هوبز هو تصرف إرادي يجبر ويلزم به الأفراد قبل التعاقد وذلك بحكم الطبيعة كذلك ما يمليه عليهم العقل ,وهذا الانتقال من الحالة الطبيعية يكون بالانتقال إلى الحالة اصطناعية "سياسية"مختلفة تماما عن الحالة الأولى حيث تتميز الحالة الثانية بالنظام والتحضر والسلام ويكون المجتمع متفتحا على بقية العالم ,وراغبا في التطلع إلى التقدم والتطور وهو ما يمثل لب وجوهر الفلسفة السياسية عند هوبز أي الوصول إلى مجتمع يتمتع بالسلام والأمن وغياب أي مظهر للحرب والخراب وذلك لان كل الأمور بيد شخص واحد أو هيئة واحدة ممثلة في الحاكم[2] .

إذن ومن خلال ما سبق نلخص إلى أن إنشاء المجتمع المدني أو السياسي للدولة ,يستلزم أن المواطنين أو الأفراد وقد اتفقوا جميعا على التخلي الكلي

[1] اللوفيثيان ، ص 272 .
[2] على عبد المعطي , علي حنفي محمود واخرون تطور الفكر العربي ، ص 129

والشامل عن قواهم الفردية وانتقالها مباشرة إلى السلطة التي تحكم والمفوضة بذلك ,وهذا كما سبق وذكرنا يتم بملء إرادة الأفراد الذين سيصبحون مواطنين ,وهذا يدل وبصورة جلية على أن هؤلاء الأفراد يملكون من التعقل والحكمة بما يؤهلهم إلى إنشاء هذا الكيان السياسي الراقي والمتطور ,وذلك لان الضروري تستلزم ذلك للحفاظ على الأمن والسلم الاجتماعي .

وكما أنه يجب الإشارة إلى أن القوانين الطبيعية الأساسية هي المكون الأساسي لأهم قوانين العقد الاجتماعي وأهمها هو:"إنه ينبغي على الإنسان أن تكون لديه الرغبة في أن يجرد نفسه من حقه في كل الأشياء عندما تكون لدى الآخرين الرغبة أن يفعلوا ذلك أيضا وينبغي أن يرضى ويقنع بذلك الآخرون ويتحقق هذا الإرساء المتبادل للحقوق عن طريق ما يعرض باسم العقد الاجتماعي ".

ولذلك يقول هوبز:"إني أخول وأتنازل عن حقي في أن أحكم نفسي لهذا الرجل أو هذه المجموعة من الرجال بشرط أن تتخلى له أنت ,كذلك من حقك وأن تخوله كل ما يقوم به من الأفعال وذلك بالطريقة نفسها[1]" .

ومن هذه اللحظة التي يتم فيها التعاقد فإن الإنسان لا يصبح حاكما لنفسه بنفسه ,وبالتالي تكون الوحدة الاجتماعية والسياسية أو ما يسمى بالدولة التي تذوب فيها كل الإرادات الذاتية والفردية ,وكذلك يجب على بنود العقد أن تضمن العقوبة لمن يخالف هذه البنود أو لمن يعتدي على هذه السيادة ,ولهذا يقول هوبز :"إن الالتزام بالعقد لا يمكن التراجع عنه[2]"

وإما فيما يخص التشارط أو الشروط التي تخص العقد والتي يكون بموجبها التنازل عن الحقوق فنجد أن هوبز قد حدد شرطان لصياغة وتنفيذ هذا التعاقد أو العقد وهما:

-**الشرط الأول**: يكون بتنازل الجميع عن حقوقهم ويكون هذا التنازل خاصة بجميع الأطراف دون استثناء وألا يكون هذا التنازل خاصا بمجموعة من الأفراد دون مجموعة أو فرد دون آخر ,بحيث يجب على الجميع ان يتنازلوا عن كل حقوقهم وحرياتهم جميعا وبدون استثناء .

[1] **حسان عبد الهادي النائب المرجع السابق ص 139, 140**
[2] **إسماعيل زروقي ، مرجع سبق ذكره ص 197**

-**الشـــرط الثـــاني**: أن يكـــون الحـــاكم أو صـــاحب الســـلطة بالســـهر وصـــيانة الفـــرد وضـــمان وجـــوده المـــادي والمعنـــوي ,ذلـــك أن الخضـــوع للحـــاكم مشـــروط بقـــدرة الحـــاكم علـــى حمايـــة أفـــراد المجتمـــع المتعاقـــدين وذلـــك بصـــورة دائمـــة وغيـــر منقطعة.

وان أي تقصـــير أو عـــدم قـــدرة علـــى صـــيانة حمايـــة الأفـــراد وضـــمان بقـــائهم وأمـــنهم بصـــورة دائمـــة ,فـــإن الأفـــراد هـــؤلاء المتعاقـــدون لا يصـــبحون ملـــزمين بعد الطاعة أو الالتزام ببنود العقد الذي يزول بزوال مبررات وجوده ,

وإن هـــؤلاء الأفـــراد أن يتحـــرروا مـــن طاعـــة هـــذا الحـــاكم ,وذلـــك لان حـــق الأفـــراد الطبيعـــي الـــذي هـــو حـــق البقـــاء قـــد أصـــبح غيـــر مضـــمون ولا يســـتطيع الحاكم صيانته ,أي أن هذا التعاقد قد أصبح مجرد حبر على ورق .

وبالتـــالي أصـــبح ملغيـــا ، لان الحـــق فـــي البقـــاء هـــو حـــق طبيعـــي لا يمكـــن التنـــازل عنه تحت أي ظرف من الظروف .

-ممـــا ســـبق وبتنـــاول هـــذان الشـــرطان ينـــتج لنـــا أن بنـــاء طبيعـــة التعاقـــد تبـــدأ مـــن الأفـــراد نهايـــة بالســـلطة الحاكمـــة أي أن البنـــاء هنـــا هرمـــي يبـــدأ مـــن الأســـفل إلـــى الأعلى .

الأســـفل أو قاعـــدة الهـــرم التـــي تمثـــل الأفـــراد ,ثـــم نبـــدأ بالصـــعود انتهـــاء إلـــى الحـــاكم ، وهنـــا نشـــير إلـــى الحـــاكم أو الســـلطان أو الســـلطة الحاكمـــة يطـــرح تســـاؤل جـــوهري مفـــاده مـــن أيـــن يـــأتي الحـــاكم ويجـــاب يـــأتي الحـــاكم مـــن اتفـــاق الشـــعب وتعاقـــدهم علـــى شـــكل معـــين مـــن أشـــكال الوجـــود الاجتمـــاعي ,ويظـــل الوجود مرهونا بتنفيذ هذا التعاقد [1].

المجتمـــع المـــدني فـــي نظريـــة العقـــد الاجتمـــاعي لهـــوبز مجتمـــع سياســـي تعاقـــدي مـــنظم ,فـــإذا كـــان مجتمـــع مـــا قبـــل العقـــد حـــال تمامـــا مـــن أي شـــكل مـــن أشـــكال التنظـــيم فـــإن مجتمـــع مـــا بعـــد العقـــد يقـــوم علـــى أســـاس الاتفـــاق بغيـــة التنظـــيم وتـــأطير الشـــأن العـــام ,والمكلـــف بهـــذا التـــأطير هـــو الدولـــة أو اللوفيتـــان الـــذي يحـــافظ علـــى الحقـــوق الطبيعيـــة الســـابقة بصـــيغة قانونيـــة جديـــدة ,حيـــث يقـــوم المجتمـــع المـــدني أو المجتمـــع السياســـي علـــى مبـــدأ التعاقـــد فهـــو جـــوهر الاجتمـــاع السياســـي حيـــث تتوحـــد كـــل الإرادات الفرديـــة فـــي إرادة عامـــة مشـــتركة موحـــدة تعبر عن إرادة كل فرد .

[1] اما عبد الفتاح امام مرجع سابق ص 272

إن وحدة المجتمع المدني تنتج فقط عن حلول الإرادة الواحدة للسيد ممثل اللوفيتان أو الدولة محل تعدد الإرادات الفردية المتناقضة افتراضيا[1] .

كما انه لا يمكن حسب هوبز لأي احد أن يدعي بأنه غير أو لم يوافق على بنود هذا العقد مادام ضمن إطار الجماعة التي أقرت وتعاقدت على هذا العقد ,أي أن العقد بهذه الصورة صار ملزمنا وبقوة القانون الذي أضفى عليه العقد الشرعية هذا من جهة , ومن جهة أخرى يذهب هوبز إلى أن العقد يكون فقط بين الأفراد فيما بينهم وبين الملك ,بل أن الملك أو الحاكم هو في الحقيقة خارج هذا العقد وليس جزء منه وغير ملزم بأي شيء ولا يعد المتعاقدين بأي شيء .

-أي أن أطراف العقد عند هوبز هو بين أفراد المجتمع ككل والحاكم ليس طرفا في ذلك العقد أي أن العقد يعقد بين الأفراد فقط[2] .

والحاكم بهذه الحالة قد صار له الحق المطلق ولا يمكن ان يلام على أفعاله لان من يلومه هو الذي خوله في إصدارها فكأنه يناقض نفسه أو يلوم أفعاله الخاصة[3] .

ونستنتج من هذا فكرة خطيرة ألا وهي تحمل الناس نتيجة اتفاقهم أو تعاقدهم مع هذا الحاكم وان الناس قد رضوا به وبما يقوم به في سبيل تحقيق العدل وصيانة الحقوق والسهر على أداء الواجبات لان الغاية هي فيما يلي :"لما كانت الغاية من قيام هي نشر السلام والدفاع عن الناس ,ولما كان من له الحق في تحديد الغاية له الحق في تحديد الوسيلة أيضا ,فانه يترتب عن ذلك أن يكون للشخص الحاكم ,أو لمجموعة الأشخاص صاحبة السيادة ,الحق في الحكم على وسيلة السلام والدفاع في آن واحد معا.وفي تحديد العقبات والاضطرابات أيضا ,وتعيين الطرق التي لا بد من إتباعها للسلام والأمان حتى تمنع النزاع داخل البلاد والأعداء خارجها.....[4]".

[1] مجلة القبس للدراسات والاجتماعية الدولة والمجتمع المدني في الفكر السياسي الحديث حسان ضمون جامعة القاصي المغرب ص 93

[2] امام عبد الفتاح المرجع نفسه ص 272

[3] امام عبد الفتاح المرجع نفسه ص 381

[4] اللوفيثيان ، ص 180 .

-ونتيجة لهذا فان الحاكم ليس طرف من أطراف العقد ,ومعنى هذا ان القوانين التي تطبق على الرعية لا يمكن أن تطبق على الحاكم ,وذلك لان الحاكم فوق الجميع وفوق القانون حتى.

وبذلك تتنازل له كل الأفراد عن حريتهم وسمحوا له ان يتخذ قرارات تضمن أمنهم وسلامتهم وتحقق العدالة الاجتماعية وكل ما يخدم المصلحة العليا ويقضي على النزاعات والخصومات بين الناس[1] .

أي أن الحق للحاكم هنا هو حق مطلق وهذا الشرط التعاقدي وان الرعية بمجرد تنازلهم عن حقوقهم للحاكم ,لا يمكن ان يتنازلوا مرة أخرى لنفس الحاكم مرتين .

إن هوبز يؤسس لشرعية الحكم المطلق وذلك نتيجة لهذا الاتفاق أو العقد الاجتماعي وليس باسم الحق الإلهي للملوك ,وبدلا من الحكم المطلق بالإرادة الإلهية يكون الحكم المطلق ، بل بالإرادة الإنسانية .

وذلك لان الإنسان لا يستطيع أن يسترد ما أعطاه للحاكم من شرعية ,وكذلك يجب الإشارة إلى أن الخضوع لصت الأغلبية التي عينت السلطة يكون لازما وواجبا لان البند الرئيسي هنا صوت الأغلبية ,وينتج عن هذا انه لا أهمية لمعارضة الأقلية للحاكم ,بل للحاكم كامل السلطة في قهرهم أو القضاء عليهم، دون أن يترتب عن هذا أي وصف تجريمي لفعله وذلك بموجب الشرعية إلي كسبها لتزكية الشرعية لمعظم أفراد الشعب .

إن غاية المتعاقدين هو تحقيق الأمن الداخلي ,ومقارنة الخطر الخارجي مادة رئيسية من مواد العقد ، ويجب أن تكون تلك الغاية وهي الشرط الأساسي في الوجود الدائم للدولة[2] .

يعتبر هوبز أن العقد الاجتماعي هو تنازل الأفراد للأغلبية من منطلق أن اتفاق كل فرد من كل الأفراد الآخرين على صناعة كيان سياسي وحكومة واحدة ,فهم بذلك يتعاونون على خلق وصناعة جسم سياسي واحد خاضع للحكومة الواحدة ,وبذلك فإن الصفة الجوهرية للعقد وهي القبول المتبادل إذ يمكن أن يكون العقد أو اتفاق مع الحيوانات المتوحشة فهم لا يفهمون الكلام ولا يقبلون أي نقل للحق بدون القبول المتبادل لا يوجد عقد ولا

[1] عمار بوخوش ، تطور النظريات والانظمة السياسية ، (ط2 ، الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1984)، ص 135

[2] **محمد عبد المعطي محمد محمد علي محمد مرجع سابق ص 134**

اتفاق ,كما انه لا يمكن أن يكون هناك اتفاق أو عقد مع الله فإذا تصنع عقدا مع الله فهذا مستحيل[1] .

وبذلك وكنتيجة لهذا العقد فإن جميع البشر يتحدون في هيئة شخص واحد أو هيئة واحدة ,وهذا ما ينتج لنا شخصية طبيعية في ظاهرها ومعنوية في مضمونها تمتلك القوة والإرادة المطلقة المنبثقة من جميع الإرادات الجزئية والتي اتفق بموجبها الأفراد بأن يخضعوا لها.

يقول هوبز:"...إن أغلبية البشر تصبح شخص واحد عندما يمثلهم رجل واحد أو شخصية واحدة بحيث يحصل هذا بموافقة كل شخص بمفرده من هذه الأغلبية [2]".

-إن الشخص عند هوبز ينقسم إلى قسمين :شخص طبيعي وشخص صناعي كما ذكرنا سابقا كما ذكر في كتابه اللوفيتان "كلمات وأفعال وأشخاص اصطناعية معينة تنتسب إلى الذين يمثلون الشخص إذن الفاعل ,والذي تنتمي إليه الأفعال والكلمات وهو المصدر في هذه الحالة الفاعل له الولاية تلقاها من أجل التصرف لان الذي يسميه المالك لما يتعلق الأمر بالبضائع والأموال ,ويسمى المصدر لما يتعلق الأمر بالأفعال [3]".
-وبالتالي فإن الشخص الطبيعي هو المصدر أما الشخص الصناعي هو الفاعل وذلك نتيجة للعقد الإرادي الذي يجبر عليه الأفراد من قبل ,كل ذلك جاء نتيجة لحال الخوف الذي يلاحق الإنسان في الحالات الطبيعية وذلك لانعدام الثقة بين الأفراد وليس بدافع اجتماعي ,وبالتالي فإن الحاكم يجب أن يتمتع بالسلطة المطلقة مادام الناس يسعون إلى تأسيس الدولة أو الحكومة وذلك عن طريق التنازل الذي بموجبه يفوضون الحاكم على صيانة حقوقهم وتوفير الأمن والسلام بواسطة هذا الكيان المصطنع لضمان استمرارية الحياة العادية الخالية من كل الشرور .

<u>*أهم مميزات وملامح العقد الاجتماعي عند هوبز :</u>

-من خلال ما سبق ومن خلال كتابات هوبز نستنتج بعض الملامح والمميزات الرئيسية للعقد الاجتماعي الذي يقول به هوبز من خلال نقاط نذكر منها:

[1] محمد عبد الهادي النائي مرجع سابق ص 146.154
[2] توماس هوبر نفس المصدر ص 165
[3] توماس هوبر نفس المصدر ص 142

1-إن الإنسان ليس كائنا اجتماعيا حسب هوبز عكس ما ذهب إليه الكثير من الفلاسفة أمثال أرسطو ,هو بالإضافة إلى ذلك أناني محب لذاته ولا يعمل إلا لمصلحته الخاصة ,وبالتالي فلإنسان لا يجب الاجتماع مع بني جنسه ولذلك فهو عدوا لأخيه الإنسان .

2-المجتمع المصطنع أو السياسي ليس ظاهرة طبيعية بل هو كيان مصطنع وهو نتيجة العقد الذي اتفق عليه الأفراد وفيما بينهم وبذلك هو الانتقال من حالة الفطرة العدوانية إلى حالة الحياة المصطنعة أو الحياة الاجتماعية المنظمة ,وهو بذلك يرفض طرح أرسطو.

3-إن الأفراد متساوون في الحقوق الطبيعية وهم بذلك يتفقون ويتعاقدون عن التنازل عن حقوقهم لصالح شخص أو هيئة حاكمة والشخص أو الهيئة الحاكمة لا تكون مشتركة في الالتزام والتعاقد ولا تكون ملزمة بشيء محدد سوى حفظ الأمن وتحقيق العدل والسلم .

4-من العنصر السابق نستنتج كذلك انه لا يحق للأفراد الثورة على الحاكم أو مخالفة أوامره ,وإلا اعتبروا خارجين عن السلطة ,وذلك لأنهم تنازلوا للحاكم عن حقوقهم كاملة دون إلزامه بشيء ، وبالتالي فان السلطة تكون مطلقة ولا حدود لها ,وبالتالي فان هوبز من أنصار الحكم المطلق الملكي ,والبشر هم الذين منحوه هذه السلطة المطلقة التماسا للأمن والسلام وفرارا من الحالة الطبيعية بكل ما تحمله من قسوة ورعب وقلق وتوتر[1] .

-وبهذا فإنه يمكننا من فهم محتوى نظرية العقد الاجتماعي عند هوبز وأهم آراءه التي جاء بها من خلال هذا العقد وكذلك علاقته قوانين الطبيعية بطبيعة العقد وأهميتها في صياغة أهم بنوده وذلك لجعل الناس اجتماعيين وقابلين للعيش مع بعض في جو من السلام والطمأنينة وإنهاء حالة الصراع والعداوة التي تكون بينهم.

وكذلك الغاية أو الهدف من وجود المجتمع وطبيعة السلطة التي تتميز بكونها سلطة مطلقة نتيجة لتخلي الأفراد الطبيعيين عن حقهم المطلق لمصلحة الحاكم ,وبذلك فهم قد تخلوا عنه نهائيا وبغياب هذه الحالة فإن الحياة الاجتماعية تصبح مستحيلة وبذلك سيادة حالة الحرب التي هي حالة طبيعية .

[1] حسن مصطفى البحري المرجع السابق ص 19/ 20.

بالإضافة إلى تمتع الحاكم بسلطان مطلق وعدم أحقية الأفراد في مخالفته ,وهذا هدفه كما يذهب إلى ذلك هوبز:"كون الهدف من التنازل عن الحق الطبيعي هو بتحقيق السلام والأمن للإنسان في حياته ,فليس كل حقوق الإنسان الطبيعية يمكن تخريبها فالإنسان لا يمكن أن يتنازل عن حقه الطبيعي في مقاومة من يهاجموه بالقوة ليقضوا على حياته ,وذلك أن الغاية من الإعلان الإنسان بالكلمات أو الأفعال للتنازل عن حقه لفرد آخر لا هدف منه سوى تحقيق الأمن ليشخصه في حياته"[1].

وأن نظرية العقد الاجتماعي هي فكرة جوهرية استطاعت وتمكنت ان تلغي وتسقط نظرية الحق الإلهي في العصور المظلمة في أوروبا "العصور الوسطى"من خلال عقد اجتماعي إنساني بحت مبني على أسس تعاقد بين الأفراد فيما بينهم وليس بين الأفراد والحاكم ,وهذا ما يؤدي الى تنازل نهائي عن حقوق هؤلاء الأفراد وحرياتهم لشخص أو هيئة حاكمة مطلقة ممثلة في حاكم الذي يكون غير مقيد بأي التزام كما سبق الإنسان من الحالة الطبيعية الفوضوية والمضطربة والتي تسودها الاضطرابات والحروب الشاملة التي يعلنها ويشنها الكل ضد الكل ,الى وضعية مدنية يسود فيها الحياة الآمنة والمطمئنة في شكل كيان سياسي منظم تحكمه قوانين تكون فيها السلطة الكاملة لشخص وحيد هو الحاكم أين ينعم الجميع بالأمن والسلم المنشود.

-إن هوبز بتصوره لهذا العقد قد جعل السلطة في يد حاكم يحكم بصورة مطلق وهو فوق القوانين وغير قابل للمسألة أو الحساب ,وهذا ما أدى بانتقاد بعض الفلاسفة والمفكرين لطبيعة تصور هوبز,فكيف يكون للحاكم سلطان مطلق فالناس بالرغم من أنهم فوضوا لهذا الحاكم أمور تسيير شؤونهم وحكمهم بما يراه مناسبا وهذه تعتبر مزية وايجابية لا ينكرها أحد ,إلا أن فكرة الخضوع بصورة عمياء لسلطان أو حاكم بدون أن يكون هناك أي نوع من أنواع الرقابة والمسألة لهذا الحاكم يجعل الأفراد هؤلاء يتعاقدون على عقد ابرر سماته انه يكرس الإذلال وعدم إعطاء الفرصة لأي صوت حتى ولو كان محقا في طرحه ,وهذه الفكرة قد اختصرت الجميع في شخص واحد وهو الحاكم وألغت الفرد تماما.

[1] احسان عبد الهادي النائي مرجع سابق ص 155

وليس من المعقول أن يكون العقد هنا يعطي للحاكم كل الحقوق ولا يفرض عليه أي واجب ملزم من الواجبات.

ولكن بالرغم من ذلك فإن هوبز قد صاغ نظرية في وقت كانت فيه انجلترا تعيش حالة من الاضطرابات والصراعات جعلت لهذه الأفكار شرعية مقبولة إلى حد كبير ,كما يذهب إليه فلاسفة آخرون ذهبوا مع هوبز الى نفس التصور في طبيعة العقد الاجتماعي .

ونلخص مما سبق إلى أن البشر في حالتهم الطبيعية الغير مقبولة عقلا نتيجة لما كان يعانيه الإنسان في خضمها فإن هؤلاء الأفراد قد أجبروا على إبرام عقد اجتماعي تنازلوا فيه عن جميع حقوقهم لقوة الحاكم نتيجة للمصلحة المشتركة في هذا العقد ,وذلك بسبب أن هؤلاء الأفراد لم يكونوا في يوم كائنات اجتماعية بطبيعتهم وإنما ضرورة إبرام العقد الاجتماعي هي من ألزمتهم بذلك وهي من أعطت المشروعية للسلطة التي استمدت بصورة جلية من فكرة العقد الاجتماعي التي شكلت فكرة السيادة ,وهذا ما أدى إلى نشوء المجتمع المدني أو ما يسمى بالدولة وهذا ما أطلق عليه هوبز باللوفيثيان .

3. <u>المبحث الثالث : الدولة عند هوبز:</u>

إن الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية لم يكن أمرا فطريا أو آليا ولم يكن غير ذي جدوى بل كان للانتقال من حالة الحرب والخوف والقلق من الآخر إلى حالة الأمن والسلم ومجتمع يسوده الطمأنينة ,وكان نتيجة عقد اصطناعي توافقي يتنازل فيه الأفراد عن حقوقهم لصالح الحاكم شريطة حفظ الأمن والسلم ,أي انه في الأخير قد شكلت سيادة وسلطة أو حاكم ,والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: ما هي طبيعة الدولة عند هوبز ؟.

للإجابة عن هذا السؤال ما هي طبيعة الدولة يجب أولا أن نعرج عن مفهوم السيادة عند هوبز وذلك لأهمية هذا المصطلح وأهميته الكبرى في تناول الدولة عنده.

إن مصطلح السيادة عند هوبز يماثل ويطابق مصطلح الدولة اللوفيثيان ,وذلك أن الدولة أو السيادة في نظره شيء مصطنع ليس طبيعي وهذا ما تناوله في كتابه اللوفيثيان .

-ذلك أن مصطلح الدولة كان موجودا منذ القدم إلا ان المفهوم تطور مع تطور الفكر السياسي ,خاصة مع مجيء نظرية العقد الاجتماعي التي كان هوبز من واضعي أسسها.

والدولة تتكون بقرار مصطنع "إداري"أي العقد الضمني الذي يتنازل بموجبه الناس عن حريتهم ويهتمون بالإدارة الجماعية لا الفردية [1].

ويطلق هوبز على الدولة مصطلح "اللوفيتان "وهذا المصطلح أي اللوفيتان أو التنين ,وهو لفظ عبري يصف وحشا بحريا هائلا يقهر كل الوحوش الأخرى ,ويسيطر سيطرة تامة على جميع الحيوانات الموجودة في مملكته ,ويبث الرعب فيها ولا توجد قوة في الأرض تعادل قوته.

كما جاء في سفر أيوب وهو يصف التنين :"فإذا فتح فاه وجدت دائرة أسنانه المرعبة ,وهي مضغوطة الواحد ملتصق بالأخر حتى إن الريح لا تستطيع الدخول فيها ، إذا عطش بعث نورا عيناه كهدب الصباح ، من فيه تخرج مصابيح شرر نار تتطاير منه ولهيب يخرج من فمه، وفي عنقه لقيت القوة وأمامه يدرس الهول ، وهو الملك بكل الكبرياء ." سفر أيوب".

وهكذا فإن اللوفيثيان هو وحش أسطوري يجري وهو الدولة في اعتقاد هوبز[2] .

إن هوبز بهذا الوصف السابق قد صور الدولة بالمخلوق الهائل والقوي جدا والعملاق والذي يقهر كل ما سواه من المخلوقات ,كما يقر هوبز أن الدولة هو ذلك المظهر العملاق ,والدولة هي مجموع المصالح الخاصة ويجب عليها أن تدافع عن المواطن فالمواطن لا يتنازل عن حقوقه للدولة إلا لتحميه, وتفقد الدولة مسوغ وجودها إذا لم توفر الأمن وإذا لم تراعي الطاعة[3] .

-وهي أي الدولة ظاهرة إرادية ناتجة بصورة مصطنعة من خلال ميثاق أو تعاقد إرادي للتخلص من الحالة الطبيعية نحو المجتمع واتفاق الأفراد في اختيار الملك أو هيئة تكون لها السيادة ,تحكمهم وتمارس السلطة عليهم وذلك من أجل غاية معينة وهي التخلص من الحالة الطبيعية والمحافظة على البقاء ,وهذا ما تتكفل الدولة بتوفيره .

---

[1] عصام سليمان مرجع سابق ص 117

[2] امام عبد الفتاح امام توماس هوجر فيلسوف العقلانية ث 382

[3] احسان عبد الهادي النائي مرجع سابق 115

وبالتالي فإن الدولة تظهر كشخص يختزل الجموع الفقيرة من الأفراد.

-وبهذا فإن الدولة تظهر كشخص "إن الجمهور الغفير يؤلف شخصا واحدا عندما يمثله إنسان أو شخص واحد بشرط أن يكون ذلك برضا كل واحد على حدة من أولئك الذين يؤلفونه " وعلى هذا فأن ..... مظهر عملاقا عنهم , وينبغي أن نلاحظ نزعة التشبيه بالإنسان هذه الدولة ضخمة بلا شك إلاّ أنها تحفظ بوجه إنساني أسمح نسبيا فالدولة هي مجموع المصالح الخاصة يجب عليها أن تدافع على المواطن ,فالمواطن لا يتنازل على حقه لدولة إلا لتحميه وتفقد الدولة مسوغ وجودها إذا لم توفر الأمن[1] .

-إن الأفراد عندما يتنازلون عن سلطاتهم الفردية إلى الحاكم أو السلطان المطلق (الدولة)فإن هذا الأخير يصبح المصدر الوحيد للقانون وسن الشرائع ويصبح القانون هنا تعبير واضح عن إرادة الحاكم المطلق ,ومبرر ومسوغ ذاتي لكل تصرفاته في إدارة دواليب الحكم من إدارة وقضاء ,وهذه هي المصلحة في فكرة إنشاء الدولة عند هوبز ذلك في تنازل الأفراد من أجل الأمن والاستقرار والطمأنينة .

والسيادة التي ت... من طرف الدولة أو تلك الهيئة التي تمثل سلطة الإرادة التي تنازلت عنها الأغلبية أولها في مقابل مسخ تلك الأغلبية حياة آمنة مطمئنة[2] .

إن هوبز وبتأييده للسلطان المطلق المتمتع تماما بسيادة كاملة غير قابلة للنزاع أو للنقاش نتيجة العقد الاجتماعي ,فهو يبعد المجتمع عن أي مظهر من مظاهر الصراع ,وهو يؤكد انه لا خيار إلا بهذين الخيارين ولا خيار ثالث فإما حالة الفوضى الذريعة الضاربة الأطناب ,حيث لا توجد حكومة ولا سلطة تردع الناس ,وإما حكومة الطغيان العكسي التي ترسي أسس الأمن الراسخ وتكبح عدوان الظلمة الفالتينا [3] .

وبالتالي فإن الحاكم في نظر هوبز يجب أن يتمتع بالسيادة الكاملة والسلطة المطلقة وذلك مهما كان الحكم استبدادي فهو في كل الأحوال أفضل من حالة الحرب التي كان الإنسان يعانيها ,فالحاكم هنا يوفر أهم شيء انه يوفر الأمن والاستقرار وحفظ الأنفس .

---

[1] جاك توشار ، تاريخ الأفكار السياسية من عصر النهضة اللى عصر الانوار ، ج 2 ، تر ناجي الدراوشة ، ط 1 ، دار التكوين للتأليف والنشر 2010 ، ص 450 .

[2] محمد علي محمد ، عبد المعطي محمد ، مرجع سابق ، ص 134 .

[3] محمد وقيع الله احمد، مرجع سابق ص 157

وبالتالي ونتيجة لهذا فانه لا يجوز الاعتراض على هذا الحاكم ولا على سلطته المطلقة ,ولا لسحب الثقة منها وعدم تهديدها من أي فرد ,وكذلك يجب تدعيمها بقوة رهيبة وبوسائل متنوعة تؤهلها للقيام بواجباتها وتحقيق أهدافها في السلام والأمن والابتعاد عن شرور الحالة الطبيعية [1].

-إن هوبز وحسب ما سبق لا يفرق بين السيادة وبين الحكومة كما فعل بعض المفكرين الآخرين أمثال "بودان" لأنه رأى ان كل الصفات الجوهرية والأساسية التي ترتبط بالوجوه السياسية برمتها وإنما ترجع إلى السيادة وتكمن فيها .

وبهذا فان الحكومة لا يمكن إلا أن تكون شاملة وكاملة الصلاحيات والتي تحتكر كل مصادر القوة السياسية والقانونية لكي تبسط الأمن والضرب بكل قوة وصرامة على أيدي المخالفين ,وهذا كله منوط بالاعتقاد بان الناس العقلاء سوف يختارون دائما العيش تحت ظل السلطان مهما كان مرعبا ,على العيش في ظل الفوضى ودون وجود حكومة وذلك أفظع من ذلك بكثير[2] .

-ولكي يثبت هوبز نظريته هذه حول شرعية الحاكم المطلق فإنه :"يدحض شبهة شائعة تتعلق بكراهية الناس للحكومات المستبدة ,فذكر أن كراهية الناس لحكومات الطغيان ونفورهم منها ,إنما هي مجرد كراهية لنوع معين من الحكومات التي تسيء استخدام القوة ولا تخدم الرعية في شيء ,أما الحكومات المستبدة التي تخدم .....بالفعل فإنهم لا ينكرون عليها ممارسة الطغيان ,وأما حب الناس الجارف للحريات وولعهم العبثي بها ,فإنما هو ترف زائف وعاطفة نفاق رخيص يجدر بالناس أن يتخلصوا منها ,وإلا جرت عليهم الوبال وأوردتهم موارد الخبال"[3].
وبهذا فإن هوبز يقدم تبريرا وشرعية للحكم المطلق من خلال طرح خيارين هما إما الأمن وإما الحرية ,فالحرية التي تأتي بالمشاكل والخراب لا فائدة منها وإنما يفضل أن يكون هناك أمن أفضل من حرية مبتذلة على حد وصف هوبز لهذه الحرية الزائفة في نظر هوبز.

-أما فيما يخص أي طرف له الحق في الحصول على السيادة فإن هوبز يعتبر أن السيادة يجب ان تكون في يد رجل واحد ,لأنها إذا انقسمت هذه

[1] محمد علي محمد على عبد المعطي محمد مرجع سابق ص 135
[2] محمد وضيع الله احمد مرجع سابق ص 157
[3] محمد وضيع الله احمد مرجع سابق ص 157

السيادة فإنها سوف تضعف وبالتالي هناك خطر زوالها ,وقد كان لهذا التصور سبب وجيه وهو دافع الحال الذي شهدته انجلترا وكل المشاكل من الحرب الأهلية حيث إن الملك "شارل الأول" لم يحتفظ بالسيادة الكاملة له بل أتاح للبرلمان تقاسم السيادة معه وفي هذا يقول هوبز :"إن الحرب الأهلية حدثت لان السلطة توزعت بين الملك وبين اللوردات ومجلس العموم وتسمى السلطة العليا سواء كانت رجلا واحدا أو مجلسا أو ملك وسلطان الملك في نظام هوبز غير محددة فله حق الرقابة على كل تعبير عن الرأي[1] ",ومعنى هذا انه لا يجب تجزئة السلطة أو تقسيمها لان هذا التقسيم معناه القضاء على الدولة .

-وبالإضافة إلى تأكيد مبدأ السلطة المطلقة والتمتع بالسيادة التامة للحاكم أو السلطة فان للحاكم كذلك الحق في إصدار القرارات والقيام بكل ما من شأنه حفظ النظام وتحقيق الأمن والأمان للمواطنين جميعا والدفاع عنهم ضد أي عدوان خارجي ولا بد أن يكون واضحا أن كل ما بقوم به العامل من أفعال هي نفسها أفعال كل فرد في المجتمع فهو صاحبها وصانعها ومؤلفها ,ولو اعترض عليها لناقض نفسه [2].

أي أن الحاكم هنا كما سبق ذكره يتمتع بالسيادة المطلقة وبكامل الصلاحيات وإلا استحال قيامه بمسؤولية على أكمل وجه وهنا يمتلك الحاكم تعويضا عاما وشاملا من المواطنين لإرادة شؤون الدولة ورعاية مصالح الشعب رعاية تامة ولكي يتم ذلك على أكمل وجه وجب إعطاءه كامل الصلاحيات وتمتعه بالسيادة المطلقة كما ذكرنا سابقا ,يقول هوبز في هذا الشأن "السيد الحاكم هو المشروع ,وهو حرفي أن يصدر أولا يصدر ما يشاء من قرارات وقوانين ما دام يعتقد أنها في صالح الجماعة ,وليس الإنسان الحق في الإدعاء أنه كان ضحية للظلم على يد السيد الحاكم ,لأنه سبق أن فوضى هذا الحاكم في إصدار ما يشاء من قرارات ومن ثم فسوف تكون "الضحية"هي نفسها صانعة للظلم الذي لحق بها ,وبالمثل ليس لأحد من المواطنين معاقبة السيد الحاكم بطريقة قانونية مشروعة لأنه سيكون في هذه الحالة قد عاقب الحاكم على فعل قد خوله هو نفسه أن يقوم به[3].
من خلال كل ما سبق نخلص إلى أن هوبز قد أقرب حقبة تنصيب حكم مطلق "ملكي"وهو الأنسب في نظرة كبنية سياسية تستطيع تسيير شؤون

[1] برتراند راسل ، تاريخ الفلسفة الغربية ، ص 95 .
[2] هوبز ، فيلسوف العقلانية ، ص 380 .
[3] اللوفيثيان ، ص179 .

الدولة ورعاية مصالح الشعب رعاية تامة بدون أن يكون هناك مشاكل أو اضطرابات أو حروب من جهة ومن جهة أخرى يتم التخلص من الحالة الطبيعية الفوضوية التي لا يأمن فيها الأفراد على حياتهم ولا على أملاكهم من منطلق إيمان هوبز بان الإنسان شرير بطبيعة ولا يمكن أن يستقيم حاله إلا بوجود سلطة قوية جبارة مخيفة تضمن الأمن وتضمن العيش الأمن لأفراد المجتمع المدني الذين انظموا إلى العقد الاجتماعي ودخلوا في الكيان السياسي "الدولة" تحت سلطة حاكمة مطلقة تضرب بيد من حديد على يد كل من تسول له نفسه الإخلال بالأمن أو تهديد كيان الدولة وهذا كله لا يأتي الأمن من خلال سلطة قوية جبارة متحكمة في زمام الأمور بسبب التفويض المطلق الذي أعطى لها وزكيت من طرف هؤلاء الأفراد الذين تعاقدوا على هذه الشروط .

-لكن من خلال ما سبق يتبادر إلى أذهاننا تساؤل مهم جدا وهو ألا يمكن أن يكون هناك طريقة لمحاسبة هذا الحاكم في حال ما إذا أخل بواجب جوهري من واجباته تجاه الرعية وكيف يمكن أصلا أن يدعي المواطنون أن الحاكم قد أخل بتعهداته واتفاقه مع الرعية .أليس هناك من يفصل بين الحاكم والرعية في حال ما انفلتت الأمور وحصل هناك نزاع وهذا الشيء وارد[1].

-يقترح هوبز لكل هذا الإشكال الخطير حلا لفض حالة النزاع المحتملة بين الحاكم والرعية وهي أن الحاكم وحده هو الذي يستطيع أن يقرر من يتنازل عن السلطة إذا شاء كما أن له الحق في أن يحدد من الذي يخلفه في السلطة [2].

وبالتالي فإن هوبز لا يجيز تحت أي ظرف من الظروف أن يتم الثورة على الحاكم أو أن يعمد المواطنون على تغيير النظام القائم للحكم ,وليس للمواطن أن يثور على الدولة أو النظام الذي أقرته الأغلبية ولو حصل عكس ذلك فإن هذا معناه العودة إلى حالة الحرب وبالتالي العودة إلى المربع الأول الذي لطالما حاول الإنسان التخلص منه ألا وهو الحالة الطبيعية والإنسان العاقل لا يتمنى ذلك فضلا عن إن يسعى إليه بنفسه .

وإن صاحب السيادة في نظر هوبز لا يمكن أن يلام على أفعاله لأن من يلومه وهو الذي خوله في إصدارها فكأنما يناقض نفسه ,وبهذا فإن للحاكم

[1] هوبز ، فيلسوف العقلانية ، ص 381 .
[2] هوبز ، فيلسوف العقلانية ، ص 381

سلطة غير محدودة ,يقول هوبز :"لما كانت الغاية من قيام الدولة هي نشر السلام والدفاع عن الناس لما كان من له الحق في تحديد الغاية له الحق في تحديد الوسيلة أيضا ,فإنه يترتب على ذلك أن يكون للشخص الحاكم أو لمجموعة الأشخاص صاحبة السيادة الحق في الحكم على وسيلة السلام والدفاع في آن معا,وفي تحديد العقبات والاضطرابات أيضا ,وتعيين الطرق التي لابد من إتباعها للسلام والأمان حتى نضع النزاع داخل البلاد والأعداء خارجها ....."[1].

-وكما أن لصاحب الحكم والسيادة الحرية المطلقة أيضا في اختيار جميع المستشارين والوزراء والقضاة والضباط وكبار موظفي الدولة سواء في وقت السلم أو في زمن الحرب ,لأن الحاكم مشغول بغاية كبرى وهي تحقيق السلام المشترك في الداخل والدفاع ضد الأعداء في الخارج ومن هنا فهو أقدر على تحديد الوسائل الكفيلة لتحقيق هذه الغاية[2] .

وبالإضافة إلى حقوق الحاكم التي سبق ذكرها فإن للحاكم أيضا الحق في الجزاء والعقاب أو الثواب والعقاب بأن يمنح مراتب أشرف والتقدير والمكافآت واو تقدير العقوبات البدنية أو المالية "تلك هي الحقوق التي توافق جوهر السيادة,وعلامات يتميز بها من أسند إليه السلطة ذات السيادة سواء كانت فردا واحدا أو محليا من الأفراد وهذه الحقوق لا يمكن فصلها عن السيادة أو التنازل عنها ..."[3]

كل هذه الحقوق المطلقة للحاكم والصلاحيات الشاملة له لا تمنع من وجود أو ضرورة الاعتناء بعنصرين هامين يجب على الحاكم ألا يغفل عنهما أي أن هذه الحقوق التي ذكرت تبقى معلقة بشرطين أو تحفظين يقيدان صلاحيات الحاكم وهذان التحفظان هما :

1-لما كان حق الدفاع عن حياة المرء والمحافظة على أعضائه لا يمكن التنازل عنه لأنه حق أساسي ولا يمكن للمرء أن يكون له وجود إذا تخلى عنه كل شيء لا يستطيع الإنسان من دونه فهو حق غير قابل للتنازل[4].
وهذا معناه أن كل إنسان له حق الدفاع عن نفسه من خطر الفناء تحت أي ظرف وحتى لو كانت أوامر صاحب السيادة تقتضي عكس ذلك :" أذا

[1] اللوفيثيان ، ص 180 .
[2] إمام عبدالفتاح إمام ، هوبز فيلسوف العقلانية ، ص384 .
[3] إمام عبدالفتاح إمام ، هوبز فيلسوف العقلانية ، ص384 .
[4] إمام عبدالفتاح إمام ، هوبز فيلسوف العقلانية ، ص384

أمر السيد الحاكم إنسان ما بأن يقتل نفسه ,حتى لو كان هذا الأمر ما يبرره ,وإن يجرح نفسه أو يشوه نفسه ,أولا يقاوم أولئك الذين يعتدون عليه ,ولو أن يمتنع عن تناول الطعام ,أو استنشاق الهواء أو تناول الدواء ,أو أي شيء آخر لا يستطيع أن يعيش بدونه فإن لهذا الإنسان الحق في عصيانه أو هو حر في التمرد[1] "

إن قول هوبز الأخير يكفل حق الفرد بأن يتمتع بما يسمى الحقوق الأساسية وهي الحق في الحفاظ على النفس وهذا هو تحفظ أول على السلطة المطلقة أو تقييد لصلاحياتها .

2-فهو يمتثل في ضرورة قيام الحاكم أو السلطة لحماية الفرد وإن حصل تقصير في هذا الشأن أو أصاب الحاكم أو السلطة العجز عن أداء هذا العمل الأساسي في حماية بقاء وأمن الناس على أنفسهم ,فإنه ينتج من ذلك حرية الناس في التحرر من طاعة الحاكم لأن الأولى هو الحق الطبيعي في حفظ البقاء وحماية أنفسهم وهذا حق لا يمكن التنازل عنه بأي تعهد [2].

من خلال تعرضنا لعلاقة الفرد أو الأفراد بالحاكم فإنه يمكننا أن نستنتج أن هناك إلزام أو التزام بين كل من الحاكم والأفراد المحكومين بطريقة متبادلة أي أن التزام الحاكم هو عبارة عن واجب تجاه الأفراد كما أن التزام الأفراد هو عبارة عن واجب تجاه الحاكم وبالتالي إن هوبز يفرج نوعين من الالتزام أو الإلزام ,أحدكما لدى الحاكم ,والثاني لدى المواطن أو الأفراد بطاعة الحاكم .

-الإلزام لدى الحاكم متعلق أساسا بتعاهده أمام الله وضميره وحسب أما بخصوص المواطن فإنه ملزم بنوعين من الإلزام :

-الأول أخلاقي :وهذا ما يسمى بالالتزام الطبيعي نتيجة لضرورته لحفظ البقاء.

-الثاني التزام سياسي: وهذا ما يتمثل بالقوانين والدساتير على شكل تعاهد مع الحاكم .

-واجبات الدولة :

[1] إمام عبدالفتاح إمام ، هوبز فيلسوف العقلانية ، ص384

[2] إمام عبدالفتاح إمام ، هوبز فيلسوف العقلانية ، ص384

1- إن الدولة لدى هوبز لابد لها من أداء واجبات منها المحافظة على سلامة الشعب وأمنه ,وهذا لا يعني المحافظة على حياة الأخر فقط بل توفير وسائل الحياة والحفاظ عليها ,وكذلك حماية السلام من كل الأخطار الداخلية والخارجية ,وتوفير سبل حمايتها من تجنيد من يشاء وفرض الضرائب والقتال إذا لزم الأمر .... وكذلك واجب إقامة الأديان في الدولة ,هذا الواجب الأول.

2- تحقيق الرخاء: إن من واجبات الحاكم تشريع القوانين وإصدار القرارات التي تعمل على زيادة الثروة وتنمية الزراعة والصناعة وتقليص البطالة من خلال التشريعات الضامنة لذلك ,وهذا وظيفة اقتصادية بحتة.

3- الإنصاف أو العدالة ضمن واجبات الحاكم الأساسية العدالة بين الأفراد دون تفرقة أو تمييز يقول هوبز:"إن سلامة الشعب تتطلب من الحاكم ,أو من اللجنة التي في يدها السلطة ,إدارة العدالة بمساواة مع جميع طبقات الناس أي أن يعامل الغني والقوي في ضمن العدالة التي يعامل بها الضعيف[1] .

من خلال ما سبق نخلص نتيجة مفادها معرفة فلسفة هوبز بصورة عامة في نوعية وطبيعة نظام الحكم وطبيعة العلاقة بينه وبين المواطنين والقوانين المتحكمة في كليهما كذلك وظيفة الدولة تجاه المواطنين.

<u>-نظام فلسفة هوبز في طبيعة نظام الحكم :</u>

-ما هو أنسب نظام للحكم في نظر هوبز والذي يمكن أن يحقق الأهداف الموجودة منه التي تتلخص في توفير جو سياسي واجتماعي وقانوني واقتصادي ينشده الفرد الذي يضحى بحريته ويفوض هذا الحاكم من أجل تحقيق الهدف المتمثل في أمن الأفراد وتمتعهم بالسلام .

إن هوبز يعتقد بوجود ثلاثة أنواع من الدول تختلف باختلاف سلطات صاحب السيادة فيها ,فعندما تسلم هذه السلطة إلى شخص واحد تكون الحكومة ملكية وعندما تعهد إلى مجموعة من الناس ,حيث يكون لكل مواطن الحق في التصويت فإنها تكون ديمقراطية وعندما تعهد إلى مجلس

[1] إمام عبد الفتاح إمام ، هوبز فيلسوف العقلانية ، ص385 .

أو لجنة حيث يكون لجزء من المواطنين الحق في التصويت تكون ارستقراطية[1] .

إن هوبز في كتابه اللوفيثيان يصنف الأنظمة إلى ثلاثة أنواع التي يمكن أن تتخذها سيادة الدولة وهي:النظام الملكي والنظام الديمقراطي ,والنظام الارستقراطي ولا توجد أنواع أخرى سوى هذه الأنواع الثلاث السابقة الذكر والتي يمكن أن تكون سلطة مقبولة من طرف أفراد العقد .

لكن هوبز يذكر كذلك أنواعا أخرى من الحكومات كحكومة الطغيان ,والأولغارتية والفوضوية التي ظهرت في التاريخ وهي نفسها الحكومات السابقة الملكية والديمقراطية والارستقراطية ولكن أصابها الفساد.

فالحكومة الملكية بعد أن فسدت أصبحت ما يسمى بحكومة الطغيان .
والارستقراطية بعد ان فسدت أصبحت حكومة أوليغارتية.

والديمقراطية بعد فسادها تحولت إلى فوضى .

إذن حكومة الفرد الظالم و الاوليغارتية هي حكومة الأغنياء والأعيان أما الفوضوية فهي حكومة الدهاء و.....التي تنبع من أهواء متقلبة وهذه الحكومات هي نفسها الفاسدة عند أرسطو وإذا كان هو يعتمد في تصنيفها على انفعالات الشخص وعدم الرضا عند الناس [2].

يقول هوبز بأن هذا التحول أو الاختلاف بين الدول الثلاث لا يمكن في السلطة بل في الأهلية أو القدرة على تحقيق الأمن والحماية والسلام للمواطنين وهذا هو الهدف من السلطة .

يقول هوبز :"الفرق بين هذه الأنواع الثلاث من الدول لا يكمن في الفرق من ناحية السلطة بل في الفرق من ناحية الأهلية أو القدرة على تأمين السلام أو الأمن للشعب وهو هدف الذي أدى الى إنشائها[3] .

-أما فيما يخص النظام السياسي الأمثل الذي يقول به هوبز فهو النظام الملكي فو أفضل من النظام الديمقراطي برأيه حيث أن النظام الديمقراطي

---

[1] **جوزيف كروسبي ، ليو شتراوس ، تاريخ الفلسفة السياسية ، تر : محمود السيد أحمد ، ج 1 ، د ط ، مراجعة امام عبد الفتاح إمام ، المجلس الأعلى للثقافة ، 2003 ،ص 592** .

[2] علي عبود المحمداوي ، الفلسفة السياسية : كشف لما هو كائن وخوض فيما ينبغي للعيش معا ، ط 1، دار الامان ، بغداد 2015 م ، ص 136 .

[3] **إمام عبدالفتاح إمام ، هوبز فيلسوف العقلانية ، ص389** .

يضعف بسبب التجاذبات السياسية التي تكون بين مختلف فئات المجتمع (سياسيين و مواطنين).

وبالتالي فإن النظام الملكي يستبعد كل ما من شأنه التسبب في الوقوع هذه التجاذبات وبالتالي فهو الأجدر بتحقيق السيادة والأمن والاستقرار .

يقول هوبز:"لقد حاولت في معظم الفصل العاشر أن أخلق عند الناس اعتقاد بان النظام الملكي هو أكثر أشكال الحكومات الثلاث ملائمة"[1].

-إن اعتبار هوبز بأفضلية النظام الملكي على النظام الديمقراطي والارستقراطي قد كان له أسباب موضوعية ومنطقية نذكرها على شكل عوامل أو عناصر وهي كالتالي:

1-إن نظام الحكم الذي يجعل نوع من السيادة أو السلطة لمجلس متكون من أعضاء أو لجنة فإن هذا المجلس أو اللجنة سرعان ما يتكون لديهم صراع بين مصالحهم الشخصية والمصلحة العامة ,وهذا غير موجود في النظام الملكي لان المصلحة الخاصة في النظام الملكي هي نفسها المصلحة العامة .لأن ثراء الملك هو نفسه ثراء الشعب ورفاهية الملك هي نفسها رفاهية الرعية أو الشعب وهذا يعني أنه من صالح الملك استقرار الأوضاع وشياع الأمن والسلام وإلا تصدع قوامه[2].

نلاحظ من هذا التحليل السابق وجاهة الأدلة التي قدمها هوبز فالنظام الملكي هو الأقدر على تحقيق الاستقرار وعدم العودة الى حالة الفوضى والحرب .

2-إن الملك يستعين دائما بمستشارين خبراء أي انه يعين الأكفاء منهم لإدارة شؤون الدولة في حين تكون الأمور غير جيدة عندما تكون السيادة لمجلس مكون من أعضاء معينين بطريقة ديمقراطية (انتخاب),فإن هدفهم دائما يكون الحفاظ على مكاسبهم بالسعي نحو الشهرة ,"ويغلب الجدل والمراء على مناقشات أعضاء النظام الديمقراطي [3].

[1] إمام عبدالفتاح إمام ، هوبز فيلسوف العقلانية ، ص389 .
[2] إمام عبدالفتاح إمام ، هوبز فيلسوف العقلانية ، ص390 .
[3] إمام عبدالفتاح إمام ، هوبز فيلسوف العقلانية ، ص390 .

-كذلك فإن النقاش حول شؤون الدولة في النظام الملكي يكون سيرته وهدوء عكس النقاش في النظام الديمقراطي الذي تسوده الفوضى والشعبوية.

3-إن الخطوات السياسية في النظام الملكي تكون أكثر ثباتا وأكثر فاعلية ولا تتأثر بتغيرات يكون منشؤها الفوضى السياسية كما هو موجود في النظام الديمقراطي ,وبالتالي فإن القرارات السياسية تكون قوية التأثير وثابتة الفعالية عكس النظام الديمقراطي لأنه قراراته (النظام الديمقراطي) تتسم بالتقلبات والتعديلات نظرا للفوضى السياسية والفكرية بين أعضاءه .[1]

وبالتالي فإن قرارات النظام الملكي تكون ثابتة ومستقرة لأنها لا تعاني من النقاش المنافق .

4-ان النظام الملكي هو أكثر الأنظمة استقرارا وثباتا وبعدا عن المشاكل السياسية لأن الملك أولا لا يمكن أن يختلف مع نفسه لأي من الأسباب عكس النظام الديمقراطي الذي يمكن أن يقع أعضاؤه (مجلس .أو هيئة) في خلاف أو الصراع وبالتالي نشوء حرب أهلية[2]

-من خلال ما سبق نستنتج تفضيل هوبز للنظام الملكي لتمتعه بميزات وايجابيات وخصائص تجعله أكثر فاعلية وأكثر استقرارا وتحقيق السلام والأمن لأفراد الشعب ,ولكن هذا حسب هوبز يعتقد بأن للنظام الملكي بعض العيوب والسلبيات ولكنها تظل دائما أقل خطرا من النظامين الآخرين ,ونذكر من بين العيوب سلبيات ومآخذ النظام الملكي حسب هوبز ما يلي:

1-احتمال قوي جدا دائما بوجود انتهازيين يسعون دائما إلى الإحاطة بالملك التماسا للمنافع التي يحضون بها على حساب بقية الشعب ,وتعتبر هذه ثغرة من ثغرات النظام الملكي بالرغم من احتمالية وجودها في النظامين الآخرين3 .

[1] إمام عبدالفتاح إمام ، هوبز فيلسوف العقلانية ، ص390 .
[2] إمام عبد الفتاح إمام ، هوبز فيلسوف العقلانية ، ص391 .
[3] إمام عبد الفتاح إمام ، هوبز فيلسوف العقلانية ، ص391 .

2-ان العيب الآخر من عيوب النظام الملكي وهو انتقال السلطة أو السيادة بالوراثة وبالتالي فإنه هناك احتمال بأن يكون الشخص الذي تنتقل إليه السلطة بالوراثة قد يكون قاصدا أو قد يكون غير كفؤ للقيام بمهامه ,وهذا شيء خطير إن يكون الحاكم الفعلي هو شخص آخر غير الملك الفعلي أو في يد مجموعة من الأفراد يحكمون باسمه ,وهذا مالا يوجد في النظام الديمقراطي في حين يوجد إمكانية تغيير الحاكم إذ أثبت عدم صلاحيته أو عجزه أو عدم كفاءته للقيام بمهامه دون الثورة عليه[1].

-وبهذا فإن هوبز ومن خلال ما سبق قد أشار إلى سلبيات النظام الملكي ولكنه في كل الأحيان فضله على النظام الديمقراطي النظام الديمقراطي في نظره أقرب إلى حصول أسوء شيء يحصل للإنسان وهو الحرب الأهلية[2] .

إن هوبز ومن خلال هذا التحليل السابق لا يدعوا الى نظام شمولي أو استبدادي وذلك لأن غاية الدولة في نظر هوبز تتمثل أولا وأخيرا في خدمة المواطن أو الفرد لأن الدولة في الأساس تتمثل مهامها وخصائصها في ما يلي :

1-تقوم الدولة على التعاقد بين الأفراد بعيدا عن حساسية عرقية أو قومية أو تصرف .

2-الغاية من نشوء الدولة حماية الفرد ونشر الأمن والسلام والرخاء والازدهار .

3-هدف السلطة (الملك)هو حماية المواطنين وصناعة مجتمع متعاون يخدم المبادئ والمثل العليا.

4-ان المواطن في الدولة في نظر هوبز له قيمة عظيمة وذلك لأن السلطة في خدمة هذا المواطن وصيانة حقوقه والحفاظ على حياته وأمنه.

الخلاصة: التي نخرج بها هي أن هوبز ينتقد التقسيم الأرسطي لنظم الحكم التي تقسمها الى صالحة وفاسدة ,وهو يرى أنها تنقسم الى أنظمة حكم تختلف باختلاف سلطات صاحب السيادة .

[1] إمام عبدالفتاح إمام ، هوبز فيلسوف العقلانية ، ص392 .
[2] إمام عبدالفتاح إمام ، هوبز فيلسوف العقلانية ، ص392 .

فعندما يتولى شخص واحد يصبح نظام الحكم الملكي ,أما حين يتولى مقاليد السلطة مجلس أو لجنة يتشكل النظام الارستقراطي أما إذا أصبحت السيادة في يد مجموعة من الناس يتشكل النظام الديمقراطي ,وقبل هذا تناولنا نظرة هوبز إلى طبيعة الإنسان من ناحية سياسية والإنسان في الحالة الطبيعية ,وكذلك انتقال هذا الإنسان من الحالة الطبيعية الى الحالة السياسية من خلال العقد الاجتماعي .

الفصل الثاني

الفكر السياسي عند جون لوك

1. المبحث الاول : الحالة الطبيعية عند جون لوك :

جون لوك 1632 - 1704 John Locke هو فيلسوف تجريبي ومفكر سياسي إنجليزي . ولد في عام 1632 في ريشتون wrington في اقليم somerset وتعلم في مدرسه ويستمنستر ، ثم في كلية كنيسة المسيح في جامعه أكسفورد ، حيث انتخب طالبا مدى الحياة ، لكن هذا اللقب سحب منه في عام 1684 بأمر من الملك ، و بسبب كراهيته لعدم التسامح البيوريتاني عند اللاهوتيين في هذه الكلية ، لم ينخرط في سلك رجال الدين . وبدلا من ذلك أخذ في دراسة الطب ومارس التجريب العلمي ، ساهم أعمال بوبل وساندهام ، خلق لوك الميتافيزيقا مثلما خلق نيوتن الفيزياء ، لوك أول من سعى إلى فهم العقل البشري ، كانت حياته حافلة بالنشاط العلمي ، ويعتبر من مؤسسي المذهب الجديد الذي يؤمن من خلاله بالحرية والمساواة بين البشر وقد كرس حياته للدفاع عن ذلك ومعاهده الاستبداد والظلم والقهر ، لم تختصر مؤلفه لوك على الفلس على الفلسفة فقط بل تناولت مجالات أخرى في السياسة واليهود والاقتصاد ، من أهم مؤلفاته محاولة فهم العقل البشري ، ا رسالة في التسامح ، الحكومة المدنية .

إن جون لوك من أبرز فلاسفة أوروبا الفلسفة الحديثة ، وهو على غرار الفلاسفة العقد الاجتماعي يقول بأن الناس يعيشون في الحالة الطبيعية قبل أن يتحولوا في ما بعد إلى المجتمع المنظم ، ولكن نظرته للأفراد في إطار هذه الحالة يختلف عن باقي الفلاسفة أمثال توماس هوبز ، إلا أن لوك في هذه الحالة يقر بأن الحالة الطبيعية هي حالة كاملة من الحرية والمساواة بين الأفراد أي أن الناس متساوون في جميع القدرات ولا يوجد تفاوت بينهم .

يعتقد جون لوك إن الإنسان في الحالة الطبيعية يكون حرا وهو أي الإنسان في هذه الحالة يتمتع بحرية التصرف في شخصه أو ممتلكاته ، بصورة كاملة ولكنه في نفس الوقت ليس حرا في قرار إنهاء حياته أو إكمالها وكذلك كل المخلوقات الأخرى التي تكون تحت ممتلكاته إلا إن دعت الضرورة إلى غير ذلك ، وبهذا فان الحالة الطبيعية يخضع لها الجميع دون استثناء وهذا ما يمليه العقل ، يقول لوك : " يعلم البشر جميعا أنهم جميعا متساوون وأحرار فينبغي أن لا يوقع أحد منهم الضرر بحياة صاحبه أو بحياته ، أو حريته أو ممتلكاته " [1]، وبذلك يقر لوك أن الإفراد متساوون في حرية امتلاك ، وهذا قانون الطبيعة الذي يخضع له الجميع والذي يمليه العقل الذي يحكم بان الأفراد متساوون وأحرار ، وذلك لأن العقل الطبيعي يفرز على الناس إدراك حقيقة معينة مفادها أنه لا ينبغي للفرد أن يلحق الضرر بالآخر ، وإذا حصل ذلك فإن الفرد هنا خارج عن المجتمع ، ويبين لوك هذه الفكرة الأخيرة بالعبارة التالية : " لا يجهل أحد القواعد والقوانين المختلفة التي يستنبطها العقل الطبيعي من هذا التساوي بيننا وبين من هم بمثابة دواتنا من أجل تنظيم الحياة " [2] .

وبالتالي فان حياه الإنسان مرحله طبيعيه هي حياة تسودها الحرية استنادا على العقل .

---

[1] جون لوك، في الحكم المدني، تر ماجد فخري ، (بيروت : اللجنة الدولية لترجمة الروائع ، 1959) ، ص 140 .
[2] جون لوك، في الحكم المدني، تر ماجد فخري ، (بيروت : اللجنة الدولية لترجمة الروائع ، 1959) ، ص 140 .

وهذا العقل يملي على جميع البشر أنهم أحرارا متساوون في حرية تامة ومساواة كاملة ، حالة الطبيعة هي الحالة التي تسبق الانتقال إلى المجتمع السياسي وهي حاله : " هي حالة مساواة ، والمساواة هنا التشريع فلا أحد يشرع الآخر ، بل كل واحد يشرع وتشريعاته هي ما يعرف بالقانون الطبيعي، وجميع أفراد المجتمع يستعملون مواردهم الطبيعية بالتساوي ، كذلك يتساوون نفس القوة الطبيعية التي يملكونها ، وهكذا كان الناس بهذه الدولة الطبيعية متساويين من جميع الوجوه فلا واحده متفوقا على الآخر ولا عبودية فيها "

إن الحرية هنا تكمن في الحالة التي يدرك فيها كل فرد بنفسه أن كل الناس متساوون أمام قوانين الطبيعة التي من أهمها الملكية والحياة والحرية ، وهذا يعني انه لا يوجد بين الأفراد بمعنى أنه لا يوجد ما يسمى بالعبودية فالناس جميعا على درجة واحدة من المساواة وهذه الطبيعة هي التي يفرضها العقل .

وبالتالي بأنه لا يوجد أي نوع من أنواع التبعية لشخص على شخص آخر في حالة الطبيعة بمعنى أنه لا يوجد حاكم أو محكوم لأن المساواة هي الحالة السائدة وهذه المساواة تقوم على أساس الحب المشترك الموجود بين الناس المبني على المساواة .

ولكنه هنالك ضابط لهذه الحرية فهي ليست حرية مطلقه عشوائية بل هي حرية يحكمها قانون طبيعي يعطي معنى بهذه الحرية التي تسود في الحالة الطبيعية ، يقول جون لوك : " ومع إن هذا الطور الطبيعي دور من الحرية، فهو ليس طورا من الإباحية، الإنسان في هذا الطور يتمتع بحريه التصرف في شخصه وممتلكاته ، إلا انه لا يتمتع بحريه القضاء على حياته بل حتى على حياه المخلوقات التي يمتلكها ، ما لم نستدعي ذلك غرض اشرف من مجرد المحافظة عليها ، فالطور طبيعي سنه طبيعيه يخضع لها الجميع " [1].

إن الحرية التي يقصدها لوك هي الحرية المضبوطة بضوابط العقل والتي تضمن صيانة حياة الإنسان ممتلكاته وليس التصرف في حريات الآخرين أو الكائنات الأخرى التي يمتلكها الإنسان وهذا قانون طبيعي هو سنة الطبيعي التي يجب الاتفاق عليها بين كل الناس .

ولكي تكون الحرية يجب أولا أن نشير إلى أنها خاصية تدرك بواسطة العقل . هذا العقل الذي ميز به الله الإنسان وهذا العقل هو همزة الوصل بين الإرادة الإلهية إنسان ، فالحرية بهذا المفهوم هي حرية التصرف طبقا لإرادتنا أي إرادة العقل الموجود فينا وليس نتيجة لإلزام أوامر تأتي من إرادة الآخرين أي أن الحرية تأتي طبقا لتصرفاتنا الإرادية وليست أوامر تأتي من الخارج [2].

إن حالة الطبيعة عند لوكي حاله سلامه مساعدة متبادلة و حرية مساواة الفرض فيها بالخير والسعادة . فكانت نظره سلوك الإنسان باعتباره الفرد صاحب الحق الطبيعي في الحياة والملكية الفردية .

---

[1] جون لوك، في الحكم المدني، تر ماجد فخري ، (بيروت : اللجنة الدولية لترجمة الروائع ، 1959) ، ص 140 .

[2] محمد محمد بروين ، فلسفه السياسة عند بعض الفلاسفة اليونانيين والإسلاميين وفلاسفة عصر النهضة ، ط 1 ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2006 ، ص87 .

يقول لوك لإبراز دور العقل في سيادته على الحالة الطبيعية التي يكون فيها الإنسان حرا ومتمتعا بجميع حقوقه في الحياة والملكية ما يلي : " والعقل وهو تلك السنة يعلم البشر جميعا ، لو استشاروه ، أنهم جميعا متساوون وأحرار ، فينبغي أن لا يقع أحد منهم ضررا لحياة صاحبه أو حريته أو ممتلكاته ، لأن خالق البشر كافة صانع واحد قدير على كل شيء لا تحدث حكمته ، وهم عبيد لرب واحد عظيم يتحكم في الأرض بإرادته لكي يقوموا على شؤونه لا شؤونهم " [1] .

ويعني هذا أن لوك يعتقد أن البشر قد التزموا بأوامر ألاهية تنظم حياتهم في هذه الحياة الطبيعية وهذا بخلاف حياة الحيوانات التي لا تحتكم إلى العقل ولا إلى أوامر وبالتالي فإن الإنسان خاضع للإرادة الإلهية ومهمته هي طاعة هذا الإله والاحتكام لأوامره وما على الإنسان إلا تحقيق شروط العبودية لهذا الإله الذي تكفل بشؤون هؤلاء الناس .

من خلال هذا التصور الأخير فإن لوك يفترض أن الإنسان خير بطبيعته نتيجة تطبيقه أوامر الإلهية الشروط التي حددها له الإله والإنسان حر في أساس تصرفاته في حدود هذه الالتزامات المفروضة من الإله والتي تتمثل في وجوب عدم التعدي على حريات الآخرين ولا على حياتهم ولا على ملكياتهم ، هذا هو الأساس الذي بنى عليه لوك نظرته للإنسان ولكنه قد يتخلله بعض النزعات الشريرة أو الميل الى الشرق في بعض الأحيان ، وبالتالي فالإنسان يتصرف وفق إرادته الحرة الخيرة وليس خوفا أو نتيجة للقهر من قبل إرادة الآخرين ، وتتمثل هذه الحرية في حرية العقيدة ، وهذه العقيدة تكون في القانون الطبيعي الذي يحتكم إليه جميع البشر وهذا القانون الطبيعي عام يوجد لدى جميع الأفراد ، لان جميع الناس متساوون أمامهم ، العقلية والفكرية وإرادتهم وحريتهم بحيث لا يوجد تفاوت بينهم [2].

إن الإنسان حسبا لوك في حاله الطبيعة يفترض أن يلتزم بقواعد العقل التي تجعله يعيش في حاله الطبيعة هذه بسلام وهذه القواعد كما قلنا سابقا مفروضة منه من الإله ، وهي كذلك قواعد ملزمه من المفروض أن تردع الإنسان عن جميع أشكال التعدي عن حقوق الآخرين أو إيقاع أي شكل من أشكال الضرر واحترام سنه الطبيعة التي من المفروض أن يسودها الأمن والسلام ، وهذه القواعد متروكة بصوره فرديه فكل فرد يلتزم بهذه القواعد بصوره فرديه وإرادية ، وان أية تعد على هذه القواعد يستلزم بالطبيعة أقامه العقاب على هذا الفرد المتعدي وبذلك تصان حقوق الأفراد ، وبالتالي فان قانون الطبيعة يضمن حق الحياة والملكية وهو تحديدا كامل لحقوق الإنسان وواجباته وكذلك ضبط علاقة الأفراد ببعضهم البعض ، وبالتالي وعند تطبيق هذه القاعدة العقلية فإن الإنسان يحد من الصراع بينه وبين الآخرين ويجنبهم ويجنب نفسه إلحاق الضرر ببعضهم البعض ، هذا فان لوك يعتبر بأن تطبيق القانون الطبيعي كل ما يؤدي إلى حالة الحرب التي يعرفها جون لوك على

[1] علي عبود المحمداوي: الفلسفة السياسية، ط 1 ، دار ومكتبة عدنان ، بغداد، 2015، ص139 .
[2] محمد محمد بروين ، فلسفه السياسة عند بعض الفلاسفة اليونانيين والإسلاميين وفلاسفة عصر النهضة ، ط 1 ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2006 ، ص88 .

أنها "حالة من العداوة والتدمير " ، وبالتالي فإن مبدأ الحرية هو مبدأ الجوهري لدى الإنسان ولا يجوز لأي كان أن يعتدي على الآخر بمقتضى هذا المبدأ ، ولو حصل ذلك فان لوك يعطي الحق على الإنسان في الدفاع عن نفسه من منطلق عقلي اذ يقول : " إذ يحق لي بحسب سنه العقل ومنطوق العدالة أن أقضي على من يهدد بالقضاء عليه، فلما كانت السنة الطبيعية الأساسية تنص على أن بقاء الإنسان واجب ما أمكن الأمر " .[1]

يعتقد جون لوك إن الإنسان في حالة الطبيعة يجب أن يحب الآخرين كما يحب نفسه لان هو يبادله نفس الشعور بل يجب ذلك ، وهذا الحب من منطلق أن الناس متساوون فيما بينهم و هو الأساس الذي تبنى عليه ما يترتب على الإنسان فعله من واجبات نحو غيره من الأفراد ومن هنا نستنبط مبادئ العدالة والمحبة .

ولكن بالرغم من ذلك فإن الحياة الطبيعية هذه المبنية على الحب والمساواة وعدم الاعتداء على الآخر يمكن أن تشوبها بعض الأضداد لهذه المبادئ العقلية أو مبادئ الطبيعة التي جبل عليها الإنسان ، وتتمثل هذه الشوائب التي يمكن أن تقضي على حالة الطبيعة المسالمة والآمنة بعض الميل إلى الشر والنزوع إلى العنف ،" وبافتراض لوك فإن حالة الطبيعة الإنسانية هي حالة خيرة يشوبها بعض النقص والقصور ، ولكنها في العموم قابلة للتحسين والسير بها في مدارج الكمال ، وفي الوقت نفسه يمكن أن تشوبها وتمسخها والسعي بها في مهاوي الانحطاط "[2] . وتسمى هذه الظروف الخاصة بأضداد الحالة الطبيعية وتتمثل هذه الأضداد في حالتين هما :

1 / حالة العبودية : يعتبر لو كان في الحالة الطبيعية فان الإنسان يتمتع بالمساواة مع غيره ولا يمكن لأي إنسان آخر أن يحاول إخضاعه أو استعداده ذلك من منطلق سيادة قانون الطبيعة الذي يساوي بين الناس ولا يوجد أي قانون أو أي قوه تفترض فرض إرادة الناس على بعضهم البعض ، عدم إخضاع أي إنسان لأي إنسان لإرادته ، يقول لوك : " هذا التحرر من كل سلطه مطلقه مستبدة ضرورية لبقاء الإنسان ومتصل به كل الاتصال ، بحيث لا يتسنى له أن يتخلى عنه إلا بالتخلي عما يضمن بقاءه هو وحياته مع ، أن امرؤ لا يملك السلطة على حياته لا يستطيع بالتعاقد أو بالاختيار أن يسخر نفسه المطلقة للقضاء عليه متى شاء "[3] .

إن لوك يشرح حاله العبودية هذه بأن الإنسان إذا لم يستطع امتلاك زمام نفسه من خلال إيمانه بان قانون الطبيعة يحكم بأن الناس متساوون وهم أحرار في نفس الوقت وكذلك لا يحق لأي احد أن يتعدى على حريته أو حياة أو ملكيه الأخر فان هذا الإنسان وبالتالي يحكم على نفسه بحالة من العبودية للآخر، وكذلك مثلما الإنسان ليس حرا بوضع حد لحياته فهو كذلك ملزم برفض أي شكل من أشكال العبودية باعتبار أن العبودية تساوي حرمانه من حق

[1] جون لوك، في الحكم المدني، تر ماجد فخري ، (بيروت : اللجنة الدولية لترجمة الروائع ، 1959) ، ص 147 .

[2] محمد وقيع الله أحمد ،مدخل الى الفلسفة السياسية ، ط1 ، جار الفكر ، دمشق ، 2010 ، ص166 / 167 .

[3] جون لوك، في الحكم المدني، تر ماجد فخري ، (بيروت : اللجنة الدولية لترجمة الروائع ، 1959) ، ص 150 .

الحياة كذلك ، ويقول لوك في هذا الصدد : " فإذا لم يكن بوسع الإنسان أن يضع حد لحياته لم يكن بوسعه كذلك أن يخلع على من عاداه السلطة عليها ، متى شعر أن ثمن العبودية يربو على ثمن حياته "[1]

يقول لوك : "تعني حرية الإنسان الطبيعية استقلاله عن أي سلطة عليا على الأرض وعدم خضوعه لإرادة بشري قط أو لسلطته التشريعية "[2] ، هذا التعريف يقصد به لوك التعريف العام للحرية ولكن فيما يخص المجتمع المدني فان لوك يعتقد أن الإنسان ليس خاضعا إلا للسلطة التشريعية التي نصبت بالاتفاق في الدولة ، وبالتالي فان لوك لا يعطي الحرية المفهوم المطلق الذي يعرفها به بعض الفلاسفة الآخرون وهي أن يفعل الإنسان ما يشاء كيفما يشاء وأينما يشاء دون التقيد بأي قانون ، نستنتج من هنا أن لوك يعطي الحرية في الحالة الطبيعية القيود السابقة التي سبق وتكلمنا عليه والتي هي تتعلق بالأوامر الإلهية التي يجب على الإنسان أن يمشي من خلالها .

إن لوك في الفقرة الأخيرة يشير إلى مفهوم خطير جدا يتعلق بلب فلسفته والتي اختلف فيها مع بعض فلاسفة العقد الاجتماعي للآخرين وجلوك يتصور الإنسان في الحالة الطبيعية أم منطلق العقل الذي يفرض عليه أن يكون حاملا قوانين إلهية تفرض عليه أن يكون في مستوى الرسالة التي ألقيت على عاتقه اعتبار أنه يتبع التوجيهات الإلهية وهذه التوجيهات هي قواعد عقلية اتفق عليها جميع الناس قول بأن الإنسان يحمل بذرة الخير في داخله تجعله خيرا ولا يحمل في ذاته أي شر تجاه الآخرين وبالتالي فإن البشر يحيون في الحالة الطبيعية بأمن وسلام إلا أن هذه البذرة الخيرة يمكن في بعض الحالات أن تغيب لدى بعض الناس أو في بعض الأوقات وبالتالي فإنه في غياب بذرة الخير هذه فإن الشر يظهر بصور مختلفة ومتنوعة والتي من بينها استعداد الإنسان لأخيه وسلبه حريته وإرادته التي لا يملك غيرها يعتبر هذه الحالة من بين الحالات الشاذة التي تعادي حالة الطبيعة في نظره، وبالتالي فإن الاعتبار الأساسي للوك وهو الاعتبار الأصلي الذي يفترض الخير في الإنسان كما ذكرنا سابقا .

2/ حالة الحرب : يعرف لوك حالة الحرب بأنها : " إن حالة الحرب هي حالة عداوة وتدمير ، أو فعلا على القضاء على حياة امرئ ما ، إعلانا ليس وليد الساعة أو الهوى بل وليد الروية والتقرير يجعله في حاله الحرب مع من أعلنها ذلك ويعرضه لخطر خطوه خصمه أو من يلف لفه على حياته " [3]، يعتقد أن حالة الحرب هي حالة شاذة ومعاديه لحاله التي تدعو إلى السلام والمساواة وعدم تهديد الإنسان للآخر في حياته أو ممتلكاته أو في إرادته ، حالة الحرب هذه لا تنشأ بصورة اعتباطية أو هكذا بل لها أسباب تؤدي إلى حدوثها وتتمثل في بعض العوامل نذكر من بينها كما يقول لوك :

---

[1] **جون لوك، في الحكم المدني، تر ماجد فخري ، (بيروت : اللجنة الدولية لترجمة الروائع ، 1959) ، ص 150 /151.**
[2] **جون لوك، في الحكم المدني، تر ماجد فخري ، (بيروت : اللجنة الدولية لترجمة الروائع ، 1959) ، ص 150 .**
[3] **جون لوك، في الحكم المدني، ص 147.**

أ / إن محاولة أي إنسان على إرغام الآخرين ووضعهم تحت سلطته المطلقة دون أن يتلقى موافقة منهم هو ما تسبب في حالة الحرب التي تنشأ فيه في ضم هذه الحالة الطبيعية التي يسودها السلام ، وبالتالي فإن أي محاولة استعمال القوة والقهر يتعارض مع حرية الفرد وكذلك يتعارض مع حقه في البقاء إذا القانون الطبيعي أساسه أن يبقى الإنسان حرا ، يقول لوك :" إن من يحاول أن يخضع امرؤ مال سلطته المطلقة إنما يشم الحرب عليه : قد يكون ذلك بمثابة إعلان العزم على السطوة على حياته . لأنه لا يمكننا أن نستنتج بحق أن من يتوصل إلى السيطرة علينا قصرا لابد إن يصنع بها ما شاء، متى استتب له ذلك ، ويقضي علينا إذا حاله الأمر . فمن أراد السيطرة التام على امرؤ فإنما يريد إكراهه عنوة على ما يتناقض مع حقه بالحرية " [1] .

ب/ كذلك نجد العنصر الآخر المؤدي إلى حالة الحرب حسب جون لوك ألا وهو انتهاك حرمة حياة الآخرين بالتهديد أو بالدمار أو الفناء وجب عليه الدفاع عن نفسه والمحافظة على حياته ولا يكون ذلك إلا من خلال مواجهة من أراد أن يلحق الذي أصبح عدوا لوجودي ، وبهذا لا تصبح أي سلطة الحق أو القانون الطبيعي وأصبحت الحياة تملاها الفوضى والعنف .

ج / كما انه لا يمكننا أن نغفر عاملا هاما في نشوء حالة الحرب حاسوب انه يعتبر ان ظهور السلطة السياسية هي السبب في ظهور حالة الحرب ، وذلك لأن من يحاول إخضاع امرئ ما سلطته المطلقة عليه إنما يشن حربا عليه ، ما يتعارض مع حق الإنسان بالحرية وما يتناقض كذلك مع حالة الطبيعة ، وهذا العنصر إنما هو شرح للعنصر الأول من أسباب نشوء حالة الحرب [2].

2. المبحث الثاني : العقد الاجتماعي عند جون لوك :

إن تصور جون لوك بالعقد الاجتماعي مفاده أن الناس للخروج من حاله الطبيعة التي يمكن أن يشوبها الفوضى أو الحرب أو الاستعداد فان هؤلاء الناس يتفقون أو يتعاقدون مع حاكم يتنازلون له من خلاله عن سلطتهم الفردية وبهذا فانه يتجسد مفهوم السلطة حسب لوك ، ومن ثم فان حياه الأفراد تكون بصوره منظمه وذلك بالرعاية التي يليها الحاكم بمصالح هؤلاء الأفراد بحفظ ممتلكاتهم من الأفراد الآخرين أو من أفراد خارج هذا التعاقد حماية الأفراد داخليا وخارجيا ، ويعتبر لوك أن التنازل الفردي عن حقوقه لا يمثل تنازل للحاكم بل هو تنازل للمجتمع وبالتالي فان الحاكم لا تكون له السلطة المطلقة بل يكون مجرد راع لمصالح الأفراد والكلمة الأولى تكون من حق الرعية ، وهذا يمثل رأي لوك السياسي في نظريته للعقد الاجتماعي التي يعتبر فيها ان الشعب له كل الحق في الانقلاب عن الحاكم أو عدله عن الحكم عند الإخلال بواجبه وخدمته لشعبه .

---

[1] جون لوك، في الحكم المدني، ص 147.
[2] جون لوك، في الحكم المدني، ص 143.

لقد حدد لوك فكره العقد الاجتماعي أنها تقوم على مبدأ الترابي وأحقيه الشعب في مواجهه الحاكم ، كما انه حدد للسلطة السياسية حدودها وذلك بإعطاء أكثر قدر ممكن من الحرية للمجتمع ، وان لهذه السلطة السياسية حدود أي إنها محدودة السلطات لا تمثل السلطة المطلقة وإذا تجاوز قراراته تعتبر غير شرعيه ، ومع ذلك فان لوك يعتقد بان قوه الشعب وراء الحكومة لمحاسبتها كما انه يعارض الحق الإلهي المطلق[1].

والانتقال من حالة الطبيعة عند لـوك إلى وضعية العقد الاجتماعي هي مسألة توليد لمفهوم السلطة السياسية المبنية على شرعية مستمدة من المجتمع المدني، والسلطة السياسية هنا تبحث عن مشروعيتها من هذا الانتقال نفسه؛ أي من نزوع المجموعة البشرية إلى ضمان الأمن والاستقرار والحفاظ على الحقوق والحريات. إن وضعية العقد الاجتماعي لا تعني سوى إضفاء الصبغة القانونية والسياسية والمؤسساتية على محددات وتجليات الحالة الطبيعية.

وإذا تساءلنا عن طبيعة هذا العقد الاجتماعي الذي يعد أساس شرعية جديدة، وتساءلنا عن الالتزامات التي يفرضها على أطرافه، يجيب لـوك بأنه ليس عقدًا مؤسسًا على الغلبة والقهر والاستغلال، بل هو من طبيعة العقود التي تستمد شرعيتها وقابليتها للتنفيذ من الإرادة الحرة للأفراد بناءً على قناعاتهم ومصالحهم المشتركة؛ فهو يؤسس بين الحكام والمحكومين رابطة وديعة(Trust) ، وليس رابطة عقل فقط؛ حيث يجعل من السلطة وديعة في يد الحكام يسندها المجتمع المدني إليهم شرط أن يمارسوها لتحقيق الخير العام. فهذا العقد الوديعة يعد اتفاقًا ملزمًا للأفراد وللحاكم على السواء، ذلك أنه كما تنازل أفراد المجتمع عن جزء من حقوقهم وحرياتهم في مقابل ضمان تمتعهم بباقي الحقوق والحريات، أصبح ضروريًا في المقابل التزام الحاكم بالسهر على تحقيق أهداف العقد، وعلى رأسها الحق في الحياة والحرية والملكية .

كذلك يرى جون لوك بأن العقد الاجتماعي الذي يولد عنه المجتمع السياسي لا يقوم إلا " حيث يتنازل كل فرد عن الحق الطبيعي للجماعة تنازلاً تاماً بشرط أن لا يحال بينه وبين اللجوء إلى القانون الذي تقره تلك الجماعة " [2]بمعنى أن المجتمع السياسي لا يمكن أن يقوم إلا بعد أن يتم تنازل كل أفراد المجتمع الطبيعي عن كامل حقوقهم الطبيعية وخاصة تلك التي تقضي بالمحافظة على الملكية ومعاقبة الخارجين عن القانون الطبيعي إلى المجتمع بكامله والذي هو من الناحية الواقعية يظهر في صورة الدولة السياسية، وهي التي لا تظهر إلا في صورة الحكومة التي لا تظهر إلا في شكل مجموعة من الأفراد الطبيعيين، الذين يقومون

[1] فضل الله محمد اسماعيل ، السعيد محمد عثمان ، نظريه القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي الحديث ، (اسكندريه : مكتبه المعرفه ، 2006) ، ص 27 .

[2] جون لوك، في الحكم المدني، تر ماجد فخري ، (بيروت : اللجنة الدولية لترجمة الروائع ، 1959) ، ص 188.

بمهام الحكومة، حيث يتحولون نتيجة لتلك المهام إلى أشخاص اعتباريين، بمعنى يحصلون على حق وضع الشرائع والقوانين التي تنظم الملكية في المجتمع الجديد (المجتمع السياسي) يحصلون على حق معاقبة الخارجين عن تلك القوانين والشرائع التي يضعونها وبذا يتحولون (أعضاء الحكومة) إلى أفراد اعتباريين لهم قدسية داخل المجتمع السياسي (الدولة) حيث يتم معاملتهم معاملة خاصة وفق قانون أن ولا يستطيع أحدا يحاسبهم أو يوقفهم عن العمل إلا وفق خاص يقفز على القانون العام، القانون الخاص ووفق إجراءات خاصة، ليس كمواطنين بل باعتبارهم أعضاء في الحكومة، وبذا فإن أعضاء تلك الهيئات الحكومية يسلبون الحقوق الطبيعية من أفراد المجتمع بدعوى قيامهم نيابة عن الشعب ووفقاً للعقد الاجتماعي بما لا يستطيع الشعب أن يقوم به أو لعجز الشعب عن القيام به .

إن لوك يرى بأنه "حينما يؤلف عدد من الناس جماعة واحدة، ويتخلى كل منهم عن سلطة تنفيذ السلطة الطبيعية التي تخصه، ويتنازل عنها للمجتمع ينشأ عندنا حينذاك فقط مجتمع سياسي أو مدني " [1]

إن المجتمع السياسي أو المدني الذي يتحدث عنه لوك، يتكون من مجموع الأفراد الطبيعيين بفعل العقد الاجتماعي، ليحصلوا بدلاً منها على المساواة الكاملة وفق القانون، حيث يتم ذلك التنازل كما يشير إليه لوك عن طريق الاتفاق بين أفراد الجماعة على إنشاء المجتمع السياسي المدني . إن الاتفاق بين الأطراف المختلفة المكونة للعقد عند لوك شرط ضروري لقيام العقد الاجتماعي، ولكن لوك لم يوضح الطريقة التي يتم بها الاتفاق ، إلا أنه أشار بأن الخروج من حالة الحرب قد تكون هي حالة الاتفاق، ولذا نراه يقر بأن، "نشوء جميع الحكومات السلمي كان منوطاً برضى الشعب"[2] ، إن هذا الأمر الذي يتحدث عنه لوك قد يكون صحيحاً في أنشأ أول مجتمع سياسي، ولكن الآن بعد مرور زمن طويل على تلك الحادثة، يولد الناس في ظل مجتمعات سياسية قائمة وينشؤون في ظل مجتمعات سياسية قائمة، كيف يتم العقد بالنسبة لهؤلاء؟ إن لوك يوضح بأن الفرد يمكنه التعبير عن موافقته بإنشاء المجتمع السياسي الذي ولد فيه، والدخول فيه بأحد الطريقتين:[3]

– 1 /الطريقة المعلنة: حيث يقوم الفرد بالتعبير عن موافقته في العيش وفق النظام السياسي الموجود.

- 2/ الطريقة غير المعلنة: (الضمنية) وهي تلك التي يربطها لوك بالملكية، فعندما يملك الفردً من الأرض، وتكون تلك الأرض خاضعة لدولة ما، أو تحت سيادة سلطة ما، فإنه جزءا بامتلاكه لتلك القطعة من الأرض إنما يعبر عن موافقته الضمنية على قيام تلك

[1] **جون لوك، في الحكم المدني، تر ماجد فخري ، (بيروت : اللجنة الدولية لترجمة الروائع ، 1959) ، ص 189.**
[2] **جون لوك، في الحكم المدني، تر ماجد فخري ، (بيروت : اللجنة الدولية لترجمة الروائع ، 1959) ، ص 206.**
[3] **جون لوك، في الحكم المدني، تر ماجد فخري ، (بيروت : اللجنة الدولية لترجمة الروائع ، 1959) ، ص211 .**

الحكومة، والمجتمع السياسي .من خلال ذلك يرى لوك بأن الإنسان الفرد يستطيع الاحتفاظ بحريته الطبيعية إلى أن يبلغ سن الرشد، عندها يمكنه أن يختار الانضمام لأي عقد يراه مناسباً له، أو الانتقال إلى مجتمع سياسي يختاره ويرضاه أو أن ينظم إلى أي مجموعة من الأفراد لينشئوا مجتمعاً سياسياً جديدا . وفق عقد يشكلونه فيما بنيهم .

إن مبدأ الموافقة الذي يقول به لوك لا يكون بنفس السهولة من الناحية الواقعية (العملية) حيث أن الإنسان يولد ويعيش فترة طويلة تحت سيطرة والديه وفي ظل مجتمع لم يشارك في صنع سياسته قبل أن يسمح له بالاختيار، حيث أن الظروف التي تصاحب تلك الفترة التي يقضيها الإنسان قبل أن يصل إلى سن الرشد قد تعوده على السير في طريق معين، وتحدد وترسم له طريق المستقبل الذي يجب أن يسير فيه حيث تلعب التربية دورا رئيسياً، وبالتأكيد يقوم الآباء في فترة التربية بتسريب أفكارهم وقناعاتهم الخاصة إلى الأبناء، وعندما يصل الأبناء سن الرشد يجدون أنفسهم حيث تلك الأفكار والقناعات التي تعلموها . كما أن لوك ربط بين الملكية الفردية وبين حرية الاختيار، حيث أن الإنسان الذي يختار الانضمام لمجتمع سياسي ما غير الذي ولد فيه، عليه أن يتنازل عن جميع أملاكه في المجتمع الأول الذي ولد فيه، وهذا الأمر يجعل الاختيار صعباً، وفي بعض الأوقات مستحيلاً، إذ من الصعب على الإنسان أن يختار الانضمام إلى مجتمع غير المجتمع الذي يقبل به دون أن يقدم لذلك وجد فيه آباءه وأجداده، مثلما من الصعب أن يجد مجتمعاً جديدا المجتمع فائدة له، أياً ما كانت تلك الفائدة .

وحتى يتمكن لوك من تجاوز كل تلك الانتقادات نراه يذهب إلى القول بأن الإنسان الذي يكون غير راضي عن شكل النظام السياسي الذي وجد فيه ولم يستطع أن يختار مجتمعاً آخر عليه الانضمام لأمثاله من الأفراد في ذلك المجتمع ويثوروا على النظام القائم، ً للثورات التي كانت تحدث في أوروبا في تلك الفترة بشكل وهو ما يدل على تقديم لوك تبريرا عام وفي إنجلترا بالشكل خاص . إن العقد الاجتماعي الذي يتحدث عنه لوك يمنح الحكومة سلطة وضع القوانين التي تحافظ على أرواح وممتلكات أفراد المجتمع، وهذا الأمر بالتأكيد يؤدي إلى الحد من الحرية الطبيعية للأفراد، حيث يظهر المجتمع المتمدن السياسي الذي لا يوجد به إلا القوانين المدنية التي تصدرها الحكومات .

لقد منح عقد لوك الاجتماعي الحكومات حق تنفيذ القوانين – أي حق تنفيذ العقوبات ضد الخارجين عن القانون الذي تصنعه تلك الحكومات - من أجل الوصول إلى المجتمع المتمدن الرشيد، حيث أن الأفراد في ظل ذلك المجتمع يتنازلون عن المساواة والحرية والسلطة التنفيذية التي تعتبر أهم مكاسبهم في الحياة الطبيعية لصالح الحكومات التي تعتبر أعضاءها فوق تلك القوانين، حيث يتحول أولئك الأعضاء إلى مجموعة من الأفراد الاعتباريين، ويستولون على كل السلطات، وينفذون القوانين بدعوى أنهم ممثلين للشعب . إن لوك يؤكد بأن الأفراد في الحالة الطبيعية لا يتنازلون عن كامل الحقوق الطبيعية، ولكن يتنازلون عن جزء من تلك الحقوق وهي القدر الذي يكفل لهم قيام (الصالح العام ، (ويظهر القدر الباقي

من تلك الحقوق الطبيعية قائماً في عهدة الأفراد في ظل المجتمع السياسي كقيد على السلطة السياسية، هذا من جانب ومن جانب آخر يرى لوك بأن التنازل لا يتم للحكام، ولكن التنازل يتم للمجتمع أي من أجل إقامة المجتمع السياسي المدني فقط، ومن ثم يصبح المجتمع هو المنفذ الأول والموجه الأول والأوحد للقانون في الدولة السياسية، وتصبح الحكومة وأفرادها تحت سلطة الدولة السياسية أي المجتمع السياسي، وهنا نرى لوك كيف أنه يفرق بين الدولة السياسية التي تنشأ بفعل العقد الاجتماعي وبين الحكومة والتي تأتي في مرحلة لاحقة بفعل القوانين التي تنشأ بفعل العقد الاجتماعي، وبهذه الطريقة نرى لوك قد حاول أن يقضي على فكرة سلطة السيادة المطلقة التي كان يتمتع بها الحكام والحكومات في مختلف المجتمعات [1] .

3. المبحث الثالث : طبيعة ومكونات الحكومة ومبدأ فصل ومبدأ فصل السلطات عند جون لوك :

لقد تأثر جلب الفلسفة اليونانية وخاصة بفلسفة أرسطو فيما يتعلق بشكل الحكومة ومكوناتها ومبدأ فصل السلطات ، وتتكون الحكومة من ثلاث السلطات هي : السلطة التشريعية السلطة التنفيذية والسلطة القضائية ، وقد أولى لوك **السلطة التشريعية** الأهمية الكبرى لأنها الأساس الذي تبنى منه جميع مكونات السلطة و مهامها أكثر أهمية وتعقيدا من السلطة التنفيذية والسلطة القضائية وهي أعلى سلطات الدولة ، وينبغي فصلها عن السلطة التنفيذية ، تعقد انعقاد مؤقتا لأنها تختلف باختلاف الأشخاص حيث أن مهمتها تكون في سن القوانين ، يقول جون لوك : " لا يحق للهيئة التشريعية أن تتخلى عن سلطة وضع القوانين لأي هيئة اخرى ، وذلك لان هذه السلطة هي سلطة تفويضية منبثقة من الشعب " [2].

أن الشعب وحده هو الذي يقرر القوانين لأنه هو من يصنع الهيئة التشريعية فان هذه الهيئة خاضعة للشعب ، وعلى كل أعضائها أن يرضخوا لإرادة الشعب لأنه هو من اختارهم ، وحيث أن السلطة التشريعية تمنح بهؤلاء ممثلين المختارون عن طريق الانتخاب أو الوراثة فإنه من جهة أخرى للشعب كذلك الذين اختارهم وذلك بان يسن القوانين لما يخدم الشعب ولا يخدم الحاكم مثل القوانين حماية الملكية التي هي حق أسير في العقد أصيل في العقد الاجتماعي .

يعتبر لوك أن وجود السلطة التنفيذية استوجب قبلا وجود شرطه تشريعية تحدد لها مهامها وتسن لها القوانين وتراقب عملها السلطة التشريعية هي أيضا تقع تحت السلطة الشعب وذلك من خلال حدود مرسومة لا تستطيع السلطة التشريعية أن تتخطاها أو بالأحرى يجب عليه أن تحترمها وتتلخص هذه الحدود في العناصر التالية :

---

[1] عبد الله الطاهر مسعود ، الحكومة المدنية بين جون لوك وجون جاك روسو ، مجله كليه الآداب عدد 29 جامعه الزاوية ،ج1، يونيو 2020 ، ص74 .

[2] جون لوك، في الحكم المدني، تر ماجد فخري ، (بيروت : اللجنة الدولية لترجمة الروائع ، 1959) ، ص224..

- **أولا :** أن تكون القوانين ثابتة غير متغيرة بتغير الظروف وأن تكون عادلة لا تفرق بين الغني والفقير ولا بين القوي والضعيف .
- **ثانيا :** أن تكون هذه القوانين قد سنه بالأهداف النبيلة وهي خدمة الشعب .
- **ثالثا :** لا يجب فرض الضرائب على الشعب دون موافقة الحكومة التي فوضها الشعب للدفاع عن حقوقه.
- **رابعا :** صلاحية سن القوانين لا تكون إلا من حق السلطة التشريعية ولا ينبغي لأي سلطة أخرى غير السلطة التشريعية أن تسن القوانين .

إن من وظائف السلطة التشريعية الأساسية التي خولها لها الشعب هي في تقرير الحرب والسلام، عقد المعاهدات وحلها وإصدار القوانين ، وإصدار أحكام الإعدام والنفي والمصادرة ومحاسبة الحكام حسب أرسطو ، ولكن فان السلطة التشريعية بنظره هي أعلى سلطات الدولة وينبغي فصلها عن السلطة التنفيذية و تكمن مهمتها في سن القوانين كما قلنا سابقا .

النوع الثاني من السلطات هو يتمثل في **السلطة التنفيذية** هذه السلطة حسب لوك تتمثل مهمتها بتنفيذ القوانين التي يضعها الشعب عن طريق السلطة التشريعية وتتضمن كل من السلطة الإدارية والسلطة القضائية ، ومهمة السلطة التنفيذية هي تنفيذ القوانين والتي تكون مراقبة بدورها من السلطة التشريعية لكي لا تصبح أداة في يد الحاكم للتجبر وإنما مجرد إدارة عامة مهمتها تنفيذ القوانين التي من بينها حفظ الأمن و رعاية حقوق الملكية الخاصة .[1]

وهناك أن السلطة المشرعة في الدولة يجب أن لا تكون الفرع الأسمى من الحكومة بل يجب تسليم القوانين لشخص يكون منفذا ويكون دوره فعالا لتدعيم القانون كما وضعه المشرعون ، سلوك هنا أن على السلطة التنفيذية مهمة تنفيذ القوانين التي تسنها السلطة التشريعية وبالتالي فإن هنالك استغلال السلطات ولا يوجد تداخل بينها حيث أن السلطة التشريعية تسن القوانين فقط تنفيذيه تنفذها فقط وبالتالي فإنه هنالك خاصية هامه جدا في الفكر السياسي لدى جون لوك ألا وهي الفصل بين السلطات حيث لا تتداخل هذه السلطات فيما بينها وكل سلطة تضطلع بمهامها الدستورية ولا تتعداها خارج اختصاصها ، يقول جون لوك في هذا الصدد : "ولكن لما كانت القوانين الموضوع في الحال أو خلال فترة قصيرة من الزمن ثابتة المفعول دائما، ولما كانت تفتقر إلى التنفيذ باستمرار أو السهر عليه، فقد اقتضى أن يكون ثمة سلطة دائمة تسهر على تنفيذ القوانين الموضوع وتبقى آمرة، من هنا كانت السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية منفصلتين في الكثير من الأحوال "[2].

السلطة الفيدرالية : اعتبر لوك أن السلطة الفيدرالية تمثل السلطة الثالثة في المجتمع السياسي أما وظيفتها فتكمن في مباشرة علاقات الدولة مع المجتمع الخارجي، وقد أعطاها

[1] محمد وقيع الله أحمد ،مدخل الى الفلسفة السياسية ، ط1 ، جار الفكر ، دمشق ، 2010 ، ص169 .
[2] جون لوك، في الحكم المدني، تر ماجد فخري ، (بيروت : اللجنة الدولية لترجمة الروائع ، 1959) ، ص227/226..

لوك هذا الاسم المغاير بالرغم من أنها سلطه تندمج مع السلطات التنفيذية وذلك لان موظفي السلطة التنفيذية هم نفسهم موظفو السلطة الفيدرالية [1].

يقول جون لوك عن هذه السلطة : " وهذه السلطة تشمل إذا على سلطة إعلان الحرب أو إقرار السلم وتوقيع المعاهدات وتنظيم سائر العلاقات مع كل الأفراد والجماعات الخارجية عن الدولة ، لذلك يمكن دعوتها بالسلطة الاتحادية أو الدولية، إذا أحب القارئ، فل تفهم على هذا الوجه، ولا عبرة بالأسماء " . وبالتالي فان هذه السلطة مهمتها تكمن في القضايا الخارجية بإقامة العلاقات مع الدول الأخرى وتوطيد المعاهدات وإعلان السلم والحرب والتحالف مع دول أخرى وكذلك الاقتصادية والدولية وكل ما يتعلق بالسياسة الخارجية:" سلطه إتمام المعاهدات وهي السلطة الخاصة بالعلاقات الخارجية، وهو يصفها بأنها السلطة التي تنطوي على سلطه الحرب والسلام وإتمام المحالفات وجميع التصرفات التي تتم مع جميع الأشخاص والجماعات من خارج المجتمع، وهو يرى انه على الرغم من أن هذه السلطة متميزة عن السلطة التنفيذية إلا انه يصعب فصلها عن السلطة التنفيذية ووضعها في أيدي أشخاص آخرين " [2]

الوظيفة المسندة إلى الحكومة :

وظيفة الحكومة بالمفهوم العام هي سن القوانين النافعة لتسيير حياة البشر والفصل في منازعات الناس وإنشاء وشرطه في تطبيق تلك الأحكام ، والسهر على مصالح المواطنين والحفاظ على الملكية الخاصة ، وحسبنا فان أهم وظيفة لي الحكومة هي الحفاظ على حرية الأفراد لان حريات أفراد المجتمع هي أولوية من أولويات التي اشترطها لوك على الحكومة بأن تكون قيود الحكومة عليه بأدنى ما يمكن، وتكون وظائف الحكومة وصلاحياتها الممنوحة بأضيق نطاق ممكن [3].

وان الهدف الرئيسي الذي أنشئت من أجله للحكومة حسب سلوك والذي يحتم على الأفراد الرضوخ لسلطتها يتمثل في توفير ما كان مفتقرا في المرحلة الطبيعية ، الأمور التي كانت تفتقد أمور عديدة نذكر من بينها :

1/ غياب القانون المعروف المتواضع عليه والمسلم به وذلك بناء على الموافقة العامة ، مقياس الحق والباطل الفصل في الخصومات التي تنشأ بين الناس .

2/ نظام حكم معروف غير متحيز ، يتمتع بصلاحيات في جميع الخلافات بناء على القوانين القائمة .

3/ سلطة معينة لتنفيذ الأحكام العادلة ودعمها كما ينبغي .

---

[1] **محمد وقيع الله أحمد ،مدخل الى الفلسفة السياسية ، ط1 ، جار الفكر ، دمشق ، 2010 ، ص169 .**

[2] **أميره حلمي مطر ، الفلسفه السياسيه من افلاطون الى ماركس، ط5، دار المعارف، القاهره 1995 ، ص72 .**

[3] **محمد وقيع الله أحمد ،مدخل الى الفلسفة السياسية ، ط1 ، جار الفكر ، دمشق ، 2010 ، ص170 ..**

و باختصار إن أهم وظائف الحكومة الأصلية المحافظة على الملكية الخاصة حيث يقول لوك :" و هكذا يقبل البشر على الاجتماع، رغم محاسن الطور الطبيعي ، لفرط ما يصيبهم من عناء وهم على هذا الطور الطبيعي ، لذلك يتفق أننا قلما نجد عدد من الناس يعيشون في هذا الطور ، المخاطر التي يتعرضون لها فيه ، من جراء هذه السلطة المتقلبة الهوجاء التي تحول كل امرئ الحق بمعاقبة إساءة الآخرين ، ترغمهم على الالتجاء إلى قوانين الحكومات الثابتة ، حيث يتاح لهم المحافظة على أملاكهم ، وهذا ما يحمل كل منهم عن التنازل بيسر عن صلاحية الفردية بمعاقبة المسيء ، كما يمارسها من عين من أجل هذا الغرض فقط ، وفقا القوانين التي ارتقتتها الجماعة أو من فوضته بذلك من نوابها ، و هذا هو منشأ حق السلطتين التشريعية والتنفيذية والحكومات والمجتمعات الأصلي "[1] .

إن الإنسان في المرحلة الطبيعية حسب جون لوك معرض للعديد من المخاطر رغم المحاسن الموجودة في هذه المرحلة منها خطورة نشوء الفوضى جراء إعطاء كل فرد من الحق في معاقبة المسيء إليه ما ينتج عنه الاعتداء الجسدي والمعنوي، وهذا ما يتطلب إنشاء حكومة قوانين في ثابتة لحماية ممتلكات الناس ومعاقبة الموسى وفق القوانين المنصوص عليها من طرف الجماعة بذلك من طرف نوابها وهذا ما تضمنته السلطتين السابقتين التشريعية التي تسمى القوانين والسلطة التنفيذية التي تنفذها .

أشكال الدولة عند جون لوك : إن لوك يقسم الدولة إلى ثلاث أقسام وهي كالتالي :

1/ النظام الديمقراطي : من بين أنواع الحكومات التي يقول بها لوك هي الحكومة الديمقراطية والديمقراطية في التعريف الفلسفي تعني حكم الشعب أو سلطة الجماعة وفي هذا الصدد يقول جون لوك :" لما كانت الأكثرية كما أثبتنا سابقا تكتسب لدى اتحاد البشر في مجتمع ما سلطة الجماعة بكاملها، فلها الحق باستخدام تلك السلطة من أجل وضع القوانين للجماعة، من هاني لآخر وتنفيذ تلك القوانين بواسطة الموظفين تعيينهم من أجل ذلك، وعندها يكون شكل الحكم ديمقراطية تامة " [2].

من خلال هذا يتبين لنا أن سيادة الدولة هي سيادة الحكومة وسيادة الحكومة هي سيادة الدستور الذي اختارته الجماعة، من أجل هدف واحد فلا هو تحقيق المنفعة العامة أو الصالح العام وهذا هو معنى الديمقراطية ، وبالتالي فإنه من المتعارف عليه أن جون لوك متأثر بالفلسفة اليونانية وخاصة بفلسفة أرسطو الذي يقول عن الديمقراطية أو الحكومة الديمقراطية بأنها : " وسيادة الدولة إنما هي في كل مكان الحكومة، والحكومة هي الدستور نفسه، توضح هذا: مثلا في الديمقراطيات السيادة للأمة " ، ويقول أيضا : " وأخيرا حين تحكم الأكثرية ولا غرض لها إلا الصالح العام فهذه الحكومة تأخذ تسمية خاصة هي التسمية النوعية لجميع الحكومات فتسمى الجمهورية " [3] .

---

[1] **جون لوك ، في الحكم المدني، ص 213 .**

[2] **جون لوك ، في الحكم المدني ، ص216 .**

[3] **أرسطو طاليس، السياسة، ترجمه: احمد لطفي السيد،د ط ، الدار القومية للطباعة والنشر، روض الفرج ، د تا ، ص199 .**

2/ الاوليجاركية : وهي نوع من أنواع الحكومات والتي يكون فيها للأقلية وهي التي يقول فيها جون لوك : " أو قد تقلد السلطة وضع القوانين لفئة مختارة من الناس ولورثائهم وخلفائهم ، وعندها تكون الحكومة أوليجاركية "[1]، وهذه الحكومة هي أقرب ما يكون للحكومة التي تحكم فيها الطبقة الارستقراطية وهذا ما كان سائدا في أوروبا في عصور قبل وبعد النهضة في كثير من الدول ، حيث تكون السلطة في يد فئة معينة او طبقه معينه من الشعب تملك المال أو السلاح أو النفوذ او النسب او المكانة الاجتماعية الرفيعة وتنقسم إلى شكلين هما: الارستقراطية حكومة الأقلية العادلة والفاضلة التي تعمل للصالح العام ، والنوع الثاني من الاوليجاركية: هي التي تكون فيها الطبقة الاوليجاركية منحرفة عن طريق السويد أي أنها تتحول إلى حكومة الأغبياء الطماعين الذين يساهمون في انحطاط الدولة وتدهور أوضاعها ، وبالتالي فان هذا النوع من الحكومة ينزع نحو الجانب السلبي أكثر منهم إلى الجانب الايجابي وذلك نتيجة خطورة وقوع السلطة في يد الطبقة الفاسدة ، وعندي تصنيفنا لهذا النوع من الحكم فإننا نقول إنه إذا كانت حكومة الأقلية هذه تعمل لصالح العام فإنها تسمى بالارستقراطية ، إذا كانت فاسدة وتعمل المصالح الخاصة فإنها تسمى الاوليجاركية .

3/ الملكية : النظام الملكي من بين أنظمة الحكم والتي يتولى فيها السلطة فرد واحد وفي هذا الصدد يقول جون لوك عن هذا النوع من الحكومات أو أنظمة الحكم ما يلي: " أو لرجل فرد وعندها تكون ملكية "[2]، ويقسم جون لوك الحكومة الملكية إلى قسمين : الملكية الوراثية والملكية الانتخابية ، يقول جون لوك : " فإذا كانت هذه السلطة قد خلعت على ورثائه من بعده فهي ملكية وراثية ، أما إذا كانت خلعت عليه مدى حياته فقط بحيث يعود حق تعيين خلفا له إلى الأكثرية لدى وفاته فهي ملكية انتخابية "[3]، هنا يميز لوك بين نوعين من الحكومة الملكية الأولى الكلاسيكية والتي تعتبر أقدم أنواع الحكومات والتي يورث بها الحكم من جيل إلى جيل من الأسرة الحاكمة هذا النوع هو النوع الكلاسيكي ، أما النوع الثاني وهو الذي يكون فيه الملك ملكا في حياته فقط ولكن بعد وفاته يعود حق تعيين الملك الموالي إلى الشعب عن طريق الانتخاب ، يبقى هناك خطر انحراف الحكومة الملكية عن الهدف الذي أسست من اجله ألا وهو رعاية مصالح الشعب فتنقلب إلى حكومة الطغيان المادية الفردية .

حقوق الشعب في الثورة على نظام الحكم :

إن لوك من بين المفكرين الذين أعطوا للشعب حق الثورة على حكامهم أو على حكوماتهم إذا لم يقم هؤلاء الحكام والحكومات بالواجبات المنوطة بهم والتي هي تتمثل في رعاية الصالح العام وتحقيق الرفاهية لكافة أفراد الشعب.

---

[1] جون لوك ، في الحكم المدني ، ص216.
[2] جون لوك ، في الحكم المدني ، ص217 .
[3] جون لوك ، في الحكم المدني ، ص217 .

وفي هذا الصدد يقول جون لوك : " النظم السياسية يستحيل أن تبنى إلا على رضا الشعب ، فالفتن التي يحفل بها تاريخ العالم والذي تنجم عن طموح الحكام قد أدت إلى التغاضي عن هذا الرضا في غمرة الحرب التي تؤلف جانبا هاما من تاريخ البشر "[1] ، إن لوك يؤكد على ضرورة قيام سلطة تحكم الشعب بناء على رضا تام من طرف الشعب وليس على الغلبة والقهر كما هو معمول به في الأنظمة الديكتاتورية أو الاستبدادية وهذا مبدأ العام يعتمد عليه جون لوك في الفلسفة السياسية أو الفكر السياسي ، ويعكس هذا أيضا حرص لوك الشديد على الدفاع عن حقوق المواطنين والمتمثلة في الحرية والملكية الخاصة ، أدى به إلى التحذير من التهاون أو التقصير في أداء واجبات الحكومة إزاء مواطنيها وعدم التعرض بأي شكل من الأشكال على حقوق رعاياها ، ومن هذا فقط أجاز لوك ضرورة الثورة على الحكام الذين لا يؤدون واجبهم ويخلون بالعقد الذي التزموا به مع الشعب فإن الثورة على الحاكم وجوب تغييره لتولية بديل أفضل ، نادي هدف لتغيير شكل نظام الحكم أو فلسفته من الأساس [2].

إن جون لوك يدعو إلى الثورة على نظام الحكم بهدف تغيير السلطة الحاكمة وليس بالهدف تغيير فلسفة الحكم كما قلنا سابقا إذا كان هذا الحكم لم يراعي أو ألحق ضررا بالحقوق الطبيعية بالإنسان وخصوصا والحرية والملكية الخاصة، وبالتالي فان الشعب هنا له الحق في الثورة والخروج على هذه الحكومة عن طريق الثورة لإصلاح المنظومة الحكومية، والاعتراف بحق المقاومة هو وسيلة لرد الحاكم إلى طريق الصواب والعمل على احترام القانون، والثورة هي دعوة للحكومة والتسوية وإرجاع الحقوق إلى أهلها، والتزام السلطة بهذه الحقوق وصيانتها، وهذا التزاما بما جاء في العقد الذي أسس السلطة الحاكمة التي من واجبها صيانة ما تبقى للأفراد من حقوق طبيعية بموجب العقد [3].

إن الاعتداء على الحقوق هو شرط من شروط قيام الثورة ، ويفصل جون لوك في طبيعة هذا الاعتداء الذي ينقسم حسبه إلى عدة أقسام ، نقصد هنا بالاعتداء السياسي فقد يكون في صورة الظلم المسلط على هذا الشعب من طرف الحاكم بعدم تطبيقه للقوانين وغياب العدالة ، وقد يتعدى ذلك إلى معنى الاغتصاب والذي يعني الغلبة الداخلية وبالتالي فإن الحق لا يكون في صالح الضحية ، يقول جون لوك في شرح : " وكل من يتوصل الى ممارسة قسط من السلطة بأساليب غير الأساليب التي نصت عليها قوانين الأمة، ليس له الحق بالطاعة ، حتى ولو لم يكف الحكم أي تغيير ، لأنه ليس الرجل الذي عينه القانون، وبالتالي الذي وافق عليه الشعب، ولا يكتسب مثل هذا المغتصب ، أو من انبثقت سلطته منه، صفة

[1] جون لوك، في الحكم المدني ، ص 248 .
[2] محمد وقيع الله أحمد ، المرجع السابق، ص173 .

[3] جاك توشار، تاريخ الأفكار السياسية من عصر النهضة إلى عصر الأنوار، تر : شي دراوشه ،ج 2 ،ط1 ، دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر، دمشق،2010، ص 510 .

شرعية حتى يصبح باستطاعة الناس الموافقة الحرة أولا ، ويوافقوا فعلا على إسناد السلطة التي اغتصبها إليه ثانيا " [1]

ويضيف جون لوك أيضا نوعا آخر من أنواع العناصر أو العوامل التي تجيز للشعب الثورة على الحاكم ألا وهو الاعتداء والطغيان الذي يكون من طرف الحاكم يقول جون لوك في هذا الصدد : " وهو يقوم على استخدام امرئ ما السلطة التي وقعت إليه، من اجل مصلحته الخاصة لا من أجل خير المحكومين " [2]

ويمكن أن نذكر على الإجمال العوامل أو الأسباب التي يجيز فيها جون لوك الثورة على نظام الحكم وهذه العوامل هي كالتالي :

1- وضع الملك إرادته فوق إرادة القانون والمجتمع والسلطة التشريعية بتلبية رغباته وطموحاته فوق ما يسمح به القانون وهذا من مسوغات قيام الثورة على هذا الحاكم .

2- منع السلطة التشريعية من ممارسة صلاحيتها بالحرية وحرمان الشعب حقه بالسلطة المقترنة به، وبالتالي فإن السلطة التشريعية تفقد سبب الذي وجدت من أجله من خلال عدم تمكنها من أداء مهمتها بحرية أو جعلها تعمل لأغراض شخصية .

3- تعسف السلطة في تغيير الناخبين وبدون موافقة الشعب وبذلك تكون الانتخابات ونتائجها غير ما يريده الشعب ، يقول: " عندما يتغير الناخبون أو الأساليب الانتخاب، بحكم سلطة الملك التعسفية وبدون موافقة الشعب أو خلاف لمصلحته، تتغير الهيئة التشريعية أيضا "[3].

4- استقلال الشعب بتسخيره بصالح سلطة أجنبية سواء على يد الملك أو السلطة التشريعية وهذا يعني انحلال الحكومة لان مهمة الحكومة هي العمل على استقلال المجتمع من أي سلطة خارجية وحريتهم التامة ، يقول: " أن تسخير الشعب لعبودية دولة أجنبية، أما على يد الملك أو الهيئة التشريعية، هو لا شك بمثابة تغيير لتلك الهيئة ، فهو أدنى عبارة عن انحلال الحكومة " [4] .

5- تقصير السلطة في القيام بما أداء مهامها التي أوكلت إليها مما يؤدي إلى الفوضى التامة ، يقول جون لوك:" عندما يحمل صاحب السلطة التنفيذية العليا بالمهام التي وكلت بها ونبذها جانبا ، فيستحيل عندها تنفيذ القوانين التي سنت من أجلها من قبل ، ويؤدي ذلك لا محالة إلى الفوضى التامة وإلى انحلال الحكومة انحلالا أكيدا " [5]

6- عدم الوفاء بالعقود المبرمة في العقد بين الشعب والسلطة الحاكمة سواء التشريعية والتنفيذية وبالتالي فان انحلال الحكومة يصبح أمرا واجبا .

---

[1] جون لوك في الحكم المدني ، ص261 / 262 .

[2] جون لوك في الحكم المدني ، ص263 .

[3] جون لوك، في الحكم المدني ، ص 273 .

[4] جون لوك، في الحكم المدني ، ص 273 .

[5] جون لوك، في الحكم المدني ، ص 274

هذه هي وبشرح مختصر أبرز العوامل التي تؤدي بشعب إلى القيام بالثورة وبالتالي انحلال الحكومة وذلك عند حدوث خلل في التعاقد الذي يكون بين الشعب والحكومة التي من وظيفتها الأساسية حماية حقوق الشعب الطبيعية تمثل بحق الملكية والحرية والسلامة والأمن ، والمجتمع هنا يحافظ على بقائه وذاته وغيرهما على أداء مهامهم بشكل نزيف من خلال تطبيق القوانين التي تسنها هذه الهيئة [1]،

استنتاج : وفي نهاية هذا الفصل ممكن إن نصل إلى استنتاج يوضح رسالة جون لوك في تناوله للإنسان في الحالة الطبيعية والحالة التي كان يعيش فيها بتطبيقه لقواعد العقل والتي تستلزم حياه الإنسان في امن وأمان من منطلق أن الإنسان خير بطبيعته ولكن حسب جون لوك فان هذه الطبيعة الخيرة يمكن أن يشوبها بعض الانحرافات وبالتالي انتقال الإنسان من الحياة الطبيعية إلى ضرورة التعاقد العقد الاجتماعي الذي يكون بين أفراد الشعب والسلطة الحاكمة وهذا ما تناولناه في المبحث الموالي الذي تناولنا فيه طبيعة هذا التعاقد وابرز مميزاته وخصائصه ثم تناولنا تعريف العقد الاجتماعي عند جون لوك واهم خصائصه ومميزاته ، ثم انتقلنا إلى تكون السلطة وأنواعها من سلطه ديمقراطيه و ارستقراطية و ملكيه ، ثم تناولنا حق الشعب في الثورة على السلطة الحاكمة إذا توفرت شروط الثورة وذلك بسبب عدم قيام الحكومة بالواجبات المنوط بها من خلال انحرافها عن تطبيق القوانين أو عدم احترام مبدأ الفصل بين السلطات وقيام كل سلطه بما هو موكل إليها وهو الهدف النبيل الذي أسست من اجله السلطة ألا وهو حماية ورعاية حقوق الشعب في الملكية الخاصة وفي حق الحياة والعدل وخدمه مصالح الشعب خدمه تامة ورعاية شامله وبالتالي فان هذا يؤكد لنا نظره لوك لقيام السلطة السياسية من خلال العقد الاجتماعي ومختلف ما هو متعلق باستمرارية هذه السلطة أو عدم استمراريتها وكذلك مبدأ الفصل بين السلطات وشروط التي يجب أن تلتزم بها السلطة صيانة لحق الشعب.

[1] **جون لوك ، في الحكم المدني، ص274 / 275 .**

الفصل الثالث

الفرق في الفكر السياسي

بين هوبز ولوك

أوجه الاتفاق وأجه الاختلاف وطبيعة العلاقة بين الفكر السياسي لكل من هوبز ولوك :

1 ـ الطور الأول من الوضعية الإنسانية "حالة الطبيعة :"

نتيجة لما سبق سنشرع في تبين أوجه التمايز وأوجه والتشابه و أوجه التداخل و بين كل من هوبز و لوك، فلقد انطلق كلا المفكرين من فرضية حالة الطبيعة، أي أن الحالة المدنية ليست بالوضعية الأصلية بل هي حالة لاحقة، و بناءا على هذه الفرضية سيحددون منظورهم لشكل السلطة السياسية المراد تحقيقه، أو أمكن القول بأن في تصورهم لحالة الطبيعة يقدمون المبرر النظري لمبتغاهم السياسي، وعليه فإن هوبز ينطلق من تصور واضح مفاده أن الطور الأول لم تعمه حالة السلم بل كان يتسم بالفوضى و الاحتكام للأهواء الطبيعية أي ما أسماه حرب الكل ضد الكل، وهذه الحالة ليست بشيء مقدر بل هي نتاج لتضارب الأهواء الطبيعية لكل فرد عين، من هنا قول هوبز بأن الإنسان ذئب لأخيه الإنسان، وهي النقطة التي يذهب بعض الباحثين إلى تأويلها و القول بقول هوبز و إقراره بشرانية الطبيعة الإنسانية، وهذا راجع للقراءات التجزيئية و المبتورة التي يتم تناول بها فكر هوبز أو غيره من الفلاسفة، إن ثنائية الخير و الشر متجاوزة من حيث طوبولوجيا أفكار حقبته ، إن المسلك المادي العقلاني الذي سلكه هوبز يجعله إن صح القول معصوما من التفكير انطلاقا من هذه الثنائية، فقوله بأن الإنسان ذئب لأخيه الإنسان يدل على سيطرة الغريزة و الشهوة أي ما هو حيواني في حالة الطبيعة وهو ما ينقلنا إلى مفهوم الأهواء الطبيعية لديه بحيث أن هذه الأخيرة تتعارض بحسبه مع جوهر القوانين الطبيعية وتخالفها تماما إذ يقول: "في الواقع تشكل قوانين الطبيعة (العدالة، الإنصاف، التواضع، الرحمة، ومعاملة الآخرين المعاملة نفسها التي نرتقبها منهم) نقيضا للأهواء الطبيعية التي تحملنا على التحيز و الغرور والانتقام."[1] ، من هنا التمايز الذي يقيمه هوبز ما بين قوانين الطبيعة و أهواء الطبيعة، إذا فإذا كان هوبز قد ارتأى بأن حالة الطبيعة هي حالة تسيطر عليها الأهواء أي حالة حرب، فإن جون لوك قد ذهب إلى نقيض ذلك وارتأى بأن حالة الطبيعة هي حالة سلم وسلام قس على ذلك أن البشر خاضعين فيها لقوانين الطبيعة أي بحسبه متساوون و أحرار "وليس لأحد أن يسيء لأخيه في حياته فالناس جميعا

[1] توماس هوبز، اللفياثان، مرجع سابق الذكر، ص176

عاملون في هذا الكون الذي صنعه الخالق"[1]، ويضيف مفهوما جديدا ألا هو الحقوق الطبيعية التي من بينها: الحق في الملكية وحق التصرف بحرية والحق في الدفاع عن الحقوق الطبيعية، فهاته الحقوق بحسب جون لوك لا يجب المساس ولكل فرد حق الدفاع عنها، بالتالي فالملاحظ هنا هو تطور الخطاب المفاهيمي ووضوح الأهداف المبتغاة، وهو الشيء الذي لا يمكن القول معه أنه نتيجة ترف فكري أو نتاج لرغبة ذاتية بل إنه كما قلنا نتيجة سيرورة لتطور الأفكار و الإشكالات، و الاختلاف البارز بين الطرحين لا يعني بالضرورة لا معقولية أحدهما بل هو اختلاف في حدود معاينة الواقع وقراءته. و هو ما سنعود إليه في المحطة الموالية .

2- التعاقد الاجتماعي و الحالة المدنية :

لقد سبق وأن ذكرنا بأن في فرضية حالة الطبيعة يكمن تصور الطبيعة السياسية للدولة ، مما يجعلنا نتساءل عن غاية الدولة بالنسبة لكلا المفكرين؟ فبناءا على حالة الحرب التي طرحها هوبز يخلص إلى ضرورة لجوء الناس لخلق ميثاق أو تعاقد يتنازلون بموجبه عن حريتهم الطبيعية من أجل ضمان الأمن والاستقرار أي حرية من نوع آخر خالية من الأهواء الطبيعية. فما حالة الحرب إلا نتيجة لسيطرة هذه الأهواء وانعدام السلطة، بالتالي فإن الانتقال إلى الحالة المدنية و إقامة الدولة مكمن غايته هو حفظ الاستقرار يقول : " أما الوسيلة الوحيدة لإنشاء هذه السلطة المشتركة القادرة على الدفاع عن البشر في وجه احتياجات الغرباء والإساءات المرتكبة بحق بعضهم البعض،...فتكمن في جمع كل قوتهم وقدرتهم باتجاه شخص أو مجموعة أشخاص، تستطيع بغالبية الأصوات، حصر كافة إراداتهم في إرادة واحدة، مما يعني تعيين شخص أو مجموعة أشخاص بغية حمل شخصهم"[2]، و هو الشيء الذي يحيل إلى تفويض السلطة إلى شخص معين أو أشخاص، وهذه الجماعة هي التي تشكل الدولة أو كما أسماها اللفياثان، كما أن هذه الجماعة تفوض السلطة إلى شخص معين ذاك هو الحاكم المطلق، ومن غير المعقول بحسب هوبز أن يتم رفض هذا الحاكم لأنه يمثل إرادة الجميع وإن لم يمثلها سيتم رفضه من طرف الجميع، لذا فالمعارضين بحسب هوبز هم

[1] الحكومة المدنية و صلتها بنظرية العقد الاجتماعي، ترجمة محمد شوقي الكيال، مطابع شركة الاعلانات الشرقية، ص15

[2] توماس هوبز، مرجع سابق الذكر، ص179

أولئك "الذين يفضلون حكم المجموعة، لأنهم يأملون المشاركة فيها، على النظام الملكي الذي لا أمل لهم بالمشاركة فيه"[1]. وهو الموقف الذي أبان عليه هوبز واقعيا بمناصرته للملكية في شخص تشارلز الأول في الحرب الأهلية الانجليزية سنة 1642 التي شنها البرلمانيون على الملكية واضطر للفرار نتيجة موقفه هذا، كما حدد السلطة المطلقة للحاكم في 12 حكما تنص على أحقية الحاكم في حل النزاعات وفرض السلم وغيرها...، هذا وبالرغم من أن هوبز يشرع للسلطة المطلقة فإنه يعارض السلطة الدينية، فالأولى جوهرها إرادة الشعب و الثانية السلطة الغيبية، هذا فيما يخص هوبـز أما جون لوك فالإشكال المطروح هو ما الداعي لإقامة الدولة و الانتقـال إلى الحـالة المدنية مادامت حالة الطبيعة بحسبه تتسم بالسلم و المساواة؟. إن الداعي بحسب لوك نجده أيضا في ملخصا في فهمه للحقوق الطبيعية و التي أتينا على ذكرها، فأحقية كل واحد في ملكية خاصة و الدفاع عنها سيؤدي لا محالة إلى حالة من الفوضى، يقول جون لوك في هذا السياق: "فله-أي الإنسان-حق طبيعي بالمحافظة على ملكه أي على حياته وحريته وأرضه ودفع عدوان الآخرين وأذاهم أولا، والحكم في كل خرق لتلك السنة الطبيعية وإنزال العقوبات التي يستحقها المجرم في اعتقاده، حتى عقوبة الموت منها، على الجرائم التي تستحق عنده مثل تلك العقوبة لفظاعتها"[2]،بالتالي فإن الحالة المدنية التي تقوم على التعاقد ستأتي كنتيجة طبيعية وضرورية من أجل ضمان حق الحياة والاستقرار والأمن، فبدلا من أن يقوم كل فرد بتطبيق حقه الطبيعي في إنزال العقوبات على المجرم، سيتنازل عن هذا الحق للجماعة .

يقول لوك: "يستحيل قيام مجتمع سياسي أو استمراره ما لم تسند إليه وحده سلطة المحافظة على الملكية وعلى معاقبة كل من يسطوا عليها في ذلك المجتمع..." ويسترسل قائلا: "فليس من مجتمع سياسي إلا حيث يتنازل كل فرد عن هذا الحق الطبيعي للجماعة، تنازلا تاما، شرط ألا يحال بينه وبين اللجوء إلى القانون الذي تقره تلك الجماعة "[3] مما يستشف معه بأن هذا التعاقد أو الميثاق لا يخلق شيئا جديدا بل هو أكثر ضمنا في حفظ الحقوق الطبيعية و القوانين الطبيعية، كما أن المحورية فيه تعود للجماعة فتصبح هي

---

[1] **نفس المصدر السابق، ص185**

[2] **جون لوك، في الحكم المدني، ترجمة ماجد فخري، اللجنة الدولية لترجمة الروائع، بيروت 1959، ص187**

[3] نفس المصدر السابق، ص 188

الفيصل في جميع النزاعات ومع ذلك فهي ذات سلطة جد محدودة، فالفرد غير ملزم بطـاعتـها إلا إذا تصرفت بموجب قوانين ثابتـة ودائمـة لا بموجـب قـرارات ترتجل من وقت لآخر، ففي الأخير ما هي إلا أداة لضمان وحماية حقوق الفرد لا للتدخل فيها، وبالتالي من الجائز الثورة عليها. وارتباطا مع الإشكال الذي طرحناه في المحطة السابقة، لا يجوز إعتبـار تصور هوبز يؤسس للاستبداد السياسي مقارنة مع تصور لوك أو غيرها من الأحكام المعيارية، فمن خلال نقد الثغرات المعرفية في تصور هوبز أفرزت لنا نظرية لوك، ومن خلال هذا النقد تتحدد علمية كلتا النظريتين، فملء الثغرات المعرفية هو شرط كل تقدم معرفي وعلمي.

كما يمكننا الخلوص إلى نتيجة أخرى و المرتبطة بهذا الطرح بصيغة ضمنية مفادها أنه وخلافا لما ذهب إليـه أرسطو فالإنسان ليس بحيوان سياسي بالنسبة لفلاسفة العقد الاجتماعي فالسياسة و الحالة المدنية هي حـالة لاحقة عن حالة أولى والتي هي الطبيعة، وهو الشيء الذي لا يمكن أن ينفي جدة أرسطو.

– 3التـأسيس للأخلاق و القيم الليبرالية:

إن أول شيء وجب التأكيد عليه في هذه المحطة هو أن هوبز و لوك قد سلكا طريقا كان خطها من قبلهم مكيافيللي، ألا وهو هي تبيان الجوهر الواقعي لميدان السياسة بما هي ميدان للصراع ولا تحق في إطارها الأحكام الأخلاقية و المعيارية، ولا عجب أن يصنف كلا المفكرين في خانة العقلانيين السياسيين و فيما بعد في خانة الديمقراطيين الثوريين، غير أن هذا الفصل بين ما هو أخلاقي وسياسي مع فيلسوفي العقد الاجتمـاعي سيجعلهما يئدان الأخلاق، بل سيكون مسلكا جديدا في التأسيس لأخلاق جديدة أخلاق تعبر عن الواقع الذي يطمحان لتحقيقه وكذا جوهر فكرهم العقلاني و المادي، وهو ما يجرنا إلى تأسيس و بلورة الأخلاق الليبرالية لديهما، فالتحديدات التي قدمها لمفاهيم أخلاقية هوبز في فصل الإنسان تبرز الوجه العقلاني لتناوله وبالتالي نزع الصفة الغائية، فهو عندما يتحدث عن الفضائل فإنه يتحدث عن الفضائل العقلية هاته الفضائل التي بحسبه إما طبيعية أو مكتسبة، ولا يقصد بالطبيعية الفطرية فكما يقول: "لا أعني بالطبيعية تلك التي يملكها الإنسان منذ مولده، فهذه

لا تشمل سوى الإحساس، ولكن أعني الذكاء الذي يكتسب بالعادة فقط بالتجربة"[1]، كما نجده عند تطرقه لقواعد السلوك يشير إلى أنه لا يقصد أخلاقيات التصرف بل"الصفات الإنسانية المتعلقة بالعيش معا في سلام ووحدة"[2]، بالتالي فإن الأخلاق بحسب تتحدد بهذا الجوهر أي السلام و الاستقرار، وانطلاقا من ذلك يمكن أن نستشف البذور الجنينية للأخلاق الليبرالية، بحيث أن الهدف الرئيس للإنسان هو السعادة وهو ما لا يمكن أن يتحقق بسيطرة الأهواء و الغرائز ، بالتالي فإن من واجبات الحاكم المطلق فرض هذه الأخلاق، أما لدى جون لوك فإننا نجد تصورا أكثر تحررا و صراحة، بحيث صارت الأخلاق الليبرالية أكثر نضجا معه، فنادى بحرية المعتقد وحق التملك، أي بداية التأسيس للخطاب الحقوقي، فلا يجوز للحاكم المدني بحسبه التدخل في نفوس الأفـراد بل واجبه يقتصر على صون الخيرات المدنية، إذ يقول: " لا الحاكم المدني ولا أي إنسان أخر مكلف برعاية النفوس فالله لم يكلفه بذلك..." ويضيف "إن رعاية النفوس لا يمكن أن تكون من اختصاص الحاكم المدني لأن كل سلطة تقوم على الإكراه" [3]، و في المقابل عليه نشر وفرض أخلاقيات التسـامح لما تضمنه من استقرار و أمان، وذات الأمر ينطبق على الأفراد تجاه بعضهم البعض، فلا يجوز لهم التدخل في خصوصيات ونفس الآخرين و كذا التعدي عليها وهو الشيء الذي يعبر عنه بقوله: " يجب الاحتراز من أي ضرر أو عنف يرتكب في حق شخص غير مسيحي و ينبغي إضافة قاعدة العدالة إلى جانب واجبات الإحسان و المحبة"[4]، بالتالي فإن جوهر الأخلاق مع لوك يتلخص في الحفاظ على الخيرات المدنية لذا يمكن القول بأن الخطاب الأخلاقي في صيغته الحقوقية لم يبز بشكل ناضج إلا مع جون لـوك، وهو الشيء العائد لنزع القشرة الصوفية للأخلاق كما كانت حاضرة في الفلسفات السابقة عليه.

1 توماس هوبز، اللفياثان، مرجع سابق الذكر، ص78
[2] نفس المرجع السابق، ص104
[3] جون لوك، رسالة في التسامح، 1662، ترجمة عبد الرحمن بدوي، دار الغرب الاسلامي، بيروت 1988، ص70.
[4] نفس المرجع السابق، ص 79

الخاتمة

وفي ختام هذا البحث الذي تناولنا فيه اثنان من أهم فلاسفة العصر الحديث و اللذان تركا بصمة واضحة في مجال الفلسفة السياسية والفكر السياسي ، من خلال ما يسمى بالعقد الاجتماعي حيث لعبه فكره دور العقد الاجتماعي الدور الأساسي في بناء نمط التفكير السياسي على صعيد النظري، وأقاما الدراسة السياسية والفلسفة السياسية على أسس ومبادئ علمية منطقية ، وذلك بفضل أفكارهما التي ضمناها في مجال الفكر السياسي .

إن التحليل المنطقي والعلمي الذي قام به كل من هوبز ولوك قد شرع بسوره علميه تستند على وقائع مرتبطة بقواعد المنطق العلمي وهذا دليل على أن الفلسفة الحديثة قد شهدت قفزه كبيره في مجال الفلسفة على العموم والفكر السياسي على الخصوص ، حيث بدا كل كل من هوبز ولوك بوصف الحالة الطبيعية التي كان يعيشها الإنسان قبل تشكيل أي مجتمع سياسي أو أي شكل مدني يستند على القوانين والدساتير بأنها حاله بالرغم من أنها حاله قبل العقد الاجتماعي إلا أنها تستند على الدراسة العلمية والمنطقية في وصف مميزات هذه المرحلة من وصف لحاله الإنسان بأنه شرير على حسب وصف هوبز أو خير بطبيعته حسب وصف لوك ، إن كل من هذان التحليلان يستندان على دراسة علميه تكشف الجانب النفسي للإنسان وكذلك تكشف البناء الاجتماعي الذي يكون بموجبه هذا البناء النفسي حيث يكون وصف مظاهر الحالة الطبيعية للمجتمع قبل العقد الاجتماعي وصفا دقيقا وصحيحا مثلما وصفه كل من هوبز ملوك ، وهذا الوصف الذي وصفه هوبز ولوك ينطلق من شرح أسباب أفعال الإنسان ورده فعله في الحالة الطبيعية التي تتلخص في العاملين أساسيين هما حفظ البقاء والمحافظة على الملكية الخاصة وبالتالي فان أي فعل الحقين فانه يقابلهما رد فعل مساو لهما في القوه ومعاكس لهما في الاتجاه ، وهذا ما يحيط بتفسير مميزات المرحلة الطبيعية وخصائصها وشرحها كذلك على أساس علمي منطقي ، وكان هذا التحليل يشرح النظريات العلمية النفسية والفيزيائية واللتان تسميان بالنظرية السلوكية وكذلك نظريه فيزيائيه لنيوتن ، وهذا ما يبين انطلاق أسس الدراسة لهوبز ولوك على أساس شرح المادي الطبيعي المعتمد على الدراسة العلمية .

وفي الجزء الثاني من الدراسة الذي يكون فيه إنشاء العقد الاجتماعي انطلاقا من نتائج الحالة الطبيعية وكل ما رافقها من مظاهر سواء كان ايجابيا أم سلبيا فان نتيجة المنطقية تؤدي إلى ضرورة

إنشاء عقد اجتماعي يتم بموجبه الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية والسياسية حيث تكون هناك شروط لإبرام هذا العقد بين الحاكم والمحكوم وذلك بوضع قواعد وبنود تضمن صيانة الحقوق الطبيعية للإنسان والتي من بينها وأهمها صيانة الحق في البقاء وصيانة حق الملكية الخاصة ، وبالتالي الانتقال إلى الحالة المدنية التي يتخلى بموجبها الأفراد عن حقوقهم وقواهم لصالح السلطة الحاكمة كانت ممثلة في النظام الملكي أو النظام الديمقراطي ، ولكن ما يجب الإشارة إليه هنا هو اختلاف وجهات النظر بين هوبز ولوك في وصف الطبيعة البشرية وهذا راجع إلى الظروف المحيطة التي كان يعيشها كل منهما ظروف هوبز النفسيه والاجتماعيه وجود حالة من الفوضى والصراع على السلطة في إنجلترا وهذا ما أدى هوبز إلى وصف الطبيعة البشرية أنها شريرة نتيجة لانعكاس الواقع المعاش الذي كانت تسوده الفوضى والحرب كما قلنا سابقا .

أما في المرحلة الثالثة والأخيرة والتي تشهد وجود الدولة فإن هذه الدولة تشترط وجود الإرادة الجماعية المشتركة أي أن الأفراد يجتمعون واتفقوا على إنشاء مجتمع سياسي منظم يخضع لسلطة عليا ، فالدولة على هذا الأساس قد وجدت نتيجه عقد أبرمته الجماعة ، ولكن هوبز أجاز الحاكم التمتع بسلطة مطلقة وصلاحيات واسعة لا يحدها دستور أو قانون إلا الدستور أو القانون الطبيعي الذي يقر بوجوب الحفاظ على حياة الإنسان ملكيه الخاصة، وهذا بخلاف جون لوك الذي قيد السلطة الحاكمة بقيود أكثر وبالتالي فإنه ينتج لنا اختلاف الرؤى بين كل منهما ولكن هذا لا يمنع من وجود نقاط جوهرية مشتركة هوبز ولوك نظريتيهما السياسية أو فكرهما السياسي .

إن ابرز النقاط التي يمكن أن نستخرجها والتي تلخص الاختلاف الجوهري بين فلسفة هوبز وفلسفه لوك السياسية تكمن في أن هوبز يؤيد نظام الحكم المطلق أين تكون فيه السلطة للملك وهذا الملك لا يحكمه أي قانون إلا قانون الطبيعة الذي يلزم بالحفاظ على حياة الناس وممتلكاتهم ولا يجوز للناس الثورة على هذا الحاكم إلا إذا تنازل هذا الحاكم عن السلطة بملء إرادته ، وهذا بخلاف ما يراه جون لوك الذي يؤسس بحكم أكثر ديمقراطية أين يكون للأفراد المسؤولية في مشاركة الحاكم للسلطة ، إن هذان تصوران لدى كل من توماس هوبز وجون لوك كان لهما الأثر البالغ في الفكر السياسي والفلسفة السياسية في أوروبا والعالم الغربي على الخصوص ثم من بعد الانعكاس الواضح على مختلف الأنظمة السياسية في العالم وبالتالي فإن الفكر السياسي الذي مثلته الفلسفة الغربية في

العصر الحديث يعتبر بحق مرجعا الفلسفة السياسية ، ولم يكن هذا ليتأتى لولا إسهام العظيم الذي مثله فكر بعض الفلاسفة المتنورين أمثال هوبز ولوك اللذان مثلا نقلة نوعية في الفكر السياسي ونهضة فكرية سياسية شاملة على غرار النهضة العلمية التي شهدتها أوروبا في العصر الحديث .

قائمة المصادر و المراجع

1/ المصادر :

1 / توماس هوبز، اللفيثان، الأصول الطبيعية والسياسية سلطة الدولة، تر حبيب حرب، وبشري صعب، ط1 أبو طبي، هيئة أبو طبي الثقافة والتراث كلمة،2011 .

2/ جون لوك : في الحكم المدني ، ترجمة : م،جد فخري ، د ط ، اللجنة الدولية لترجمة الروائع ، بيروت ، 1959 .

2/ المراجع :

1/ أميل برهية، تاريخ الفلسفة القرن السابع عشر، تر :جورج طربيشي، ط2 ، دار الطليعة للطباعة والنشر،بيروت، لبنان،1993 .

2/ امام عبد الفتاح امام، توماس هوبز فيلسوف العقلانية، د ط، دار الثقافة للنشر والتوزيع الأزهر،1985

3/ امام عبد الفتاح امام، الأخلاق والسياسة، دراسة في نظم الحكم، د ط، المجلس الأعلى للثقافة،2001

4/ براترند راسل، حكمة الغرب، تر :فوائد زكرياء، ج2 ، د ط، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، . الكويت،1983

5/ براترند راسل، تاريخ الفلسفة الغربية، تر :محمد فتحي الشنيطي، د ط، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب،1977

6/ جاك توشار، تاريخ الأفكار السياسية من عصر النهضة إلى عصر الأنوار، تر :ناجي الدراوشة، ج2 ، ط1 ، دار التكوين للتأليف وللترجمة والنشر،2010

7/ محمد على محمد، علي عبد المعطي، السياسة بين النظرية والتطبيق، د ط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، الإسكندرية،1984 .

8/ إحسان عبد الهادي النائب، توماس هوبز وفلسفته السياسية، منشورات مكتب الفكر والتوعية للاتحاد الوطني الكردستاني، ط1،

9/ إسماعيل زروخي ، دراسات في الفلسفة السياسية ،ط 1 ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2001 .

10/ عمار بوخوش ، تطور النظريات والأنظمة السياسية ، ط 2 ، المؤسسة الوطنية للكتاب 1984 .

11/ حسن مصطفى البحري ، النظم السياسية ، د ط ، دمشق سوريا ، 2001 .

12/ عصام سليمان ، مدخل الى علم السياسة ، ط2 ؛ بيروت : دار النضال للطباعة والنشر و التوزيع ، 1989.

13/ محمد وقيع الله أحمد، مدخل إلى الفلسفة السياسية، ط1 ، دار الفكر أفاق معرفة المتجددة، دمشق،2010.

14/ جوزيف كروبسي، ليو شتراوس، تاريخ الفلسفة السياسية، تر :محمود السيد احمد، ج1 ، د ط، مراجعة ، إمام عبد الفتاح إمام، المجلس الأعلى للثقافة،2003

15/ علي عبود المحمداوي، الفلسفة السياسية :كشف لما هو كائن وخوض فيما يبغي للعيش معا، ط1 ، دار الأمان، الرباط، بغداد، 1436 ه، 2015 م.

16/ مجلة القبس للدراسات النفسية والاجتماعية ، الدولة والمجتمع المدني في الفكر السياسي الحديث ، حسان حمون ، جامعة القاضي عياض ، مراكش المغرب 2021 .

17/ علي عبود المحمداوي :الفلسفة السياسية، ط 1 ، دار ومكتبة عدنان ، بغداد،2015

18 / محمد محمد بروين ، فلسفه السياسة عند بعض الفلاسفة اليونانيين والإسلاميين وفلاسفة عصر النهضة ، ط1 دار النهضة العربية ، بيروت ،2006 .

19/ فضل اله محمد إسماعيل ، السعيد محمد عثمان ، نظريه القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي الحديث ،(أسكندريه: مكتبه المعرفة ،) 2006 .

20/ عبد الله الطاهر مسعود ، الحكومة المدنية بين جون لوك وجون جاك روسو ، مجله كليه الآداب عدد 29 جامعه الزاوية ،ج 1، يونيو 2020 .

21 / أميره حلمي مطر ، الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس، ط 5 ، دار المعارف، القاهرة1995.

22/ أرسطو طاليس، السياسة، ترجمه :احمد لطفي السيد،د ط ، الدار القومية للطباعة والنشر، روض الفرج ، د تا .

23/ الحكومة المدنية و صمتها بنظرية العقد الاجتماعي، ترجمة محمد شوقي الكيال، مطابع شركة الإعلانات الشرقية .

3/ الموسوعات و المعاجم :

1/ أندري لالاند ، الموسوعة الفلسفية ، المجلد A-G،تر خليل احمد خليل، د ط ، منشورات عويدات، بيروت، 2001 .

2/ جميل صليبا المعجم ،الفلسفي ،ج 2، د ط، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، 1982.

3/ أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة ،ط1، عالم الكتب، مصر ،2008 ،ج 2.

المواقع الالكترونية :

1/https://maktaba-amma.com/?p=19472

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة الفكر السياسي عند توماس هوبز (1588 - 1679) وجون لوك (1632 - 1704) ، باعتبارهما من أهم مؤسسي نظرية العقد الاجتماعي ، ومن أهم من ساهموا في تطور الفكر السياسي في أوروبا في العصر الحديث الذي يمثل انطلاقة لعصر التنوير المبني على الدراسة العلمية والمنطقية، حيث قام كل من هوبز وجون لوك بتفسير الظاهرة السياسية على أسس المادية ، وذلك من خلال تفسيرهما لنشأة المجتمع السياسي بطريقه مخالفه بكل التصورات السابقة ، وبالتالي تفسير نشأة الدولة بطريقة علمية ، بما ساهم في خلق شكل سياسي جديد يعتمد على سيادة القانون والدستور المحترم لطبيعة الإنسان وحقه في العيش والتملك سيادة الأمن والاستقرار، بالرغم من اختلاف وجهات النظر بين هوبز ولوك حول صلاحيات السلطة الحاكمة ونوعيتها على حد سواء ، سواء كانت تمثل حكما مطلقا " الملكية المطلقة " ، أم الملكية المعتدلة المقيدة ، ومهما يكون هذان التصورات فإنهما ساهما في بناء فكر سياسي حديث لقيام الدولة الحديثة والتي لم تكن موجودة من قبل ، هذه الدولة التي تكون فيها السيادة للقانون والدستور الذي يضبط العلاقة بين الحاكم والمحكوم .

RÉSUMÉ :

Cette étude vise à étudier la pensée politique de Thomas Hobbes (1588-1679) et John Locke (1632-1704), car ils sont parmi les fondateurs les plus importants de la théorie du contrat social, et parmi les contributeurs les plus importants au développement de la politique. pensée en Europe à l'ère moderne, qui représente une percée pour l'ère des Lumières construite sur l'étude scientifique et logique, où Hobbes et John Locke ont interprété le phénomène politique sur la base du matérialisme, à travers leur interprétation de l'émergence de la société politique d'une manière contraire à toutes les perceptions antérieures, et expliquant ainsi l'émergence de l'État de manière scientifique, qui a contribué à la création d'une nouvelle forme politique fondée sur l'État de droit La constitution respectueuse de la nature de l'homme et de son droit à vivre et posséder la propriété est la règle de la sécurité et de la stabilité, malgré les divergences de vues entre Hobbes et Locke sur les pouvoirs et la qualité de l'autorité dirigeante, qu'elle représente la règle absolue "monarchie absolue" ou la monarchie modérée et restreinte, et quelles que soient ces deux Les perceptions sont, elles, ont contribué à la construction d'une pensée politique moderne pour l'établissement de l'État moderne, qui n'existait pas auparavant, cet État dans lequel règnent l'État de droit et la constitution qui régissent les rapports entre gouvernants et gouvernés.

ABSTRACT:

This study aims to study the political thought of Thomas Hobbes (1588-1679) and John Locke (1632-1704), as they are among the most important founders of the social contract theory, and among the most important contributors to the development of political thought in Europe in the modern era, which represents a breakthrough for the era of enlightenment built On the scientific and logical study, where both Hobbes and John Locke interpreted the political phenomenon on the basis of materialism, through their interpretation of the emergence of political society in a way contrary to all previous perceptions, and thus explaining the emergence of the state in a scientific way, which contributed to the creation of a new political form based on the rule of law The respectful constitution for the nature of man and his right to live and own property is the rule of security and stability, despite the different views between Hobbes and Locke about the powers and quality of the ruling authority alike, whether it represents absolute rule “absolute monarchy” or moderate and restricted monarchy, and whatever these two perceptions are, they have contributed In building a modern political thought for the establishment of the modern state, which did not exist before, this state in which the rule of law and the constitution that controls the relationship between the ruler and the ruled .